المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات العسكرية والإستراتيجية

انعكاسات تدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: إدارة النزاعات الدولية

إعداد الطالبة:

مقلاتني سماح

إشراف الأستاذ:

لخضاري منصور

أعضاء لجنة المناقشة:

- د/ لغريب حكيم .....رئيسا
- د/ مغراوي لقمان .....مشرفا ومقررا
- أ/غول حمزة .....ممتحنا

تاريخ المناقشة : 2017/06/21

اهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

أهدي عملي هذا إلى من شذى بذكرهما اللسان وقال فيهما الرحمان

"وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه و بالوالدين إحسانا"

الإسراء الآية {23}

إلى أوفى خلق الله وأحبهم إلى قلبي

- أمي الحبيبة -

إلى تاج فخري حملته على رأسي، لطالما تعب لإرضائي

- أبي الغالي-

إلى جدي أطال الله في عمرك وجعلك أساس شملنا

إلى من قضيت معهم أجمل أيام حياتي وعشت معهم أجمل الذكريات فكانوا أسعد الناس بنجاحي سميرة ،إيمان سيهام، منال.

إلى كل من بذل ولو مقدار ذرة في سبيل وصولي إلى هنا..سميرة بوخلخال، إكرام عوايجية، داني حمداني، كوزريت يوسف، لبيب مسيخ.

"مقلاتني سماح "

شكر وعرفان

الحمد لله أولا و أخيرا قدرني على انجاز هذا العمل وسهل لي درب العلم و المعرفة، وعلمني بما ينفعني ونفعني بما علمني.

جزيل الشكر و التقدير إلى الأستاذين اللذان درساني وتفضلا بالإشراف على بحثي: الأستاذ " لخضاري منصور" والأستاذ" مغراوي لقمان"

لكما جزيل الشكر على صبركما وتعاونكما رغم كثرة الضغوطات

إلى أساتذتي الكرام في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، على رأسهم الأستاذ " لعيدي نور الدين"

إلى كل زملائي وزميلاتي في الدفعة فردا فردا

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم التدخل الدولي الإنساني

المبحث الأول: مفهوم التدخل الدولي الإنساني

المطلب الأول: تعريف التدخل الدولي

المطلب الثاني: تفسيرمفهوم التدخل الدولي الإنساني

المطلب الثالث: التطور التاريخي للتدخل الدولي الإنساني

المبحث الثاني: أشكال التدخل الدولي الإنساني وشروطه

المطلب الأول: أشكال التدخل الدولي الإنساني

المطلب الثاني: شروط التدخل الدولي الإنساني

المبحث الثالث: الأطر القانونية للتدخل الدولي الإنساني

المطلب الأول: مدى شرعية التدخل الدولي الإنساني

المطلب الثاني: مصادر الشرعية الدولية للتدخل الدولي الإنساني

الفصل الثاني: التدخل الدولي الانساني كآلية لإدارة الأزمة في ليبيا

المبحث الأول: خلفيات و دوافع الأزمة في ليبيا

المطلب الأول: الأهمية الجيوسياسية لليبيا

المطلب الثاني: الأسباب الكامنة وراء اندلاع الأزمة في ليبيا

المطلب الثالث: تطور الأزمة في ليبيا

المبحث الثاني : أهداف تدخل الناتو في ليبيا

المطلب الأول : الأهداف السياسية

المطلب الثاني: الأهداف الاقتصادية

المطلب الثالث: الأهداف الأمنية

المبحث الثالث: المواقف الدولية من الأزمة الليبية

المطلب الأول: مواقف الدول من الأزمة في ليبيا

المطلب الثاني: مواقف المنظمات الدولية الحكومية اتجاه الأزمة في ليبيا

الفصل الثالث: تداعيات تدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا

المبحث الأول: أدوار حلف الناتو بين الأهداف المعلنة والخفية في ليبيا

المطلب الأول: الأطر القانونية لتدخل الناتو في ليبيا

المطلب الثاني: انحراف حلف الناتو عن تفويض قرار 1973

المبحث الثاني نتائج التدخل الدولي"الناتو" في ليبيا

المطلب الأول: على الصعيد الداخلي

المطلب الثاني: على الصعيد الإقليمي

المطلب الثالث: على الصعيد الدولي

المبحث الثالث: إدارة الفترة الانتقالية في ليبيا بعد تدخل حلف الناتو

المطلب الأول: رهانات و تحديات المرحلة الانتقالية في ليبيا

المطلب الثاني: الجهود الدبلوماسية لإدارة رهانات المرحلة الانتقالية.

الخاتمة

المقدمة

شهدت مرحلة ما بعد الحرب الباردة، تحولات جيوسياسية عميقة، جاءت بمفاهيم جديدة في ميدان العلاقات الدولية، تماشيا ومقتضيات الأمن الدولي في تلك المرحلة، حيث ظهر مبدأ التدخل الإنساني، كنتيجة لتحول طابع النزاعات في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، من نزاعات بين الدول إلى نزاعات داخلية، تقوم على أساس الإثنية والاختلافات والإيديولوجية وبالنظر إلى الانعكاسات و الخسائر المادية والبشرية المترتبة عنها، ذهب المجتمع الدولي إلى إقرار حق التدخل الإنساني، كآلية جديدة تكفل حماية حقوق الإنسان، من الانتهاكات الجسيمة الممارسة ضد الإنسانية.

غير أن مبدأ التدخل الإنساني عرف جدلا واسعا خاصة في الجانب القانوني، ذلك لأنه يتنافى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، القاضية بتجريم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، لما لذلك من انتهاك لسيادتها واختراق لاستقرارها، وهو ما جعل المجتمع الدولي، يسارع لإيجاد بديل للتدخل في الشؤون الداخلية للدول بدافع الإنسانية، حيث برز مفهوم مسؤولية الحماية، والتي تعتبر آلية جديدة لإعادة إحياء التدخل الإنساني.

تعتبر ليبيا من الحالات التي عرفت تدخلا دوليا لأغراض إنسانية، حيث أدت الانتهاكات التي شهدها الشعب الليبي، إثر انتفاضات تنادي بإقامة نظام ديمقراطي، وتندد بالفساد السياسي و اللامساواة التي لطالما عانى منها الشعبي الليبي، إلى تحرك المجتمع الدولي، في إطار المقاربة الأمنية الجماعية التي تقتضي حماية المدنيين، في حالة تعرض حقوقهم لانتهاكات من طرف نظامهم المحلي، فأخذ حلف شمال الأطلسي"الناتو" على عاتقه، مهمة التدخل العسكري في ليبيا، بتفويض من مجلس الأمن، ضمن قرار 1973، لحماية المدنيين الليبيين و حفاظا على السلم و الأمن الدوليين، وتفاديا لتفاقم الوضع إلى الدول المجاورة والى الدول الأوروبية.

أثار قرار مجلس الأمن رقم 1973 جدلا واسعا، لما حمله من تناقضات أثناء تطبيقه، في إطار العمليات العسكرية (الحامي الموحد) في ليبيا، بقيادة حلف شمال الأطلسي، الأمر الذي استوجب التمعن في حقيقة مفهوم مسؤولية الحماية، التي أثارت تساؤلات في أوساط المجتمع الدولي، حول أحقية أدوار الناتو في ليبيا، وحقيقة الهدف الكامن من وراء التدخل الذي كانت له تداعيات على مستويات عدة، فعلى المستوى الداخلي، أدى تدخل القوى الأجنبية المتمثلة في حلف شمال الأطلسي، إلى تأزم الوضع وما صاحبه من انفلات أمني وتردي في الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية، فلم تشهد ليبيا استقرارا منذ إتمام الناتو لمهامه، بل زاد الوضع الداخلي تعقيدا، حيث انعكست حالة اللااستقرار في ليبيا على دول الجوار وتحديدا فيما يخص انتشار الأسلحة و الجماعات الإرهابية العابرة للحدود، أما على المستوى الدولي فالدول الغربية وخاصة دول جنوب أوروبا هي الأخرى لم تسلم من تداعيات تدخل الناتو في ليبيا، كون ليبيا دولة منهارة وحاضنة للجماعات المسلحة.

- **إشكالية البحث:**

تكمن إشكالية الدراسة في تدخل حلف الناتو في حد ذاته في ليبيا، وما انجر عنه من تداعيات على مستواها الداخلي والذي حال دون استرجاعها لاستقلالها و أمنها، وما مثلته انعكاسات هذا التدخل من تهديدات مباشرة على مستوى دول الجوار الجغرافي، وعلى المستوى الدولي، خاصة دول جنوب أوروبا، متمثلة في انتشار الأسلحة و الجماعات الإرهابية العابرة للحدود و الأوطان. وعليه نطرح الإشكال التالي:

كيف انعكس التدخل الدولي لحلف شمال الأطلسي على مسار الأزمة في ليبيا ؟

وعلى ضوء هذه الإشكالية ارتأينا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى شرعية التدخل الدولي الإنساني "الناتو" في ليبيا ؟
- ما هي إجراءات وتبعات تدخل "الناتو" في ليبيا ؟
- فيما تمثلت أهم رهانات وتحديات المرحلة الانتقالية في ليبيا؟

- **الفرضيات:**

أ/ الفرضية الرئيسية:

- لقد تم اللجوء لتدخل حلف "الناتو" في ليبيا بذريعة مسؤولية الحماية، بغرض تحقيق مصالح الدول الكبرى المتدخلة.

ب/ الفرضيات الفرعية:

- يعتبر التدخل الدولي الإنساني، ذريعة الدول الغربية للتدخل في شؤون الدول الضعيفة، لدوافع إنسانية تحت غطاء مسؤولية الحماية.
- تمثلت أهم إجراءات وتبعات تدخل حلف"الناتو" في ليبيا في إسقاط نظام "معمر القذافي".
- يمكن اعتبار أهم التحديات التي واجهت ليبيا بعد سقوط نظام "معمر القذافي"، في بروز مقومات دولة فاشلة.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

تتراوح أسباب اختيار هذا الموضوع بين ما هو ذاتي وما هو موضوعي:

أ/ الأسباب الموضوعية:

- كون الدراسة تندرج في سياق النزاعات الدولية، باعتباره تخصص الدراسة، وجاءت في فترة تصدرت فيها المواضيع المتعلقة بالقضايا الأمنية.
- كونها تجمع بين ثلاثة مفاهيم هي اليوم، في قلب تحولات عميقة في مجال العلاقات الدولية متمثلة في موضوع عملية التدخل الإنساني، مفهوم السيادة الذي لا يزال يشهد تحديات أمام التدخل الإنساني ومفهوم مسؤولية الحماية التي أعادة إحياء مبدأ التدخل الإنساني.
- تأثير الأوضاع المتردية في ليبيا على الجوار الإقليمي و كذلك على المستوى الدولي وانتشار ما يعرف بتنظيم داعش.
- موضوع يندرج في صميم اهتمام باحثي ومحللي النزاعات الدولية.

ب/ الأسباب الذاتية:

- الرغبة الشخصية لدراسة الموضوع، وذلك لزيادة رصيد الباحث المعرفي، تكملة للمسار الدراسي، وتعميق المعارف المكتسبة في حقل النزاعات الدولية.
- الميول إلى دراسة النزاعات الدولية، وتحليل التدخلات الأجنبية في دول العالم الثالث، خاصة الحالة الليبية باعتبارها تمثل قطر من أقطار المغرب العربي.
- تقديم إضافة متواضعة للدراسات الأكاديمية المتعلقة بالنزاعات الدولية.

- **أهداف الدراسة:**

- الإجابة على الإشكالية المطروحة
- تبيان وإبراز مفهومالتدخل الدولي الإنساني، مع تتبع مراحله التاريخية، والتأكيد على أطره القانونية.
- إبراز أهمية ليبيا الجيوسياسية، وخاصة النفط الليبي، الذي اعتبر أهم سبب دفع بالولايات المتحدة للتدخل في إطار حلف شمال الأطلسي.
- إبراز الدور الذي لعبه حلف شمال الأطلسي في إسقاط نظام معمر القذافي.
- إبراز الوضع الذي آلت إليه ليبيا بعد سقوط نظام القذافي، و تبيان خريطة القوى السياسية التي تتصارع للسيطرة على ليبيا.

- **أهمية الموضوع:**

تتجلى أهمية موضوع الدراسة من جهتين أساسيتين:

أ/الأهمية العلمية:

تكمن أهمية دراستنا كونها تناولت موضوعا تعددت الحقول المعرفية لدراسته، كالعلوم السياسية والعلاقات الدولية، الدراسات الأمنية و الاستراتيجية و القانون الدولي العام، وبالتالي فالموضوع يعتبر إثراءا معرفيا للدراسات الأكاديمية، كونه جاء في إطار ممنهج، وكونه موضوع تطرق إلى أحد أهم القضايا المثيرة للجدل، والمتمثلة في تدخل حلف شمال الأطلسي في الشؤون الداخلية لليبيا، باعتبارها دولة كانت تتمتع بالسيادة في ظل نظام معمر القذافي، فبالتالي يمكن الاستعانة به في التحليل السياسي والعلمي لبعض القضايا و المسائل المتعلقة بالاستحواذ على مناطق النفوذ والمناطق الاستراتيجية.

ب/ الأهمية العملية:

تبرز الأهمية العملية للدراسة في كونها تعالج أحد أهم القضايا في العلاقات الدولية، والتي أحدثت الكثير من الجدل بين المحللين و الباحثين، وكون الحالة الليبية تميزت عن جل البلدان العربية، التي واكبت فترة الحراك الواسع، في تصعيد أزمتها التي لم تنتهي بسقوط نظام القذافي، وإنما يزال المشهد الليبي مرشحا لتصاعد الأحداث، هذا من جهة ومن جهة أخرى، ربطنا دراستنا بين الأزمة في ليبيا وتدخل حلف شمال الأطلسي فيها لرصد أهم التداعيات على المستوى الداخلي، الإقليمي و الدولي.

- **مجال الدراسة:**

أ/ الإطار المكاني: بما أن الدراسة تمحورت حول انعكاسات تدخل حلف الناتو على ليبيا، فإننا سوف نحدد الإطار المكاني للدراسة في ليبيا، وبحكمها تنتمي إلى المنطقة المغاربية، فكانت للأزمة في ليبيا، تداعيات جل على دول الجوار، ونخص بالذكر الجزائر، تونس، مصر، النيجر.

ب/ الإطار الزماني: من الناحية الزمنية فإن الدراسة ستتناول الفترة الممتدة من فيفري 2011، إلى غاية ماي 2017، أي منذ بروز الانتفاضة الشعبية التي كانت تطالب برحيل معمر القذافي، وتدخل حلف الناتو بتفويض من مجلس الأمن الدولي، إلى غاية تدخل الأطراف الدولية و الإقليمية لمحاولة تسوية الأزمة الليبية، وكون الدراسة تتركز على انعكاسات تدخل حلف الناتو على ليبيا وهذا لا يتحدد بالزمن إلا أن حدود الدراسة حتمت التوقف عند شهر ماي 2017.

- **الإطار المنهجي للدراسة:**

حتى نتمكن من الإلمام بالموضوع، استعملنا بمجموعة من المناهج، التي تتماشى وطبيعة الموضوع وذلك من أجل الوصول إلى نتائج ذات قيمة علمية تعبر عن دراسة ممنهجة، تمثلت هذه المناهج فيما يلي:

- **منهج دراسة الحالة:**

تطلبت منا الدراسة في فصلها الأخير، الذي تناول تداعيات تدخل حلف الناتو على ليبيا،الاستعانة بمنهج دراسة الحالة، ذلك لأنه يشير إلى التعمق في دراسة وحدة معينة في مرحلة معينة تؤدي إلى الكشف عن الحقيقة والى الكيفية التي تتم بها الدراسة[1]، وبحكم أن موضوع البحث يتمحور حول حالة ليبيا، التي عانت من تداعيات التدخل العسكري بالدرجة الأولى، استدعت الدراسة استعمال منهج دراسة الحالة، وخاصة من الجانب الأمني المتردي الذي أصبح سائدا في ليبيا.

- **المنهج الوصفي:**

إنه من المهم أن تتوالى لدى الباحث، تقديم وصف دقيق لما يقوم بدراسته من ظواهر، قبل أن يقضي في تحليل المشكلات التي اقتضت دراسة هذه الظواهر،[2]وعليه تطلبت الدراسة ،التطرق إلى وصف أهم العوامل التي أدت إلى نشوب الأزمة في ليبيا، وعلى رأسها النظام السياسي الليبي الجماهيري والذي تميز كونه الوحيد في العالم، ذلك لأنه كان قائما على المؤتمرات الشعبية ولم يكن قائما على مؤسسات سياسية كالبرلمان.

- **منهج تحليل المضمون:**

يستخدم هذا المنهج في تحليل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية و السياسية القائمة في أي مجتمع، وهذا النوع من المناهج، مفيد لمعرفة عوامل التغيير التي تحدثها بعض القرارات،[3] وعليه تم استعمال منهج تحليل المضمون، للتدقيق في محتوى القراريين الأمميين 1970و1973، لنتمكن من معرفة ما إذا تقيد حلف الناتو بالتفويض الممنوح له، ضمن هذين القرارين أم تجاوزهما.

---

[1]- محمد شلبي، ***المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المناهج، الإقترابات والأدوات*** (الجزائر:1997)، ص.87.

[2]- فاطمة عوض صابر، ميرفت علي خفاجة، ***أسس ومبادئ البحث العلمي*** (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، كلية التربية الرياضية، مكتبة الإشعاع الفنية، ط.1، 2002) ص.87.

[3]- عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، ***مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث*** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط.4 2007) ص.149.

- **النظرية الواقعية:**

تقوم النظرية الواقعية على عاملين أساسيين، هما القوة و المصلحة، حيث تعتبر هذه النظرية هاذين العاملين، الحاكم الأساسي و المتحكم في العلاقات بين الدول، و استناد للافتراضات التي تقوم عليها النظرية الواقعية، يمكن اعتبارها أكثر ملائمة لتفسير، دوافع وأهداف و ديناميات تدخل حلف الناتو في ليبيا بقيادة أمريكة، ذلك بالنظر إلى أهمية ليبيا الاستراتيجية بالنسبة لأمريكا، خاصة فيما يتعلق بأمن الطاقة، ومع محاولة القذافي الخوض في مغامرات تأميم النفط و كل القطاعات الاقتصادية، وإعادة صياغة شروط المشاركةفي قطاع النفط، أدى هذا الأمر إلى التصادم مع السياسة الأمريكية التي لم يصبح من مصلحتها استمرار نظام معمر القذافي.

- **أدبيات الدراسة:**

إن موضوع تدخل حلف الناتو في ليبيا والتداعيات المترتبة عن ذلك، يعد موضوعا حديثا، لا تزال أحداثه مستمرة وفي قيد التطور، ومنه تم الاعتماد بشكل مكثف على المقالات ومنشورات مراكز الدراسات السياسية و الوحدة العربية، وذلك لنقص الكتب باللغة العربية، التي تطرقت لهذا الموضوع. وعليه حاولنا الاستفادة من بعض الدراسات السابقة، ومن ابرز الدراسات التي أسست لهذا الموضوع:

1- ليلى نقولا الرحباني، ***التدخل الدولي مفهوم في طور التبدل*** (لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، ط.1، 2011). بينت هذه الدراسة الإطار النظري لمفهوم التدخل، ومسار التطور التاريخي لمفهوم التدخل، بالإضافة إلى أسبابه وذرائعه، كما تطرقت الدراسة إلى تحديد بعض المفاهيم، ذات العلاقة بالتدخل كمفهوم السيادة، وتعارضه مع التدخل لأغراض إنسانية و التدخل بذريعة الحرب العادلة، كما تم التطرق و الإشارة في هذه الدراسة إلى بعض تطبيقات حالات التدخل الإنساني التي حدثت منذ بداية التسعينات.

2- يسرى اوشريف، عمر فرحاتي، ***تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر***(الجزائر: الدار الجزائرية، ط.1، 2016). أكدت الدراسة على وضع توصيف شامل للأزمة الليبية، من حيث أسبابها و خلفياتها و أبعادها، كما تناولت أهم المواقف الدولية و الإقليمية حيال الأزمة الليبية، وأثر تصاعدها على دول الجوار، وسلطت الدراسة بالدرجة الأولى، على انعكاسات الأزمة الليبية على الأمن الجزائر، التي تعتبر إحدى دول الجوار الليبي والمعالم الكبرى للمقاربة الجزائرية للتعامل مع أزمة ليبيا وتداعياتها، وصولا في الأخير، إلى الجهود الدبلوماسية لمحاولة تسوية أزمة ليبيا.

3- تيسيرقديح ابراهيم، ***التدخل الدولي الإنساني" دراسة حالة ليبيا 2011"***،مذكرة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، (غزة: جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية،2013). هدفت هذه الدراسة إلى معرفة، مدى تأثير المتغيرات الدولية، على توظيف التدخل الدولي الإنساني كآلية لحماية حقوق الإنسان، ضمن النظام الدولي الجديد، كما تطرقت الدراسة إلى أهم الأسباب، التي أدت إلى نشوب الأزمة في ليبيا، والى أي مدى حقق التدخل الدولي الإنسانيأهدافه في حالة ليبيا.

- **هيكلة الدراسة:**

لقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول، إذ تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري لمفهوم التدخل الدولي الإنساني، والذي تضمن ثلاثة مباحث، تم التطرق فيها للتعاريف المختلفة للتدخل، أشكاله بشقها المباشر و الغير مباشر وأطره القانونية ضمن ميثاق الأمم المتحدة.

أما الفصل الثاني الذي جاء تحت عنوان التدخل الدولي كآلية لإدارة الأزمة في ليبيا، فقد تم الحديث عن تطورات الأزمة الليبية، وكيف تحولت من شأن داخلي إلى شأن دولي، وذلك من خلال ثلاثة مباحث حيث ركز الأول، على خلفيات ودوافع الأزمة في ليبيا، في حين خصص المبحث الثاني لتبيان أهداف تدخل الناتو في ليبيا، فيما أهتم المبحث الثالث بأهم المواقف الدولية المؤيدة و المعارضة لتدخل الناتو في ليبيا.

في حين تم التركيز في الفصل الأخير على تداعيات تدخل حلف الناتو في ليبيا عبر ثلاثة مباحث، حيث تناول المبحث الأول، انحراف حلف الناتو عن تفويض مجلس الأمن ضمن قرار 1973 بينما جاء في المبحث الثاني أهم تداعيات التدخل على الصعيد الداخلي، الدولي والإقليمي، فيما تم التطرق في المبحث الثالث إلى رهانات و تحديات المرحلة الانتقالية و الجهود الدبلوماسية لإدارة المرحلة الانتقالية.

الفصل الأول

تمهيد:

إن التدخل الدولي الإنساني ليس مفهوما جديدا في العلاقات الدولية، ولكنه معيار أصبح بارزا بشدة بعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط الثنائية القطبية، فالتدخل الدولي الإنساني أو التدخل الدولي لصالح الإنسانية، يعتبر ضمن المواضيع البالغة التعقيد، والمثيرة للجدل في العلاقات الدولية و في القانون الدولي العام، ذلك لأنه يسعى للتدخل من أجل حماية مواطني دولة ما في الخارج، عن طريق استخدام القوة المسلحة أو استخدام أساليب تدخلية أخرى، سواء في حالات النزاعات المسلحة الداخلية، الإقليمية أو الدولية، وكذلك في حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، التي تمارسها بعض الدول، فالتدخل الدولي الإنساني فتح المجال واسعا أمام الدول القوية، للتدخل في شؤون الدول الضعيفة، بحجة الاعتبارات الإنسانية التي تتمثل في توفير الحماية.

لذلك فمحاولة ضبط مفاهيم التدخل الدولي الإنساني، والبحث عن الأسس القانونية، التي من شأنها إضفاء صفة الشرعية، من خلال تحديد إطار قانوني للتدخل الدولي الإنساني، والعمل على تسليط الضوء على بعض الصور التطبيقية، المأخوذة من واقع التدخلات هو موضوعنا لهذا الفصل.

سننطلق في المبحث الأول، إلى مختلف التعاريف التي طرحت لتحديد مفهوم التدخل الدولي الإنساني، في المبحث الثاني أشكال التدخل الدولي الإنساني بشقيها المباشر وغير المباشر، وفي المبحث الثالث الأطر القانونية للتدخل الدولي، لكن نظرا لتتنوع الأساليب وكثرتها واختلاف أشكالها، سنقسم كل مبحث إلى مجموعة مطالب.

المبحث الأول: مفهوم التدخل الدولي الإنساني

تشكل المفاهيم والعلاقات فيما بينها، أساس أي حقل من حقول المعرفة، وتعد المفاهيم بمثابة المستوى الأول، في بناء أي نسق نظري، إذ تشكل المفاهيم مكون أساسي في بناء أي قضية نظرية، وعلى هذا الأساس يهدف هذا المبحث من الدراسة،حيث تم الوقوف عند مفهوم التدخل الدولي الإنساني بالتعريف والتحليل.

المطلب الأول: تعريف التدخل الدولي

يعتبر التدخل الدولي مفهوما ليس بجديد في العلاقات الدولية، بل وجد منذ وجدت علاقات بين المجموعات البشرية، ونقصد به استعمال القوة أو التهديد باستعمالها، بهدف فرض تغيير شامل أو جزئي في الوضع السياسي أو الثقافي لدولة ما.

ما نقصده من التدخل الدولي هو " تعرض دول للشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى، دون أن يكون لهذا التعرض سند قانوني، بغرض التزام الدولة المتدخل في أمرها، على إتباع ما تمليه عليها - في شأن من شؤونها الخاصة- الدولة أو الدول المتدخلة".[1]

- <u>التعريف اللغوي للتدخل الدولي:</u>

أتى التدخل في اللغة العربية بمعنى التطفل والاقتحام، كما له عدة مدلولات سياسية واجتماعية، ولعل أبرزها التدخل لدواع إنسانية، أما باللغة الأجنبية فهو مشتق من الكلمة اللاتينية **Interventio** ويعني التموضع بين شيئين **Interposition**، ويستعمل التدخل بمعنيين، أولا معنى سلبي **Negative Interference**، ليشير إلى الاعتداء والتعرض إلى شؤون الغير أو اغتصاب سيادة الدول **Usurpation of Sovereignty** و ثانيا معنى إيجابي، كالتدخل بدافع التوسط في الخصومات من أجل تسويتها أو حلها.[2]

يمكن تعريف التدخل على أنه نوع من المساعدة تقدمها دولة أجنبية، لأحد الأطراف المتنازعة، في حرب أهلية دون اعتبار عملها دخولا في حالة حرب.[3]

---

[1]- غسان مدحت خير الدين، **القانون الدولي الإنساني: التدخل الدولي** (عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2012)، ص.81.

[2]- عزالدين حمايدي، **دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية**، مذكرة ماجستير(جامعة منتوري قسنطينة :كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2005) ، ص .10.

[3]- عبد الوهاب الكيالي وآخرون، ***موسوعة السياسة***، ج1 (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1985)، ص.705.

- التعريف الاصطلاحي للتدخل الدولي:

ويمكن التمييز في التعريف الاصطلاحي للتدخل الدولي هنا بين نوعين:

- **التعريف القانوني للتدخل:** يركز أنصار هذا الاتجاه على عامل الشرعية، في تعريفهم للتدخل الدولي،حيث يعرفه القاموس التطبيقي للقانون الإنساني،على أنه:"السلوك الذي تقوم به دولة للتدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، من خلال انتهاك سيادتها".[1] وهنا يمكننا التمييز بين اتجاهين:

- الاتجاه الجامد: ينظر هذا الاتجاه إلى التدخل الدولي، على انه سلوك غير قانوني، باعتباره ينتهك سيادة الدول المتدخل فيها، وذلك لتعارضه مع المادة الثانية من الفقرة الرابعة لميثاق الأمم المتحدة، وفي هذا الإطار يمكن القول أن التدخل مصطلح يشير إلى كل سلوك تقوم به دولة يمس استقلال وسيادة دولة أخرى.[2]

- الاتجاه المرن : ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن التدخل الدولي، هو كل فعل خارجي يستهدف الشؤون الداخلية للدول، وقد يكون شرعيا أو غير شرعي، وقد يساهم في تأجيج النزاعات الدولية وتصعيدها، كما أنه قد يساهم بطريقة أخرى في تسوية هذه النزاعات أو حلها.[3]

- **التعريف السياسي للتدخل** : يمكننا التمييز هنا، بين العديد من التعاريف السياسية لعملية التدخل الدولي، وذلك باختلاف نظرة الفقهاء لها، ومن بين المفكرين، نجد المفكر الفرنسي "شارل روسو"* الذي يعرف التدخل على أنه :" تصرف بمقتضاه تتدخل دولة أو مجموعة دول، في الشؤون الداخلية أوالخارجية

---

[1]- عبد الوهاب عمروش ، **التدخل الانساني ومصير الدولة الوطنية في افريقيا:دراسة حالة الصومال1992.2005**، مذكرة ماجيستير (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2007/2006)، ص .87.

[2]- فؤاد جدو، **دور المنظمات غير الحكومية في النزاعات الدولية أنموذج منظمة أطباء بلا حدود**، مذكرة ماجيستير (جامعة محمد خيضر بسكرة:، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010/2009)، ص. 46.

[3]- عدي محمد رضا يونس، **التدخل الهدام والقانون الدولي العام :دراسة مقارنة** (بيروت :المؤسسة الحديثة للكتب، 2010)،ص20.

***شارل روسو**: (1902- 1993) فقيه دستوري وقانوني فرنسي شهير، متخصص في القانون الدولي العام، تحصل على شهادة دكتوراه بعنوان اختصاص عصبة الأمم في تسوية المنازعات الدولية، كان يدرس منذ عام 1933 في كلية الحقوق في رين بفرنسا حيث كان يشغل منصب الرئيس المشارك في القانون الدولي العام من نوفمبر 1937 إلى عام 1944. وإلى جانب محاضراته في رين، كان محاضرا في المدرسة الحرة للعلوم السياسية في باريس في الفترة الممتدة ما بين 1934 و 1945، وبعد الحرب العالمية الثانية، حتى تقاعده في عام 1972، قال انه درس في كل من كلية الحقوق في باريس مارس 1945، ومعهد الدراسات السياسية في باريس، وكذلك المدرسة الحرة للعلوم السياسية، حيث كان محاضرا. ومن بين مؤلفاته نجد "وقائع الأحداث الدولية" في كل قضية من المراجعة العامة للقانون الدولي العام، مجلة قاد من 1958 حتى وفاته.

لدولة أخرى، بغرض إلزامها على تنفيذ أو عدم تنفيذ عمل ما، ذلك أن الدولة المتدخلة تتصرف في هذه الحالة كسلطة، وتحاول فرض إرادتها عن طريق الضغط بمختلف الإشكال، كالضغط السياسي العسكري و الاقتصادي". [1]

أما التعريف الذي أطلقه "دانيال انتوكولتز D .Kaultz" على التدخل الدولي فهو كما يلي: " يكون التدخل عندما تقوم دولة قوية، بإجبار دولة أخرى لان تخضع لسلطتها، من خلال تبني شكل حكومة أو دستور معين، أو تطلب حصول مواطنيها على امتيازات من قبل الدولة التي يقيمون فيها، على نحو يخالف القوانين المطبقة ".[2]

ويمكن اعتباره ممارسة سلطة عامة، من طرف دولة على أراضي دولة أخرى، بصفة إجبارية دون موافقة هذه الأخيرة، ويشمل أحيانا استخدام القوة العسكرية، تحت ذريعة حماية مصالح المواطنين في تلك الدولة ضد حكومتها، ويعتبر هذا نقيضا للسيادة.[3]

من خلال التعاريف السابقة يمكننا القول بان التدخل الدولي، يشمل مجموعة من الأفعال والسلوكات، تبدأ عادة بتقديم المساعدات الإنسانية، حالة حصول الكوارث الطبيعية، أو التدخل لحماية المدنيين من الانتهاكات الممارسة ضدهم في حالة الحرب، وذلك لتبرير هذا التدخل ، وصولا إلى تحقيق أهداف استراتيجية، تتمثل في الاستحواذ على ثروات الدول المتدخل فيها (حالة ليبيا)، أو التغيير في سياستها بما يخدم مصالح الدول المتدخلة، وهوما يشكل خرقا لاستقلالها السياسي و يعتبر مساسا بسيادة الدولة المتدخل فيها.

المطلب الثاني : تفسير مفهوم التدخل الدولي الإنساني

يجد أغلب المفكرين صعوبة في تحديد تعريف موحد للتدخل الدولي الإنساني، باعتباره من الموضوعات التي تتعارض مع القواعد القانونية المعمول بها، داخل منظومة المجتمع الدولي، وتختلط فيه القواعد القانونية بالسياسة، وللحديث عن تفسير مفهوم التدخل الدولي الإنساني، نميز مفهومين أساسيين مفهوم ضيق وواسع :

---

[1]- أحمد طاهر الضريبي، "دور المنظمات الإقليمية في النزاعات الداخلية:دور مجلس التعاون الخليجي في الأزمة البحرينية نموذجا"، **مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية**، ص. 19.

[2]- ليلى نقولا الرحباني، **التدخل الولي مفهوم في طور التبدل** (لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، ط.1، 2011)، ص.19.

[3]- مارتن غريفثس، تيري اوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، ترجمة:مركز الخليج للأبحاث (الإمارات العربية المتحدة:مركز الخليج للأبحاث،2008)،ص.132.

- **أولا: المفهوم الضيق للتدخل الإنساني**

يرى أنصار هذا الاتجاه أن التدخل الإنساني، هو تقديم المساعدة المصحوبة باستخدام القوة العسكرية، والهادفة إلى توفير الحماية لمواطني دولة ما، فالتدخل إذن يقتصر على القوة المسلحة من أجل تنفيذه، وهي الأساس الذي يقوم عليه، ويربط الأستاذ "ريشار باكستار"[*] RICHARD BAXTER التدخل الإنساني باستخدام القوة، من طرف إحدى الدول ضد دولة أخرى، لحماية رعايا هذه الأخيرة، مما قد يتعرضون له من انتهاكات أو أخطار جسيمة،وفي هذا السياق يرى الفقيه الفرنسي الكولومبي " ابيز Ibiz" أن التدخل يمكن أن يتم في الشؤون الداخلية والخارجية لدولة ما، ويأخذ صور مباشرة أو غير مباشرة ويتم باستعمال القوة العسكرية أو مجرد التهديد بها". [1]

كما أن القانون الدولي التقليدي قد تبنى قاعدة قانونية عرفية، تسمح بالتدخل في شؤون الدول الأخرى، بهدف حماية حقوق الإنسان، حيث أيد هذا الرأي كل من: فوشي- **FAUCHILLE**، شويل- **SOWEII**، ماندلستوم- **MANDELSTOM**، سيفريادس- **SEFERIADES**، لوفر- **LEFURE**، موسلر- **MOSLER**. و عليه فقد عرف القانون الدولي التقليدي نوعين من التدخل، جاء النوع الأول في أن التدخل يكون لحماية مواطني الدولة المتدخلة، وأملاكهم الموجودة في دولة أخرى، في حالة ما إذا كان هناك انتهاك لهذه الحقوق، أما النوع الثاني فتمثل في حماية رعايا الدولة المتدخل في شؤونها، مع عدم وجود علاقة بين الدولة المتدخلة و أولائك الرعايا، وذلك في حالة ما إذا عاملتهم دولتهم معاملة وحشية و قاسية. [2]

ومن وجهة نظر الأستاذ "محمد حافظ غانم":[*] فالتدخل العسكري لحماية أرواح الرعايا من خطر

---

[*] **باكستار** RICHARD BAXTER (1615-1691): هو ثيولوجي، وفيلسوف و كاتب من إنجلترا ألف الكثير من الكتب بهدف توحيد جميع الكنائس المسيحية، من كتبه Le repos éternel des saints, Le ciel ou le vrais repos , Concorde universelle توفي عام 1691 في انجلترا.

[1] - حسام احمد محمد هنداوي، ***التدخل الدولي الإنساني*** (القاهرة: دار النهضة العربية، دون سنة النشر)، ص. 43.

[2] - محمد غازي ناصرالجنابي، ***التدخل الإنساني في ضوء القانون الدولي العام*** (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2010) ص.ص،25.26.

[*] **محمد حافظ غانم**: نائب رئيس مجموعة البنك الدولي لشؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و هو يحمل الجنسيتين المصرية والفرنسية. الدكتور غانم حاصل على شهادتي البكالوريوس والماجستير في الاقتصاد من الجامعة الأمريكية بالقاهرة، و على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة كاليفورنيا، ديفيس، للدكتور حافظ غانم لديه خبرة طويلة في مجال التنمية تزيد على ثلاثين عاما وتشمل تحليل السياسات التنموية وإعداد المشاريع والإشراف عليها، بالإضافة لإدارة المؤسسات متعددة الجنسيات،وللدكتور غانم العديد من المطبوعات والبحوث المنشورة في مجال السياسة.

محدق بهم، يعتبر عملامشروعا، فهنا يمكن اعتباره تدخلا إنسانيا ".[1]

ويربط بعض المفكرين التدخل الإنساني في مفهومه الضيق، بالسلوك الذي يقتصر على أعمال العنف وقد يرقى إلى مستوى الحرب بالنسبة لهم ، ولكي يكون هذا السلوك مشروعا، يجب أن يتصف بالعدالة أي أن تكون الحرب عادلة، ومعيار عدالة الحرب يتضح في الهدف منها .[2]

ويرى الدكتور "محمد سامي جنيه" أن التدخل الدولي يقصد به: " تعرض دولة لشؤون دولة أخرى وإملاء إرادتها عليها، بقصد تغيير الحالة الراهنة فيها، وذلك بإلزامها بالقيام بعمل أوالامتناع عنه أو إتباع خطة معينة، ترسمها لها دون أن يكون لهذا التعرض أساسا قانونا".[3]

يعود السبب في استعمال القوة المسلحة إلى نجاعتها، باعتبار الوسائل السياسية والاقتصادية والدبلوماسية، تستغرق وقتا طويلا وقد لا تحقق الأهداف المرجوة في إنقاذ حياة الأفراد و الجماعات.[4]

إلا أن الأخذ بهذا الجانب في المفهوم الضيق للتدخل الإنساني، والمتمثل في اللجوء إلى التدخل العسكري والقوة العسكرية، أصبح أمرا غير مقبولا على مستوى العلاقات الدولية الحديثة، المبنية على قواعد قانونية واتفاقيات دولية بين الدول، كما أن التسليم ببطئ الوسائل السياسية والدبلوماسية ليس قاعدة عامة.

- **ثانيا: المفهوم الواسع للتدخل الإنساني**

يقصد بالمفهوم الواسع للتدخل الإنساني، ذلك التدخل الذي يتم دون استخدام القوة أو التهديد بها عكس التدخل الإنساني بالمفهوم الضيق، ويتم حسب أنصار هذا التوجه، عن طريق استخدام وسائل الضغط السياسية أو الاقتصادية أو الدبلوماسية بدلا من اللجوء إلى القوة العسكرية [5]، ويعتبرون المعيار الإنساني هو الهدف من استعمال مثل هذه الوسائل.

---

[1]- مصطفى محمد حافظ غانم،***الوجيز في القانون الدولي العام*** (القاهرة: دار النهضة العربية، 1979)، ص.173.

[2]- محمد خضير علي الانباري، ***مبدأ التدخل واستثناءات في القانون الدولي المعاصر*** (لبنان، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية،2016)، ص. 45.

[3]- سامح عبد القوي السيد، **التدخل الدولي بين المشروعية و عدم المشروعية و انعكاساته على الساحة الدولية** (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة)، 2012، ص.22.

[4]- غي أنبل، **قانون العلاقات الدولية** (ترجمة :نور الدين اللباد، مكتبة مدبولي، 1999)، ص.ص ، 126-127.

[5]- فوزي او صديق، **مبدأ السيادة والتدخل لماذا وكيف؟** (الجزائر: دار الكتاب الحديث، 1999)، ص. ص،234 – 235.

وفي هذا الإطار يرى الأستاذ " ليسلي اينوترون leslie enotron " أن التدخل يتم عن طريق إبداء الآراء العلنية، في المسائل المتعلقة بانتهاك حقوق الإنسان، ووقف المساعدات الإنسانية، واستعمال العقوبات الاقتصادية والتجارية، وبعد استنفاد كافة هذه الوسائل يمكن حينها اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية. [1]

ومن بين المفكرين الذين تبنوا هذه المقاربة، في التدخل الدولي الإنساني، الأستاذ " mario bettati*"، الذي يعتبره قيام دولة بتنفيذ عمليات عسكرية لإنقاذ مواطنيها، على أرض دولة أخرى تحت غطاء حق التدخل الإنساني، نتيجة قيام خطر مؤكد ومباشر، تتسبب فيه سلطات الدولة الثانية، إلا أنه لا يشمل استخدام القوة العسكرية، و يشمل كل سلوك من شأنه، التعدي على الشؤون الداخلية للدولة المعنية يكون من قبل أشخاص القانون الدولي، أو المنظمات الدولية الحكومية.[2]

ويؤكد الأستاذان""Olivier Corten و *"Pierre Klein "على المفهوم الواسع للتدخل الإنساني، من خلال إدراجهما العديد من الوسائل، تتلخص أبرزها في تنظيم الحملات الدعائية من خلال استعمال وسائل الإعلام المختلفة، توقيع الجزاءات الاقتصادية، فرض القيود على بيع الأسلحة، وقف إرسال مواد الإغاثة والمساعدات الإنسانية للسكان.[3] فالتدخل بمفهومه الواسع إذا يكون باللجوء إلى الوسائل السياسية والدبلوماسية، كما أنه لا يتم باستخدام القوة العسكرية، أو التهديد باستخدامها، بل يشمل أي فعل يؤثر على سلوك الدولة، فالتصرفات التي تمس بسيادة الدولة تتسم بعدم المشروعية، أي أن التدخل يمكن أن يكون في أشكال متعددة، سياسيا أو اقتصاديا أو حتى على شكل دعاية إعلامية، وقد يستعمل التدخل الإنساني بمفهومه الواسع، لتحقيق أهداف باطنية تتمثل في التدخل الغير المباشر في الشؤون الداخلية لها.[4]

---

[1]- شاهين علي شاهين، "التدخل الدولي من أجل الإنسانية وإشكالاته"، **مجلة الحقوق الكويتية** (ع.4، ديسمبر2004).

* **ماريو بيتاتي** mario betatti : هو محامي وكاتب فرنسي، ولد 7 نوفمبر 1937 في نيس، وتوفي 23 مارس 2017 وهو أستاذ القانون الدولي في جامعة باريس الثانية من عام 1988 إلى عام 2006، واصل الدراسات العليا في جامعة إيكس إن بروفنس في نيس، حيث تحصل على الدكتوراه في القانون العام سنة 1970، كانت له كتابات في حق التدخل الإنساني بالتعاون مع برنار كوشنير.

[2]-Jean De Dieu Ilimubuhanga, ***The prospect to international interventional legitimacy : case study of 2011 libyan armed conflict*** (Kigali Independent University-Master Degree in Public International law 2014).

* **بيار كلاين** pierre klein: حاصل على شهادة القانون بامتياز، 1987 ، والمرخص لها خاصة في القانون الدولي ، هو بروفيسور حاليا في جامعة بروكسال، كما أنه نائب مدير مركز القانون الدولي وعلم الاجتماع التابعة لجامعة بروكسال، من أبرز مؤلفاته، حق التدخل أو واجبرد فعل.

[3]- حسام احمد محمد هنداوي، ***مرجع سابق***، ص. 48 .

[4]- محمد خضير علي الانباري، ***مرجع سابق***، ص. 46.

المطلب الثالث: التطور التاريخي للتدخل الدولي الإنساني

يمكن إبراز فكرة التدخل الإنساني من خلال استعراضنا للمراحل التاريخية التي مر بها قبل أن يلقى اهتماما في أوساط الفقه المعاصر،ويمكن أن نلخصها في ثلاثة مراحل، مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى، مرحلة ما بين الحربين ثم مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، أو ما يصطلح عليها بالمرحلة الراهنة.

- **أولا :مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى**

ظهر حق التدخل لأسباب إنسانية منذ القرن 16، حيث تميزت هذه الفترة، بإعمال التدخل الإنساني من أجل حماية حقوق الأقليات، التي تنتمي في أصولها العرقية أو معتقداتها الدينية واللغوية للدول المتدخلة، والتي تسعى لحمايتها وحدها دون بسط هذه الحماية، على كافة الطوائف السكانية الأخرى لما تراه من مصلحة خاصة في ذلك التدخل[1]، وقد دعت الحاجة إلى التدخل الدولي الإنساني في هذه الفترة حينما انشق المذهب البروتستانتي عن الديانة المسيحية، حيث انجر عن هذا الانشقاق خلاف وصراع شديدين،أصبحت معهما حقوق الأقليات مهددة بالخطر، الأمر الذي دفع بالدول الأوربية إلى التدخل لحمايتها، خاصة تلك التي تقيم في بلدان أوربية.

ومن أمثلة التدخل الإنساني قبل الحرب العالمية الأولى، ما قامت به روسيا في عهد القياصرة* وذلك في إرسال بعثات تأديبية ضد تركيا، دفاعا عن المسيحيين وكانت تلك البعثات تدعى بالتدخل الإنساني، وقد عرفت هذه الفترة، إبرام جملة من المعاهدات بهدف حماية الأقليات، مما وفر قواعد قانونية ومجموعة مبادئ عالمية، لحماية الطوائف السكانية المستضعفة، غير أن هذه التطورات لم تكن في شكل قانون شامل لضمان حقوق الإنسان.[2]

ويعود هذا التطور إلى جملة من الأسباب نذكر منها:

---

[1]- حسام احمد محمد هنداوي، ***مرجع سابق***، ص. 16.

* **روسيا القيصرية** : هو الاسم الرسمي للدولة الروسية بين اتخاذ ايفيان الرابع للقب القيصر في 1547 وحتى قيام بطرس العظيم بإنشاء الامبراطورية الروسية عام 1721 .شهدت هذه الفترة من تاريخ روسيا احتلالها للخانات إلى الشرق والتوسع في سيبيريا.كما شن القياصرة عدة حروب على السويد و العثمانيين و الكومنولث البولندي الليتواني، أدت إلى ظهور روسيا كقوة إقليمية كبرى.

[2]- العربي وهيبة، **مبدأ التدخل الدولي الإنساني في إطار المسؤولية الدولية**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في القانون الدولي (جامعة وهران:،كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014)، ص .25.

- تفطن المجتمع الدولي إلى مشكلة الأقليات، التي اعتبرت من أهم الأسباب التي أدت إلى نشوب الحرب العالمية الأولى، الأمر الذي استدعى إنشاء نظام دولي لحماية حقوق الأقليات، باعتبار أحد أهم أهدافه نشر السلام العالمي.

- إحداث تغييرات هامة على حدود الكثير من الدول، وخاصة وسط وشرق أوروبا، وذلك بعد نجاح التسويات الإقليمية، التي أقرها مؤتمر السلام بباريس عام 1919، وترتب عن ذلك أن صارت هذه الدول بحدودها الجديدة تضم أقليات تختلف عرقيا، أو لغويا أو دينيا عن باقي أفراد الشعب، ومن هنا رأى أعضاء الجماعة الدولية، ضرورة وضع قواعد دولية لحماية حقوق الأقليات، خشية أن يؤدي ذلك إلى ظلم واضطهاد البعض من تلك الأقليات، مما يعرض السلام العالمي للخطر.

- ظهور الحاجة إلى إيجاد نظام دولي لحماية حقوق الأقليات، خاصة بعد انتشار الأفكار القومية، حيث بات من المستحيل إنشاء دولة خاصة بكل جماعة قومية.[1]

لقيت الممارسة الأوربية في مجال التدخل الإنساني لحماية الأقليات، تأييدا من جانب الفقه الدولي في تلك الفترة، فالفقيه "فاتيل" قد وسع من نطاق تطبيق التدخل الإنساني، ليشمل إضافة إلى حماية الأقليات مديد المساعدة للشعوب المضطهدة، والتي تطلب العون من الدول القوية، أما الفقيه "جورجسال" فقد ذهب إلى القول بأن شرعية أي تدخل دولي، إنما تقاس بضرورة المحافظة على النظام الدولي خاصة في مواجهة التطرف الديني، وقد عبر القديس "اوغسطين" هوالأخر عن هذه التدخلات، واعتبرأن الحرب العادلة* هي تلك الحرب التي تهدف للقضاء على الظلم .[2]

كما تميزت هذه الفترة بعقد العديد من الاتفاقيات الدولية بين الأمم نذكر منها:[3]

- اتفاقية فيينا Traité de Vienne : جاءت هذه الاتفاقية بين المجر وترانسلفانيا، وذلك عام 1606 و التي سمحت للأقليات البروتيستانتية بحرية ممارسة شعائرها الدينية.

---

[1]- العربي وهيبة ، ***مرجع سابق***، ص. 30.

[*] **الحرب العادلة**: تبرر نظرية الحرب العادلة استخدام القوة، واللجوء إلى الحرب استنادا إلى أسس و مبررات أخلاقية معينة، ولذلك سادت في التقليد الفكري للحرب العادلة، الفكرة التي مفادها أن استخدام الدولة للعنف للحفاظ على حقوقها يعد مشروعا.حمدي الشريف،"نظرية الحرب العادلة بين اليوتوبيا و الايديولوجيا"، ***قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة*** (18 أفريل 2016)، ص. 3.

[2]- بن عامر تونسي، **قانون المجتمع الدولي المعاصر** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2000)،ص.43 .

[3]- بوراس عبد القادر، ***التدخل الدولي الإنساني وتراجع مبدأ السيادة الوطنية*** (الجزائر: دار الجامعة الجديدة،2014)، ص. ص . 130-131.

• اتفاقية اوليفيا Traité d'Olivia: عقدت هذه الاتفاقية بين السويد وبولونيا، في مطلع عام 1660 والتي أقرت للكاثوليك الحق في ممارسة شعائرهم الدينية، في إقليم ليفوني الذي قامت بولونيا بالتنازل عنه للسويد.

• اتفاقية باريس Traité de Paris: وقعت هذه الاتفاقية عام 1763، بين فرنسا واسبانيا وبريطانيا، والتي اعترفت بمقتضاها بريطانيا بحرية ممارسة الشعائر الكاثوليكية، في الأقاليم الكندية التي قامت فرنسا بالتنازل عنها.

أما الاتفاقيات التي توضح نطاق الحماية على باقي الحقوق السياسية والمدنية فهي:

• اتفاقية باريس الثانية : عقدت هذه الاتفاقية عام 1856، بين فرنسا بريطانيا والنمسا وبروسيا وسردينيا وتركيا،والتي بموجبها تعهدت تركيا بإقرار مبدأ المساواة، في المعاملة بين رعاياها، مع الالتزام بإصدار تشريعات الأزمة، لوضع هذا المبدأ موضع التنفيذ بالنسبة لرعاياها المسيحيين.

• معاهدة القسطنطنية : وقعت هذه الاتفاقية سنة 1881، من طرف روسيا وايطاليا وبريطانيا وفرنسا والمجر والنمسا وألمانيا ، وجاء فيها نصوصا تقدر حق المسلمين، في المساواة وحرية ممارسة شعائرهم الدينية في الأقاليم التي تنازلت عنها تركيا لليونان.

•بروتوكول لندن: ظهر هذا البروتوكول عام 1930، بتوقيع من فرنسا وبريطانيا وروسيا حيث تضمن الإعلان،ضمان حرية ممارسة الشريعة الإسلامية، كشرط لاعتراف هذه الدول باستقلال اليونان.[1]

➢ **ثانيا:مرحلة ما بين الحربين (1918-1939).**

عرفت هذه الفترة الزمنية معارضة الفكر القانوني والرأي العام، فكرة حقوق الإنسان عامة وحماية حقوق بعض الأقليات وباستثناء، ولم يعد مبدأ الحماية محتكرا على الدول الأوروبية فحسب، بل حتى منظمة عصبة الأمم*، أخذت على عاتقها الاهتمام بتصفية مشاكل الأقليات، باعتبارها إحدى الآليات الكفيلة لتجنب الحروب، وتساعد على استتباب الأمن والسلم العالميين، وهو أهم هدف تسعى إليه العصبة.[2]

[1]- بكرا إدريس، ***مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي المعاصر*** (الجزائر :المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990)، ص.21.

* عصبة الأمم : منظمة دولية نشأت سنة 1920 بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، عقب مؤتمر باريس 1919 بهدف حل النزاعات بالطرق السلمية، ومنع قيام حرب عالمية ثانية.

[2]- بوراس عبد القادر، ***مرجع سابق***. ص. ص .131.

واقتصر الاهتمام بحماية الأقليات في هذه الفترة فقط على طائفة معينة من الأقليات، على أساس وجود نصوص دولية تم فرضها على الدول، التي امتدت سيادتها لتشمل طوائف مختلفة عرقيا ودينيا ولغويا، خاصة تلك الدول التي تسعى للحصول على اعتراف الدول الكبرى بها .[1]

والملاحظ في هذه الفترة أن عصبة الأمم اهتمت بحماية الأقليات، كونها موضوعا يعكس المصالح الأوروبية، ومع تولي عصبة الأمم مهمة حماية هذه الفئة، اكتسبت هذه الحماية الصفة الدولية، كما تم إسناد هذه المهمة إلى مجلس العصبة، من أجل أن يتخذ التدابير المناسبة، حيث أن له الحق في تلقي الشكوى والبلاغات من أفراد الأقليات ليقرر فيما بعد قبوله أم لا.

- **ثالثا :مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية (1945-1989)**

تختلف مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية عن المراحل السابقة، فهي مليئة بالمستجدات القانونية والإنسانية والفكرية، لأن فقهاء القانون الدولي اهتموا فيها، بإيجاد تنظيم دولي جديد، من شأنه حماية الأقليات ويعمل على حفظ السلم والأمن الدوليين، وتوج هذا الاهتمام بميلاد منظمة الأمم المتحدة،[2] والتي جاء في ميثاقها لسنة1945 حماية حقوق الإنسان، بصفة عامة دون تمييز، وذلك بتعهد الدول الأعضاء داخل المنظمة، بالحفاظ على كرامة الإنسان وحقوقه جميعها بلا تمييز، بسبب الجنس أواللغة أوالدين وهذا ما أكدته المادة55 من الميثاق، والتي نصت على وجوب أن تعمل هيئة الأمم المتحدة على احترام حقوق الإنسان، والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز، ونص الميثاق في مادته 2/62*على أن يعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي،على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ومراعاتها،عن طريق إعداد المشروعات وعقد المؤتمرات الدولية في هذا المجال.[3]

ومن هنا لقيت منظمة الأمم المتحدة، تأييدا عالميا في مجال التدخل الإنساني، والذي أصبح يقر حماية عامة لكافة حقوق الإنسان و الأجيال، دون التركيز على البعض منها أو استئثار حق على آخر وذلك لأنها أصبحت تدرك بأن في التمييز عرقلة لمسيرة السلام في العالم، خاصة إذا تعلق الأمر بحقوق الأقليات،والتي غالبا ما تبعث على نشوب نزاعات مسلحة، وبؤر توتر تهدد السلم والأمن الدوليين وبنشوء

---

[1]- حسام احمد هنداوي، ***مرجع سابق***،ص.22.

[2]- محمد سعيد الدقاق، مصطفى سلامة حسن، ***المنظمات الدولية المعاصرة*** (الإسكندرية: منشاة المعارف، د س ن)،ص.164 .

[3]- سعيد أحمد باناجة، ***الوجيز في المنظمات الدولية والاقليمية*** (مؤسسة الرسالة، ط.2، 1987)، ص .ص 52-53.

* تنص **المادة** 2/62 على أنه يجوز للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يقوم بإجراء دراسات وبوضع تقارير مفصلة عن المسائل الدولية فيما تعلق منها من أمور الاقتصاد والاجتماع والثقافة والتعليم والصحة ويجوز له أن يقدم أي توصياته في أي مسألة من تلك المسائل.

هذا الميثاق، تعززت العلاقة بين الدول وتعزز مركز حقوق الإنسان، بالعمل على إنقاذ الأجيال والشعوب من ويلات الحروب،والتدخل في الدول التي ينسب إليها انتهاك حقوق الإنسان.

المبحث الثاني : أشكال التدخل الدولي وشروطه

تتعدد أساليب وأشكال التدخل الدولي، بين التدخل المباشر والتدخل غير المباشر، كما تحكمه عدة شروط وضوابط، غرض إضفاء صفة الشرعية القانونية عليه، كما تنجر عنه العديد من الآثار، التي تتعلق بإبقاء الأمر على حاله أو تغييره.

المطلب الأول : أشكال التدخل الدولي

يتراوح التدخل الدولي كما أشرنا سابقا بين التدخل المباشر والتدخل غير المباشر، فالتدخل المباشر هو تدخل الدولة عبر أجهزتها الرسمية أو غير الرسمية، للضغط على دولة أخرى بهدف التأثير على قراراتها، بصفة مباشرة من غير وسيط ، بشكل علني أو خفي، دون الأخذ بعين الاعتبار رأي الآخرين أو الدولة المتدخل في شؤونها، أما التدخل الغير المباشر فيكون عن طريق استعمال طرف ثالث، كوسيط في عملية التدخل، ويكون هذا الوسيط إما داخليا أو خارجيا، مما قد يؤثر على قرارات الدولة السيادية بصفة جزئية أو كلية، ويتم عادة بتحريض مواطني تلك الدولة، عن طريق ذلك الوسيط ضد الدولة وإحداث بعض العراقيل وتغذية الحرب الأهلية.[1]

ويتخذ هذا التدخل المباشر وغير المباشر عدة أنماط من بينها:

- **أولا: التدخل العسكري**

ويتم عن طريق استعمال القوة العسكرية النظامية، وذلك بإرسال الدولة المتدخلة لوحدات من جيشها الوطني إلى دولة أخرى، (التدخل المباشر)، أو إرسال وحدات عسكرية غير نظامية يتم تدريبها وتجهيزها من قبل الدولة المرسلة أو المتدخلة، وتكون تابعة لأحد أطراف النزاع القائم، في الدولة الأخرى وهو ما

[1]- بوراس عبد القادر، ***مرجع سابق***، ص. 149.

يسمى بالحرب عن طريق الوكالة،* (التدخل غير مباشر)، وقد تستعمل القوة العسكرية أحيانا للتهديد فقط دون التدخل، بهدف التأثير على سلوك الدولة.

وهنا نميز بين التدخل العسكري والحرب، فالحرب هي مواجهة تحصل بين طرفين يستخدمان القوة العسكرية، أما التدخل العسكري فهو عمل أحادي الجانب، ويحصل عادة من طرف قوي ضد الطرف الضعيف نسبيا، كما يختلف التدخل العسكري عن مفهوم التدخل، عن طريق اللجوء إلى القوة المنصوص عليه في القانون الدولي ضمن ميثاق الأمم المتحدة، وبصفة عامة، يكون اللجوء إلى استعمال القوة في العلاقات الدولية، نتيجة نزاع بين طرفين، فيلجا أحدهما إلى استعمال القوة خلافا لميثاق الأمم المتحدة، أما التدخل يكون نتيجة فعل ما من غير اشتراط النزاع أو حتى قيامه.[1]

وعادة ما يتم التدخل الغير مباشر بطريقة سرية، وفي الكثير من الأحيان لا يتم الاعتراف بحصوله كما قد يتم عن طريق قيام الدولة المتدخلة، بحملات دعائية بهدف التحريض على التمرد أو الانقلاب على نظام الدولة، المتدخل في شؤونها، وقد أطلق بعض المفكرين على هذا النوع من التدخل اسم " التدخل الهدام ".[2]

- **ثانيا: التدخل الاقتصادي**

يعتبر هذا النوع من التدخل من أهم وأخطر أشكال التدخل، خاصة في ظل العولمة، ويتم عن طريق السيطرة اقتصاديا على الدول، من خلال البورصات والمؤسسات المالية العالمية، وكذا الشروط الاقتصادية التي تفرض من قبل الدول الكبرى، أو المنظمات الدولية، بغية التأثير على سياستها الاقتصادية والاجتماعية، وتجعلها ترضخ لمطالب وشروط الدول القوية، التي تستعمل المؤسسات الاقتصادية العالمية، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، مستعملة بذلك وسائل الإغراء الاقتصادي، كتقديم المساعدات والديون التي من شأنها أن تتحول إلى مشكلة اقتصادية وسياسية للدول الضعيفة، ويعتبر هذا العامل أحد العناصر الجديدة من عناصر التبعية.[3]

---

* **الحرب بالوكالة** : هي حرب تنشأ عندما تستخدم القوى المتحاربة أطرافا أخرى للقتال بدلا عنها بشكل مباشر. رغم أن القوى استخدمت حكومات أخرى كوكلاء للحرب، إلا أن الأطراف العنيفة، الغير قانونية يتم استخدامها بشكل أكثر.

[1]- ليلى نقولا الرحباني، ***مرجع سابق***، ص.27.

[2]- سامح عبد القوي السيد، **التدخل الدولي بين المشروعية وعدم المشروعية و انعكاساته على الساحة الدولية** (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة،2012)، ص .244.

[3]- ***نفس المرجع***، ص.267.

➢ **ثالثا: التدخل السياسي والدبلوماسي**

يتمثل هذا النوع من التدخل، في كونه يأتي على شكل تصريحات من قبل السياسيين أو الدبلوماسيين، وذلك بصفة سرية أو علنية، قد تنطوي على التهديد، وهنا يمكننا التمييز بين التدخل السياسي والتدخل الدبلوماسي، فالتدخل السياسي يكون عن طريق تقديم طلبات تمليها و تفرضها الدولة المتدخلة، على الدول التي مورس عليها التدخل، سواءا بطريقة رسمية وبصفة علنية أو بطريقة غير رسمية و دون علنية، أو إطلاق تصريحات من قبل السياسيين أو الدبلوماسيين، وتعبر عن مواقف تعتبر من صميم الشؤون الداخلية للدولة، أوعن طريق الدعوة لعقد مؤتمر لحل نزاع ما، أو لإيجاد حل داخلي لإحدى الدول الأخرى، تسعى من خلاله الدولة الداعية إلى تحقيق مصالح سياسية، مباشرة أو غير مباشرة. كما يبرز التدخل السياسي أيضا عندما يتدخل رئيس دولة عظمى، أو مسؤول في إحدى الدول الكبرى بالتدخل في نزاع محلي، من خلال دعم طرف ضد آخر، كلها أساليب سياسية تعتبر مساسا بسيادة الدولة.[1] أما التدخل الدبلوماسي، فيتجلى في مخالفة الدبلوماسي، سواءا كان سفيرا أو قنصلا للأعراف الدبلوماسية ولأحكام اتفاقية فيينا* للعلاقات الدبلوماسية 1961، وذلك بتدخله في شؤون الدولة المرسل إليها، وإثارة القلاقل أو التشجيع على الاضطرابات، أو القيام بحملة سياسية ضد تصرفات الحكومة القائمة، والقيام بتصرفات تسيء إلى دولته، مما قد يعرضه إلى اعتباره شخصا غير مرغوب فيه "PERSONNA NON GRATTA".[2]

➢ **رابعا: التدخل الثقافي**

يعتبر التدخل الثقافي مفهوما قديما جاء مع الظاهرة الاستعمارية، واستعمل كوسيلة للتدخل بهدف فرض ثقافة ولغة البلد المستعمر، عبر المدارس والبعثات الخارجية، التي تؤدي دورا مهما وفاعلا، في التأثير على النظام الاجتماعي والثقافي للدول المستعمرة، كما أن التدخل الثقافي، نجده في بعض الأحيان

---

[1]- ليلى نقولا الرحباني، ***مرجع سابق***، ص. 32

* **اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية** : تشير الاتفاقية الى ان شعوب جميع البلدان قد اعترفت منذ القدم بمركز المبعوثين الدبلوماسيين وإذ تذكر مقاصد و مبادئ ميثاق الامم المتحدة بشأن المساواة المطلقة بين الدول، وصيانة السلم و المن الدوليين وتعزيز العلاقات الودية بين الامم، وإذ تعتقد أن عقد اتفاقية دولية للعلاقات و الامتيازات و الحصانات الدبلوماسية يسهم في انماء العلاقات الودية بين الامم، رغم اختلاف نظمها الدستورية، وإذ تؤكد ضرورة استمرار قواعد القانون الدولي العرفي في تنظيم المسائل التي لم تنظمها صراحة أحكام هذه الاتفاقية. أنظر الرابط:
file:///C:/Users/p6/Downloads/Agreement_3885.pdf

[2]- **نفس المرجع**، ص ص 32.33.

يكتسي الصبغة الدينية، حيث أن الاختلافات الإثنية أصبحت مستهدفة وتستخدمها الدول العظمى كأداة مرنة للتدخل في شؤون الدول الصغرى.[1]

أصبح التدخل الثقافي الآن في زمن العولمة، يتم عن طريق شبكة الانترنت، وكذا وسائل الإعلام المختلفة، التي شهدها العصر الحالي، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية إحدى الدول التي استغلت هذا العامل للتغلغل داخل المجتمعات عن طريق فرض نموذج خاص بها في التفكير، ونشر ثقافة خاصة بها، وقد تدخلت في العديد من الدول، تحت ذريعة ما يسمى بمحاربة الإرهاب والتطرف، وطلبت منها تعديل مناهجها التربوية، بغية الحد من هذه الظاهرة، وتسويق مفردات جديدة وإلغاء أخرى، من المنظومة التعليمية للدول المتدخل في شؤونها .[2]

من خلال ما سبق، يمكننا القول أن التدخل الدولي يتخذ عدة أشكال، تكون عسكرية، سياسية اقتصادية، ثقافية وغيرها، وكل أنواع التدخل مهما كانت، تعتبر مساسا بالسيادة الوطنية للدولة المتدخل فيها،وتدخلا مباشرا أو غير مباشر في الشؤون الداخلية للدول.

المطلب الثاني: شروط التدخل الدولي الإنساني

يعتبر التدخل الدولي الإنساني محل خلاف بين مؤيد ومعارض، ولهذا السبب لم يتم الاتفاق على شروطه، وخاصة من قبل الدول المتدخل في شؤونها الداخلية، و لكي يكون التدخل مشروعا لابد من الاستناد إلى مجموعة من الشروط.

- **الاستناد إلى قواعد القانون الدولي:**

لتبرير التدخل الدولي لحماية حقوق الإنسان واكتسابه الشرعية، لابد أن يكون وفق قواعد القانون الدولي، خاصة في شقه المتعلق بحقوق الإنسان، وتتمثل هذه القواعد في تلك الاتفاقيات التي أبرمتها الدول بمحض إرادتها، وهذا يترتب عليه مجموعة من الالتزامات وجب عليها تنفيذها.[3]ولكي يكون هذا التدخل من طرف منظمة الأمم المتحدة، ولكي لا يوصف بعدم الشرعية لابد من توفر شرطين أساسيين وهما:

الشرط الأول: أن تكون هناك وضعية إنسانية ضرورية تجاه الدولة المستهدفة، كاختراق حقوق الانسان، ، ولا يشتمل التدخل الدولي القوة العسكرية وإنما يكون عن طريق وسائل الضغط السياسي

---

[1]- سامح عبد القوي السيد، ***مرجع سابق***، ص.287.

[2]- ليلى نقولا الرحباني، ***مرجع سبق ذكره***، ص. 30.

[3]- إبراهيم زهير الدراجين، ***جريمة العدوان ومدى المسؤولية القانونية الدولية عنها***، رسالة دكتوراه (جامعة القاهرة: كلية الحقوق 2002)، ص. 317.

أو الدبلوماسي و الاقتصادي.[1]

الشرط الثاني : أن يتعلق التدخل بالأمور التي تتمتع فيها الدولة بحرية اتخاذ القرار، [2] وكمثال على ذلك، إصدار الأمم المتحدة لقرارها يوم 22 أكتوبر 1949، المتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، في كل من المجر، بلغاريا، ورومانيا، كما يمكن اعتبار هذا التدخل حسب الجمعية العامة للأمم المتحدة، جاء بهدف تنفيذ الاتفاقيات الدولية والمواثيق المتعلقة بحقوق الإنسان، وقد أنكرت الدول الثلاث الاتهامات الموجهة إليها وعادت الجمعية العامة في العديد من المرات لتتطرق إلى انتهاكات الدول الثلاث.[3]

- **التدخل عبر المنظمات الدولية:**

وذلك بأن يصدر قرار التدخل من طرف منظمة الأمم المتحدة، والهيئات الدولية المخول لها التدخل، وذلك بعد قبول مجلس حقوق الإنسان التابع لهيئة الأمم المتحدة، وتلقيها للشكاوي والتبليغات من قبل الأطراف والأفراد المنتمين إلى الدولة المنتهكة، مما يعطي ذريعة للهيئة بإرسال لجان متخصصة لتقصي الحقائق، ورصد أحوال حقوق الإنسان في تلك الدولة، ومن تم إعداد تقارير، وتحوليها إلى الجمعية العامة بعد فحصها، ولقد أصبحت عملية رصد أحوال حقوق الإنسان، أكثر سهولة في العصر الحالي، مع التطور التكنولوجي ووسائل الإعلام الحديثة والمتطورة، التي سهلت من عملية التواصل من طرف الأفراد مع مختلف الهيئات والمنظمات الدولية، في الإبلاغ عن الشكاوي و تقديم التقارير المتعلقة بانتهاك حقوق الإنسان. [4]

- **التدخل الدولي المشروع لحماية حقوق الإنسان:**

يستند التدخل الإنساني وفق هذا الشرط، إلى افتراض وجود خطر يهدد حقوق الإنسان في دولة ما مما يتطلب، اتخاذ إجراءات وعمل مناسب خارج الحدود الإقليمية لتلك الدولة، بغرض وقف أو تخفيف حدة ذلك الخطر [5] .

ولم يعد بإمكان الدول، الاعتراض على التدخل الدولي في مجال حقوق الإنسان، بفعل تطور العلاقات الدولية حيث أصبح من الصعب التمييز، بين ما هو داخلي و دولي، ويستند التدخل لحماية حقوق الإنسان إلى نصوص ميثاق الأمم المتحدة وبالخصوص المادة 56.*

---

[1]- حسام أحمد محمد هنداوي، ***مرجع سابق***، ص. 249.

[2]- **نفس المرجع**، ص.249 .

[3]- غسان مدحت خير الدين، ***مرجع سبق ذكره***، ص. 108.

[4]- **نفس المرجع**، ص.109.

[5]- محمد خضير على النباري، ***مرجع سابق***، ص. 151.

* **المادة 56** : تنص على أن يتعهد جميع الأعضاء بأن يقوموا منفردين أو مشتركين، بما يجب عليهم من عمل، بالتعاون مع الهيئة لإدراك المقاصد المنصوص عليها في المادة 55.

وتحدد وسائل التدخل لحماية حقوق الإنسان كما يلي: [1]

أ- اللجان التعاهدية : تنص أغلب الاتفاقيات الدولية في مضمونها، على إنشاء لجان تتولى مهمة مراقبة تنفيذ الدول لالتزاماتها تجاه الاتفاقية، ومن هذه الاتفاقيات، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

ب- نظام التقارير: تتضمن الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، نصوصا قانونية تلزم الدول الأطراف بتقديم تقارير دورية، عن الإجراءات المتخذة لحماية حقوق الإنسان.

ج- نظام الشكاوي : يجوز للدول والأفراد تقديم الشكاوي المتعلقة بانتهاك حقوق الإنسان، في تلك الدولة خاصة المتعلقة بالحقوق السياسية والمدنية.

د- المقررون الخاصون والفرق العاملة : وتعتبر مهام المقررون الخاصون و الفرق العاملة الوسيلة الأكثر مرونة، في التعامل مع الانتهاكات الفردية لحقوق الإنسان، ويخضع تشكيل المقررين الخاصين وفرق العمل إلى طريقتين أساسيتين، وتتمثلان في ما يلي: إما تعيين مقرر خاص، وإما تعيين فريق عمل لمراقبة انتهاكات حقوق الإنسان في بلد معين.*

هـ -مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان: أنشأت الجمعية العامة هذا المفوض، ليكون الجهة المسؤولة عن أنشطة الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان.

المبحث الثالث: الأطر القانونية للتدخل الدولي الانساني

نظرا للتطور الذي شهده العالم بعد الحرب العالمية الثانية، في مجال حقوق الإنسان، صار بالإمكان القول بأن هذه الحقوق باتت تشكل تراثا مشتركا للبشرية جمعاء، وصارت الدول تلتزم باحترام هذه الحقوق ليس فقط داخل حدودها، وإنما خارج الحدود، ويجد هذا الالتزام أساسه في العديد من الوثائق الدولية، ومن أهمها ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان* والصكوك الدولية الواردة في القانون الدولي الإنساني.

---

[1]- محمد خضير على النباري، ***مرجع سابق*** ، ص.155.

* مثال ذلك، المقرر الخاص في تشيلي عام 1979، وفريق العمل المعني بدراسة الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة 1968.

* **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان** : وثيقة تاريخية هامة في تاريخ حقوق الإنسان صاغه ممثلون من مختلف الخلفيات القانونية والثقافية من جميع أنحاء العالم، واعتمدت الجمعية العامة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في باريس في 10 ديسمبر 1948 بموجب القرار 217 ألف بوصفه أنه المعيار المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم. وهو يحدد،و للمرة الأولى، حقوق الإنسان الأساسية التي يتعين حمايتها عالميا. وترجمت تلك الحقوق إلى 500 لغة من لغات العالم.

المطلب الأول: مدى شرعية التدخل الإنساني

الأصل في التدخل غير جائز، وهذا ما أكدته مواثيق المنظمات الدولية وقراراتها، وذلك من أجل المحافظة على حقوق الدول التي تقضي بالتزام بتلك الحقوق، وانقسمت آراء الفقهاء الدوليين بين مؤيد للتدخل ومعارض له .

- **الآراء المؤيدة للتدخل الإنساني:**[1]

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن التدخل الدولي الإنساني جائز، ولا يتعارض مع مبدأ السيادة، ذلك لأنه يستند إلى مجموعة من المبررات الإنسانية و الأسس القانونية، فالتدخل يعتبر من صميم مهام الأمم المتحدة، التي تهدف إلى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، كما أن أصحاب هذا الاتجاه يدعمون شرعية التدخل من خلال مبررات قانونية وسياسية أبرزها:

- أن هذا التدخل الدولي الإنساني مشروع، كونه يعتبر آلية لحماية حقوق الإنسان، وقد يتم عن طريق استخدام القوة المسلحة، ويندرج هذا وفق مبدأ الدفاع الشرعي والجماعي، الذي نص عليه ميثاق الأمم المتحدة في المادة 51.*
- من مبادئ التدخل الدولي الإنساني المشروع، توفير الحماية الإنسانية الواجبة لجماعات من أفراد يعانون من الاضطهاد، أثناء نزاع مسلح غير دولي.
- تعزيز الاحترام الواجب لحقوق الإنسان، والعمل على الارتقاء بها، وهو ما جاء في نص المادتين 55 *، و56** من ميثاق الأمم المتحدة.
- اعتبار التدخل آلية بديلة، عند عجز مجلس الأمن عن التدخل لحماية حقوق الإنسان، حيث جاء في الفقرة السابعة من اتفاقية فيينا لحقوق الإنسان لعام، 1993 أنه على كل الدول إيجاد آلية بديلة لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان.

---

[1]-تيسير قديح إبراهيم، ***التدخل الدولي الإنساني دراسة حالة ليبيا 2011***، رسالة ماجستير في العلوم السياسية (غزة:جامعة الأزهر،كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية 2013)، ص .106.

* تنص المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة على أنه ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسها إذا اعتمدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن الدولي التدابير اللازمة لفظ السلم والأمن الدوليين.

* المادة 55 : تنص هذه المادة على ضرورة أن يشيع في العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين.

**المادة 56: يتعهد جميع الأعضاء بأن يقوموا، منفردين أو مشتركين بما يجب عليهم من عمل بالتعاون مع الهيئة لإدراك المقاصد المنصوص عليها في المادة 55.

ويمكن الإشارة في هذا الإطار إلى بعض التدخلات الإنسانية:[1]

- تدخل الأمم المتحدة في الصومال بموجب قرار مجلس الأمن رقم 799، المؤرخ في ديسمبر 1993 وذلك بغرض فرض مساحة آمنة في الصومال، تسمح بإلقاء المساعدات جوا للأهالي المدنيين بسبب الحرب الأهلية الدائرة هناك.

- التدخل الدولي في البوسنة وذلك بموجب قرار مجلس الأمن رقم 824 المؤرخ في 6 ماي 1993، بغرض حماية المدنيين من الصرب ومنع القصف الجوي ضد البوسنة.

- إصدار مجلس الأمن قرار رقم 1244 لعام 1999 بشأن كوسوفو، حيث قام حلف شمال الأطلسي بمبادرة منه للتدخل لحماية كوسوفو في حين كان إقليم كوسوفو لا يزال صربيا.

- التدخل الدولي من أجل إعادة الديمقراطية في هايتي، بعد انتخاب رئيس لهايتي و حدوث الانقلاب للإطاحة بالرئيس، وطرد الجماعات الإرهابية.

- **الآراء المعارضة للتدخل الدولي الإنساني.**

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن التدخل الدولي الإنساني في أصله، هو انتهاك سيادة الدول المتدخل في شؤونها، ويعارض هؤلاء فكرة التدخل الدولي الإنساني من أساسها، ويؤكدون على عدم جواز استخدام القوة المسلحة إلا في حالة الدفاع الشرعي، وينطلقون من مقولة أساسية مفادها، أن الأصل في العلاقات الدولية هو"عدم التدخل" ومن الحجج التي يستندون إليها: [2]

- التدخل في العلاقات الدولية غير مشروع، وهذا ما نصت عليه جميع المواثيق في المنظمات الدولية، بدءا من عهد عصبة الأمم المادة 10، ومرورا بميثاق الأمم المتحدة المادة 7/2 [*] وانتهاء بالمواثيق الإقليمية.

[1]- محمد خضير علي الانباري، ***مرجع سابق***، ص. 66.

[2]- تيسير قديح، ***مرجع سابق***،ص. 107.

[*] **المادة7/2من ميثاق الأمم المتحدة** : تنص المادة 2 (7) من الميثاق على أنه ليس للأمم المتحدة سلطة تسوِّغ لها التدخل في الشؤون التي تكون من صميم الولاية الداخلية لدولة ما، على أنه ليس في هذا المبدأ ما يمس تطبيق التدابير الإلزامية المتخذة بموجب الفصل السابع من الميثاق. ويغطّي المرجع الحالات التي أثير فيها هذا المبدأ المتمثل في عدم تدخل الأمم المتحدة ووضعت سلطة المجلس للتدخل في حالة معيّنة موضع تساؤل.

• وجوب امتناع أعضاء هيئة الأمم المتحدة، في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة، أو استخدامها ضد سلامة الأراضي، أو الاستقلال السياسي لأية دولة، وهو ما نص عليه مضمون المادة 2.4 من ميثاق الأمم المتحدة .

ومنه يمكن إبراز عدم مشروعية التدخل الدولي الإنساني من خلال العناصر التالية:

➢ **أولا: تعارض التدخل الإنساني مع مبادئ القانون الدولي وقواعده الآمرة**

يرى أصحاب هذا الاتجاه المعارض للتدخل الإنساني، أن أول أسباب عدم مشروعية التدخل هو مخالفته الواضحة، للعديد من مبادئ القانون الدولي وقواعده الآمرة ، التي جاءت في نصوص ميثاق الأمم المتحدة ، وخاصة قاعدة حضر استخدام القوة في العلاقات الدولية، ومبدأ سيادة الدولة ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. [1]

▪ تعارض التدخل الإنساني مع حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية:

وهذا يعني أن التدخل الإنساني إذا حدث عن طريق استخدام القوة، فمن المؤكد أنه يتعارض مع نص المادة 4/2 من ميثاق الأمم المتحدة، التي نصت على أن يتمنع أعضاء الهيأة جميعا في علاقاتهم الدولية، عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة .

كما أن قاعدة حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية، التي جاءت في نص المادة 4/2 من الميثاق قاعدة عامة، جاء استخدامها في العلاقات الدولية، بشكل جعلها تكتسب قيمة القاعدة العرفية يكون تطبيقها عاما وساريا على كافة الدول. [2]

▪ تعارض التدخل الإنساني مع مبدأ سيادة الدولة:

[1]- سامح عبد القوي، **التدخل الدولي بين المنظور الإنساني والبيئي** (الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة، 2012)، ص.36-37.

[2]- **نفس المرجع**، ص. 37-38 .

تعتبر السيادة وضع قانوني ينسب للدولة، و تمثل أحد أركانها حسب القانون الدولي التقليدي العام وهي بذلك، منظمة العلاقات الدولية منذ صلح واست فاليا" WESTPHALIA " (1648)*هذا يعني أن سلطة الدولة في الداخل والخارج لا تعلوها أية سلطة ، وبهذا تعتبر سيادة الدولة مطلقة على إقليمها، ولا يحق لأية دولة أخرى أن تتدخل في شؤونها وإلا فقدت ذاتها.[1]

فإذا كان مبدأ عدم التدخل يعني عدم تدخل دولة، أو مجموعة دول، في الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة ما، فهذا يعني أنه يرتبط ارتباطا وثيقا بمبدأ السيادة القومية للدول، فالتدخل الإنساني من جانب الدول يتعارض بشكل واضح مع مبدأ سيادة الدولة، فهذا المبدأ يعتبر أحد المبادئ الأساسية التي يقوم عليها القانون الدولي القائم بين الدول، وبمقتضى هذا المبدأ تملك الدولة، السلطة العليا على جميع الشؤون الواقعة في إقليمها، فالسيادة تعني أن الدولة لها مطلق الحرية في تصرفاتها، دون الخضوع لأية سلطة أعلى منها، سواء داخليا أو خارجيا وأنها هي صاحبة الأمر والنهي على أرضها وسكانها.[2]

ومن هنا أنشئ مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول، باعتباره ركن مهم و أساسي في ميثاق الأمم المتحدة، وفقا للفقرة الأولى للمادة الثانية منه.

- تعارض التدخل الإنساني مع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول :

يتعارض التدخل الإنساني بشكل واضح، مع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وذلك أن المسائل الداخلية للدول، لا يجوز التعرض لها، وهذا ما جاء في نص المادة 7/2 من ميثاق الأمم المتحدة، مما يعد انتهاك أحد المبادئ الأساسية في القانون الدولي.

كما أن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2121، الصادر في 21 ديسمبر عام 1965 والخاص بعدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحماية استقلالها وسيادتها والذي جاء فيه، أنه لا

---

* **صلح وستفاليا** (Peace of Westphalia) هو اسم عام يطلق على معاهدتي السلام اللتين دارت المفاوضات بشأنهما في مدينتي اسنابروك (Osnabrück) ومونستر (Münster) في وستفاليا وتم التوقيع عليهما في 15 ماي 1648 وفي 24 أكتوبر 1648 وكتبتا باللغة الفرنسية. وقد أنهت هذه المعاهدات حرب الثلاثون عاما في الإمبراطورية الرومانية المقدسة (معظم الأراضي في ألمانيا اليوم)وحرب الثلاثون عاما بين اسبانيا و مملكة الأراضي المنخفضة .ووقعها مندوبون عن إمبراطور الإمبراطورية الرومانية المقدسة فرديناند الثالث ، ممالك فرنسا، إسبانيا والسويد، وجمهورية هولندا والإمارات البروتستانتية التابعة للإمبراطورية الرومانية المقدسة. يعتبر صلح وستفاليا أول اتفاق دبلوماسي في العصور الحديثة وقد أرسى نظاما جديدا في أوروبا الوسطى مبنيا على مبدأ سيادة الدول .مقررات هذا الصلح أصبحت جزأ من القوانين الدستورية للإمبراطورية الرومانية المقدسة. وغالبا ما تعتبر اتفاقية لبرينيه الموقعة سنة 1659 بين فرنسا وإسبانيا جزءا من الاتفاق العام على صلح وستفاليا.

[1]- تيسير قديح ابراهيم، ***مرجع سابق***، ص. 94.

[2]- سامح عبد القوي، **التدخل الدولي بين المنظور الإنساني والبيئي** ،مرجع سابق، ص.39.

يجوز لأية دولة، أن تتدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أيا كان الغرض في الشؤون الداخلية أو الخارجية لأية دولة أخرى، وعليه فالتدخل المسلح وكل أشكال التدخل، أو التهديد ضد سيادة الدولة أو عناصرها الأساسية والاقتصادية والثقافية أمر مرفوض.[1]

- **ثانيا : تعارض التدخل الإنساني مع اعتبارات حفظ السلم والأمن الدوليين**

إذا كان النظام الدولي يهدف للحفاظ على السلم والأمن الدوليين ونشر العدالة والمساواة، فإن إضفاء ثوب الشرعية على التدخل الدولي الإنساني سوف لن يتوافق مع هذه الأهداف، لكونه سيساهم في نشر الفوضى الدولية بدلا من حفظ السلم والأمن الدوليين، وذلك لعدم وجود معيار دقيق يمكن الاستناد إليه لتقرير مدى لزوم التدخل الإنساني من عدمه، بالإضافة إلى إساءة استخدام فكرة التدخل الإنساني لتحقيق المصالح الخاصة بالدول المتدخلة [2]

- التدخل الإنساني والعمل على نشر الفوضى الدولية:

تؤدي فكرة التدخل الدولي من دون شك إلى نشر الفوضى الدولية، وذلك لان معايير تحديد الحالات التي تتطلب التدخل الإنساني غير واضحة، فالمقاييس التي يتم من خلالها الحكم على وجود انتهاك لحقوق الإنسان، تتميز بالتباين والغموض. حيث أن الآراء متضاربة حول تحديد مضمون حقوق الإنسان، التي يبرر انتهاكها التدخل الإنساني، فالبعض يرى أن هذه الحقوق تقتصر على الحق في الحياة والحق في الحرية والحق في المساواة، بينما يجزم رأي آخر على أن الحقوق التي يجوز التدخل إنسانيا لحمايتها، هي الحق في السلامة الإنسانية والحق في توفير و إشباع الاحتياجات الحيوية.[3]

- التدخل الإنساني من أجل تحقيق المصالح الخاصة للدول المتدخلة:

يعتبر التدخل الإنساني ذريعة تستخدمها الدول المتدخلة لتحقيق أهدافها ومصالحها الخاصة، كما أن التدخل يكون عادة، تحت غطاء الدفاع عن حقوق الإنسان، و العمل على تغيير القواعد التي تحكم العلاقات الدولية، وينحو بها نحو تحقيق المنفعة السياسية، فليس معقولا أن تتدخل دولة ما بالقوة في دولة أخرى، مع ما يصاحب ذلك من عواقب وخيمة، كالخسائر في الأرواح والمعدات، من أجل حماية حقوق الإنسان فقط دون تحقيق أي مصلحة خاصة بالدولة المتدخلة. [4]

---

[1]- سامح عبد القوي، **التدخل الدولي بين المنظور الإنساني والبيئي** ، مرجع سابق، ص.41 .

[2]- **نفس المرجع**، ص. 44.

[3]- **نفس المرجع**، ص.45.

[4]- ***نفس المرجع*** ، ص.48.

المطلب الثاني: مصادر الشرعية الدولية للتدخل الدولي الإنساني (مقاربة قانونية)

للتدخل الدولي الإنساني مصادر قانونية، يستند عليها من أجل إضفاء الشرعية على تدخله في الشؤون الداخلية للدول، ومن أجل تبرير وجوده، وهي تتلخص في العناصر الآتية:

➢ أولا: الإطار القانوني للتدخل الدولي الإنساني في ظل ميثاق الأمم المتحدة

جاء في ميثاق الأمم المتحدة أن التدخل لحماية حقوق الإنسان، انطلاقا من ديباجته التي ألى فيها مؤسسو المنظمة على أنفسهم، بأن يجنبوا الأجيال القادمة ويلات الحروب، وفي سبيل ذلك تقوم الأمم المتحدة بتوجيه جهودها لتحقيق التسامح والعيش في سلام وحسن الجوار، وتعمل على ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب، وأن ترفع مستوى الحياة في جو من الحرية والعدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات الدولية والقانون الدولي.

و كذلك جاء نص المادة 55* من الميثاق الأممي على أنه من الضروري تهيئة الاستقرار والرفاهية، لإقامة علاقات سلمية بين الشعوب، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز، ومن الواضح أن احترام هذه الحقوق والحريات الأساسية،سيحقق مستوى أعلى للمعيشة والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي. وبالإضافة إلى اعتبار المواد76.68.62.56 من الميثاق الأممي أن أي انتهاك لحقوق الإنسان يعتبر زعزعة للأمن و السلم الدوليين، وتهديدا لاستقرار المجتمع الدولي.*

وجاء أيضا في نص المادة 7/2 من ميثاق الأمم المتحدة التبرير المناسب لحق التدخل الدولي الإنساني، فمن المعروف أن هذه المادة تقرر أن التدخل في الشؤون الداخلية للدولة غير جائز،وأن أي تعدي عليها يمثل تعديا و انتهاكا لقواعد القانون الدولي، ويعتبر انتهاكا لسيادة الدولة المتدخل فيها، غير أن الرد على أي تهديد للسلم و الأمن الدوليين، يقتضي اللجوء إلى القوة المسلحة .*

وعليه يصبح من الملائم القول بأن المادة 7/2 تمثل سندا قانونيا للتدخل الإنساني،كما يجد التدخل الإنساني أساسا آخر في المادة 42من الميثاق، والتي وان كانت تشكل تحريما مطلقا لاستخدام القوة في العلاقات الدولية، إلا أن هناك استثناءات لمحاولة تفسير هذه المادة بمفهوم المخالفة، بمعنى عدم تحريم القوة في العلاقات الدولية، أو التهديد بها كلما كان ذلك لا يمس بالسلامة الإقليمية أو الاستقلال

***المادة من ميثاق الامم المتحدة55**: رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سليمة ودية بين الأمم المتحدة الأمم المتحدة على تحقيق مستوى أعلى للمعيشة وتوفير أسباب الاستخدام المتصل لكل فرد والنهوض بعوامل التطور والتقدم.

*أنظر المواد 76.68.62.56 من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، فيما يتخذ من الأعمال في حالات تهديد والسلم والإخلال به ووقوع العدوان.

* أنظر أيضا المادة 7/2 من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة فيما يتخذ من الأعمال في حالة تهديد السلم و الأمن الدوليين.

السياسي، وليس استعمال القوة المقصود به أعمال القسر، التي تتم لاتخاذ تدابير تسهل أعمال التدخل الإنساني لصالح الإنسانية. *

لقد حدد الفصل السابع من الميثاق الأحكام، التي في إطارها يمكن اللجوء إلى استخدام القوة المسلحة، عند رد الانتهاكات أو أي تهديد للسلم والأمن الدولي، حيث أكدت المادة الثالثة على أن لمجلس الأمن وحده السلطة، لتقرير ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان ما وقع عملا من أعمال العدوان، وفي حالة ما قرر المجلس ذلك يقدم توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقا لأحكام المادتين 41 و42 لحفظ الأمن والسلم الدوليين أو إعادته إلى نصابه.

جاء في المادة *41 من ميثاق الأمم المتحدة، أن تدابير الحظر الاقتصادي التي يقرها مجلس الأمن من أجل صد العدوان، لا تتطلب استخدام القوة المسلحة من أجل تنفيذها، وأشارت المادة 42 من نفس الميثاق، إلى أنه إذا ما رأى مجلس الأمن أن التدابير المنصوص عليها في المادة 41 لا تفي بالغرض، يجوز له أن يتخذ بالقوات الجوية والبرية والبحرية،من الأعمال ما يلزم لحفظ الأمن والسلم الدوليين، ويجوز أن تشمل هذه العمليات المظاهرات والحصر عن طريق القوات البرية أو البحرية أو الجوية، التابعة لأعضاء هيئة الأمم المتحدة، وأجاز الميثاق استخدام القوة العسكرية كحق في الدفاع الشرعي، كرد لاعتداء دولة ما على أخرى بالقوة العسكرية، حيث نصت المادة 51، على أن ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينقص الحق الطبيعي للدول في الدفاع عن نفسها، إذا ما اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء دول الأمم المتحدة،فان لمجلس الأمن يتخذ التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين .[1]

يمكن القول أن اللجوء إلى الوسائل العسكرية في حالة تهديد السلم والأمن الدوليين، يعتبر الملاذ الأخير لميثاق للأمم المتحدة لتحقيق مقاصده، فميثاق الأمم المتحدة لجأ إلى الوسائل السلمية أولا ثم إلى

---

* تنص المادة7/2 من الميثاق على أنه"**ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تدخل في الشؤون التي تكون في صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق، على أن هذا المبدأ لا يخل بتدابير القمع الواردة في الفصل السابع، يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به ويقدم في ذلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقاً لأحكام المادتين 41 و42 لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه.** "

* **المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة:** لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب إلى أعضاء "الأمم المتحدة" تطبيق هذه التدابير، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفا جزئياً أو كليا وقطع العلاقات الدبلوماسية

[1]- عبد العزيز عفاني ، ***محاضرات غير منشورة في مادة الجوانب القانونية و السياسية و الدبلوماسية و الاقتصادية في إدارة النزاعات الدولية***(الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2016).

قوة السلاح، حيث خصص الفصل السادس في حل النزاعات سلميا، من المادة 33 إلى المادة 38 ثم بين في الفصل السابع أولوية الوسائل العسكرية، في حالة فشل العمل بالطرق السلمية، المنصوص عليها في الفصل السادس، ومن هنا يجد التدخل الدولي سندا قانونيا من أجل التدخل بدوافع إنسانية في شؤون الدول وذلك تحت غطاء مسؤولية الحماية*.

- **ثانيا: دور ومكانة قرارات مجلس الأمن**

مع تفشي ظاهرة الإرهاب الدولي، دأب مجلس الأمن الدولي منذ أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، على اعتبار الإرهاب الدولي بكافة صوره وأشكاله، على أنه يهدد السلم والأمن الدوليين ، حيث صدر النص لأول مرة في مقدمة القرار635 الصادر في14 جويلية 1989 إدراكه لانعكاسات وأثار الأعمال الإرهابية على السلم الدولي، الذي استتبع اللائحة 731 الصادرة في 21 جويلية 1991 في قضية لوكربي . [1]

كما أن قرارات مجلس الأمن تتمتع بالقوة القانونية الملزمة، فالتدخل الدولي الإنساني المشروع للأمم المتحدة، لا يكون إلا بموجب القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، وذلك طبقا للفصل السابع من الميثاق، وجاءت هذه القرارات نتيجة وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والأقليات، في بعض الدول وبدأت اتجاهات مجلس الأمن في هذا السياق، منذ حرب الخليج الثانية، بإصداره للقرار 688 بتاريخ 1991/04/05، والذي جاء فيه إدانة أعمال القمع التي يتعرض لها السكان المدنيون في العراق، وشمل المناطق السكانية الكردية، كما طلب مجلس الأمن من العراق السماح بوصول المنظمات الإنسانية على الفور، إلى جميع أنحاءها، وتوفير التسهيلات اللازمة لعملياتها. وقد كان هذا القرار بمثابة خطوة متقدمة في توسيع سلطات مجلس الأمن، ونقطة تحول جديدة في مسار المجلس، فبموجبه تم جلب قواعد جديدة في مجال أعمال القانون الدولي، كونه ولأول مرة ينص بصراحة على ربط انتهاكات حقوق الإنسان في الدولة مع تهديد السلم والأمن الدوليين.[2]

---

* مفهوم "مسؤولية الحماية " كما أقرّه مؤتمر القمة العالمي لرؤساء الدول والحكومات عام 2005. والذي عرض النظريات التي ابتدعت لشرعنة التدخلات في الشؤون الداخلية للدول الأخرى باسم حقوق الإنسان؛ وهي "الحرب العادلة"، و"التدخل باسم الإنسانية"، و"التدخل الإنساني."

[1]- صافي محمد يوسف مدى ***مشروعية لجوء الدول إلى التدابير العسكرية لمكافحة الإرهاب الدولي*** (القاهرة،: دار النهضة العربية، 2006) ، ص. 70.

[2]- خالد حساني، "مبدأ السيادة بين التدخل الإنساني و مسؤولية الحماية"،**المجلة الأكاديمية للبحث القانوني** (جامعة بجاية: كلية الحقوق و العلوم السياسية ، م.05 ، ع. 01 ، 2012)، ص. 19.

وقرار مجلس الأمن رقم 770 بخصوص الأزمة في البوسنة والهرسك عام 1993، حيث أشار فيه إلى ضرورة استعمال القوة العسكرية، من اجل حماية قوافل المساعدة الإنسانية، المرسلة إلى السكان المدنيين في البوسنة والهرسك، وجاء في نفس القرار أن الحالة في البوسنة والهرسك تهدد السلم والأمن الدوليين، وإن توفير المساعدة الإنسانية فيها، عنصر أساسي في الجهود التي يبذلها المجلس من أجل تحقيق السلم والأمن الدوليين، إضافة إلى قرار مجلس الأمن رقم 842 الصادر في 6 ماي 1993 بشأن البوسنة، عندما كانت ست مدن بوسنية تتعرض للقصف الجوي، من قبل صربيا، والذي حصل آنذاك هو أن مجلس الأمن لم يتخذ قرار قاسي ضد صربيا، وذلك بسبب الفيتو الروسي بل قام بتفويض حلف شمال الأطلسي (الناتو) ليستخدم القوة العسكرية، من أجل منع القصف الجوي ضد البوسنة وهذا بغرض توفير الحماية للمدنيين البوسنيين.

وعوضا عن معاقبة الدول التي تعرضت للقصف الجوي، اكتفت الأمم المتحدة بحماية البوسنة، حيث نجحت المهمة، وكانت بمثابة الدليل على أن الأمم المتحدة عاجزة عن محاسبة المتعدي، وتكليف الحلف الأطلسي عوضا عنها بمسؤولية الحماية، وبقية الدولة الصربية دون عقاب.[1]

كما أن قرارات مجلس الأمن استندت إلى المادتين 41 و42 من ميثاق الأمم المتحدة، حيث أصدر مجموعة قرارات، من شأنها أن تسمح بالتدخل الإنساني المسلح، ومع اشتداد سياسة "التطهير العرقي"* بين صرب البوسنة ضد المسلمين، أصدر مجلس الأمن قراره رقم 771 الصادر سنة 1992 حيث أدان هذا القرار، في فقرته الثانية "سياسة التطهير العرقي"، وطالب مجلس الأمن في الفقرة الرابعة من نفس القرار، أطراف النزاع بالسماح باستمرار وصول المساعدات الإنسانية، إلى معسكرات الاعتقال والسجون في يوغسلافيا السابقة، بدون عراقيل والعمل على تقديم الإغاثات والمساعدات الغذائية، وأكد المجلس على ضرورة اتخاذ قرارات صارمة إذا لم يحترم هذا القرار.[2]

بالإضافة إلى القرار رقم 776*الصادر عن مجلس الأمن عام 1992،بشأن الأزمة في البوسنة والهرسك، حيث أشار إلى ضرورة فتح مطار سراييفو،من اجل توسيع عمليات إيصال الإغاثة

---

[1]- منصور الفقيه، ***التدخل الإنساني*** (مصر، القاهرة:، دار النهضة العربية ط2 ،2005)، ص. 141.

* **التطهير العرقي** : هي جريمة يتمثل ركنها المادي في القضاء على الجنس البشري أو العرق البشري محاولة من طائفة معينة الإبقاء على عرق سامي وحيد في منطقة معينة، ومثال ذلك التطهير العرقي الذي طال المسلمين في البوسنة من أجل القضاء عليهم وضمان انقراض الطائفة المسلمة من المنطقة.

[2]- بوراس محمد عبد القادر، ***مرجع سابق***، ص. 215.

* أنظر القرار رقم 776،الوثائق الرسمية لمجلس الأمن،القرارات ومقررات مجلس الأمن لعام 1992 ،ص 90. من خلال الرابط: https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N92/438/38/IMG/N9243838.pdf?OpenElement

والمساعدات الإنسانية،[1] حيثما هناك حاجة، كما أوكلت لذوي القبعات الزرق [*]**casques bleus** مهام إنسانية واسعة، حيث أن كل الدول، كانت مطالبة بالعمل على تحسين الوضع بالمنطقة، وحضت هذه الأعمال بتنسيق كثيف مع الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية منها وغير الحكومية، بهدف ضمان سير عمليات الإغاثة للمناطق التابعة للبوسنة والهرسك، وكذلك منطقة سراييفو التي عانت الكثير من الفقر والحرمان مع نشوب الحرب.

وفي حالة ما إذا عرقلت المساعدات الإنسانية، ولم يتم سيرها كما ينبغي، فعرقلتها تعتبر بمثابة جريمة تهدد بنتائجها السلبية المجتمع الدولي، وذلك تبعا لاتفاقيات جنيف، لأن تعطيل المساعدات الإنسانية يصطدم بنص المادة 54 من البروتوكول الإضافي الأول، والمادة 14 من البروتوكول الإضافي الثاني، لاتفاقيات جنيف، والتي تحظر تجويع السكان المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب، كما أن تعطيل وصول المواد الضرورية لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة، اعتبرته محكمة الجزاء الدولية انتهاكا خطيرا لقوانين وأعراف الحرب، ويعتبر هذا التعطيل وفقا للمادة2/8 من نظام المحكمة الجنائية الدولية، بمثابة جريمة حرب في النزاعات المسلحة الدولية، وذلك لعدم مراعات الحد الأدنى من المبادئ الإنسانية .[2]

وفي ديسمبر 1993 أصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم 794 بشأن الصومال، وذلك لفرض مساحة آمنة في الصومال، تسمح بإلقاء المساعدات جوا للأهالي المدنيين وذلك بسبب الحرب الأهلية الدائرة فيه آنذاك، لأنه تعذر إيصالها بغير تلك الوسيلة، إضافة إلى أن الميليشيات المسلحة كانت تقتل المدنيين في حال الاستعلاء عليها، لذا جاء القرار لفرض منطقة آمنة وللتأكد من وصول المساعدات .[3]

وفي عام 1993 أصدر مجلس الأمن قراره رقم 808، المتعلق بتشكيل محكمة جنائية، بخصوص الجرائم التي ارتكبت في يوغوسلافيا، والقرار رقم 958 لعام 1994، بشأن تشكيل محكمة جنائية للنظر في الجرائم التي ارتكبت في رواندا.[4]

---

[1]- محمد مخادمه، "الحق في المساعدة الإنسانية "،***مجلة أبحاث اليرموك***(م.13،ع. 1997)، ص .224 .

[*]**القبعات الزرقاء**casques bleus : وهي خوذات زرقاء تسمى بقوات حفظ السلام،يمكن إرسالها إلى مناطق الصراع لحماية السكان المدنيين أو تكون بمثابة قوة لحفظ السلام . تم إنشاؤها بعد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، وزير الخارجية الكندي، ليستر بولز بيرسون.

[2]- غسان الجندي، ***مرجع سابق***، ص.50.

[3]- عصام أسامة الحلبي، ***التدخل الإنساني وفق قرارات الأمم المتحدة*** (دمشق: دار الكتاب العربي ، ط2، 2006)، ص.228.

[4]- محمد خصير علي الانباري، ***مرجع سابق***، ص.67.

فالتدخل الإنساني إذن يتم تنفيذه باللجوء إلى القوة المسلحة، في الحالات التي ينسب فيها للدول الانتهاك الجسيم والمتكرر لحقوق الإنسان، فبعد تفكك الاتحاد الفدرالي في دولة يوغسلافيا السابقة الوضع الذي رفضته كلا من دولتي الصرب والكروات، اللتان فضلتا الإبقاء على شكل الاتحاد السابق الأمر الذي أدى إلى نشوب نزاع مسلح، نتيجة التعارض في الآراء، حيث شكل قرار مجلس الأمن رقم 758 في هذا الخصوص الصادر في 8 جويلية 1992 سندا قانونيا، تم بموجبه إرسال القوات العسكرية لتقوم بالفصل بين المنازعتين، ووضع حد لإطلاق النار بين الأطراف المتصارعة.[1]

وفي 17 مارس 2011 أصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم 1973، المتعلق بحماية المدنيين الليبيين من الانتهاكات الجسيمة التي تعرضوا لها، من قبل قوات "معمر القذافي"، والذي جاء فيه فرض منطقة حظر طيران فوق إقليم ليبيا، ولقد استطاع مجلس الأمن من خلال هذا القرار، تعديل مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول التي تتمتع بالسيادة، طالما أن الهدف الأساسي منه يتجسد في حماية الحقوق الأساسية المدنيين، إلا أنه اتضح بعد مدة من تدخل حلف الناتو في ليبيا، تجاوز حلف الناتو لولاية قرار مجلس الأمن رقم 1973،حيث أن أهدافه من وراء التدخل العسكري، كانت الإطاحة بالنظام الليبي بالدرجة الأولى، و ليس حماية المدنيين الليبيين من الانتهاكات.[2]

[1]- بوراس عبد القادر، ***مرجع سابق***، ص.213.

[2]- بدرية عبد الله العوضي، ***الحالة في ليبيا***، جريدة القبس الكويتية (ع. 13599، 9أفريل 2011).

خلاصة الفصل الأول:

من خلال استعراضنا لمختلف التعاريف، التي تناولت مفهوم التدخل الدولي الإنساني يتبين لنا:

- ✓ أن التدخل رغم أقدميته التاريخية من حيث الظاهرة كممارسة، وكذا تناوله في الدراسات القانونية والسياسية الدولية،إلا أنه لا يزال من المفاهيم البالغة التعقيد والتناقض، والمثيرة للعديد من التساؤلات و الإشكاليات
- ✓ بفعل التطور التكنولوجي الذي ساهم في تنوع الوسائل والتقنيات و الإستراتيجيات، زادت عمليات التدخل بشقيها المباشر و غير المباشر، وبالرغم من كون التدخل الإنساني يعد آلية فعالة لوقف الانتهاكات الجسيمة، إلا أن قواعد القانون الدولي للتدخل الإنساني تواجهها مجموعة من التحديات، تتعلق بالدرجة الأولى، بقصور القانون الدولي في مراقبة الالتزام بأدبيات و أخلاقيات، أهداف التدخل بدوافع إنسانية، وكذا قصوره في وضع خط فاصل أو التمييز بين الأسباب الكامنة أو الخفية، وراء مصالح الدول الكبرى خاصة الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن، التي تتحدد بموجب قراراتها آليات المجلس للتدخل الدولي .
- ✓ ومن خلال تتبعنا للمراحل التاريخية لتطبيقات عملية التدخل الإنساني، نستنتج أن التدخل في مراحله الأولى كان تدخلا مباشرا في نمطه العسكري، يهدف حقيقة إلى حماية الأقليات، ومع التطور الممارساتي للتدخل اتخذ التدخل الدولي الإنساني، أشكالا أكثر اتساعا، كاستخدام وسائل الضغط السياسي و الاقتصادي و التدخل الثقافي و الديني، وهو ما يجعل التدخل الدولي يتميز بالتنوع و الاختلاف.
- ✓ تبين لنا أن التدخل الدولي الإنساني يستند إلى مصادر قانونية، تتركز في الاتفاقيات العالمية و الإقليمية، و هو ما يضفي صفة الشرعية على تطبيقات التدخل الدولي من حالة نزاعية إلى أخرى، ويبرر وجودها، ويلزم الدول احترامها والأخذ بها.
- ✓ تطرقنا لبعض حالات التدخل الدولي الإنساني في مختلف الدول، التي تشهد تعرضا لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وختاما يمكن القول أن التدخل هو تلك العملية، التي تقوم بها وحدات سياسية في النظام الدولي، بشكل إرادي ومنظم من خلال التدخل في الشؤون الداخلية لوحدة أخرى، وذلك بهدف التغيير أو الحفاظ على التركيبة الموجودة داخل هذه الوحدة وذلك لما يخدم مصالح تلك الوحدة المتدخلة.

الفصل الثاني

تمهيد:

في هذا الفصل سنتناول إحدى الثورات التي شهدتها مرحلة الربيع العربي، متمثلة في الثورة الليبية في منتصف فيفري 2011، فبعد نجاح الثورة في كل من تونس ومصر في الإطاحة بنظامي زين العابدين بن علي ومحمد حسني مبارك، قام الليبيون بالثورة على حكم العقيد معمر القذافي، وبدأت الثورة في شكل مظاهرات سلمية، غير أن الجيش الليبي تعامل بعنف شديد واستخدم أسلحة ثقيلة في محاولة لقمع الثورة و ذلك بسبب تمسك القذافي و عائلته بالحكم، مما ساهم في تحول المظاهرات السلمية بسرعة من المسار السلمي إلى المسار المسلح، وما صاحب ذلك من مجازر دموية، استدعت تدخل القوى الدولية المتمثلة في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، لحماية المدنيين من هجمات معمر القذافي، والتي خلصت بالإطاحة بالنظام الليبي الذي استمر قرابة 42 سنة.

وفيما يلي سنعرض توصيفا كاملا للأزمة في ليبيا من حيث الأسباب السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، ثم نتطرق إلى تطور الأزمة، وصولا إلى المواقف الدولية من الأزمة وتدخل حلف شمال الأطلسي(الناتو) في ليبيا ضمن عمليات عسكرية، من أجل إسقاط نظام معمر القذافي.

المبحث الأول: خلفيات ودوافع الأزمة في ليبيا

تميزت الثورة في ليبيا بالخصوصية من حيث الأسباب و الدوافع، حيث كانت بمثابة انعكاس للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وما يمكن ملاحظته، أن الثورة الليبية عرفت سرعة كبيرة في تحول حركة الاحتجاجات الشعبية من المسار السلمي إلى حمل السلاح، والدخول مباشرة في نزاع مفتوح بين النظام الليبي وقوات المعارضة.

المطلب الأول: الأهمية الجيوسياسية لليبيا

- جغرافية ليبيا: تقع ليبيا وسط ساحل أفريقيا الشمالي على البحر المتوسط و تشترك حدودها مع عدة دول عربية و افريقية تحدها من الشرق مصر، ومن الجنوب الشرقي السودان، وتشترك في حدودها الجنوبية مع كل من التشاد والنيجر ومن الغرب الجزائر ومن الشمال الغربي تونس، تبلغ مساحتها (1.759.540 كلم2)، فيما يبلغ عدد سكانها ستة ملايين نسمة. [1]

ومن ميزات ليبيا أيضا كونها مطلة على البحر الأبيض المتوسط، و تشتغل جزءا مهما من دول المغرب العربي، وكذلك شمال إفريقيا، كما أن أهميتها الجيوسياسية، تبرز من خلال موقعها كدولة متوسطية، تكتسب عدة موانئ بإمكانها أن تكون قواعد بحرية يمكن الاستفادة منها، و أهمها: طرابلس بنغازي، طبرق. كما أن ليبيا تعتبر همزة وصل بين الشمال الإفريقي وآسيا، حيث أن لها طرق مواصلات مباشرة.

[1]- الهادي قطش، عبد الرحمان أحمد إدريس، ***أطلس الجزائر والعالم طبيعيا-بشريا-اقتصاديا-سياسيا*** (الجزائر، عين مليلة: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع)،2011، ص.87

خريطة رقم (01): توضح حدود دولة ليبيا وأهم مدنها

المصدر: آمنة أبو حجر، ***الموسوعة الجغرافية لبلدان العالم*** (الأردن، عمان: دار أسامة للنشر و التوزيع، 2008)، ص. 212.

تعتبر ليبيا ثالث أكبر البلدان مساحة في إفريقيا بعد الجزائر، و الكونغو الديمقراطية، وساهم هذا الاتساع الكبير، في جعل ليبيا تتميز سياسيا و جيوسياسيا، إضافة إلى ما منحته هذه المساحة الشاسعة من قوة سياسية لها، و تتكون ليبيا طوبوغرافيا من ثلاثة أقاليم متميزة: إقليم طرابلس الغرب في الشمال الغربي، إقليم برقة في الشرق و إقليم فزان في الجنوب. [1]

يمكن القول أن هذه الأقاليم قامت بفرضها الدول الثلاث فرنسا، بريطانيا و إيطاليا، بعد الحرب العالمية الثانية.

[1]- عز الدين عبد السلام مختار العالم، ***السياسية الخارجية الليبية تجاه إفريقيا: دراسة في التاريخ الدبلوماسي والعلاقات الدولية (1951-1977)*** (ليبيا، طرابلس: المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية،2009)، ص ص.164-165.

خريطة رقم (02) : توضح أقاليم ليبيا الثلاث

المصدر[*]: العربية نت،"برقة وطرابلس وفزانلكل إقليم في ليبيا تاريخه"،(7مارس 2012)، نقلا عن: https://www.alarabiya.net/articles/2012/03/07/199220.html تاريخ التصفح: 2017/04/19. 12.20.

ومما سبق يتبين لنا أن ليبيا تقع بين البحر الأبيض المتوسط جنوبا، والعالم العربي الإفريقي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تقع بين البحر الأبيض المتوسط و خلفه أوروبا شمالا و بين الصحراء الكبرى ومن ورائها السودان الإفريقي و أفريقيا المدارية جنوبا، وهو ما يميز موقع ليبيا الجغرافي عبر التاريخ ويعطيه أهمية كبيرة، فبفضل موقعها الاستراتيجي، أصبحت مصدر تهديد للمواصلات البحرية في البحر الأبيض المتوسط.[1]

ومنه نستنتج أن الموقع الجغرافي، يمثل أحد العوامل الأساسية والبالغة الأهمية، التي تؤثر في توجيه السياسة الخارجية والداخلية للدول، ومن الصعب أن نفهم أي سياسة خارجية لأي دولة، دون أن ننظر إلى موقعها الجغرافي، و يمكن القول أن موقع ليبيا الجغرافي و أهميته الاستراتيجية، هو الذي جعل

[*] تم اللجوء إلى موقع العربية نت لتعذر الحصول على خريطة أقاليم ليبيا في الأطلس الإلكتروني.

[1]- جمال حمدان، ***الجماهيرية العربية الشعبية الاشتراكية العظمى دراسة في الجغرافيا السياسية*** (مصر، القاهرة :مكتبة مدبولي، د.س.ن)، ص.134.

منها مصدر تهديد منذ القدم، حيث تعرضت لحملات استعمارية متكررة عبر تاريخها، كان آخرها الاحتلال الايطالي عام 1911م .

أما الموارد الطبيعية فتعتبر من أهم المميزات، التي تلعب دورا هاما في توجيه النشاط الاقتصادي لأي بلد، فالموارد المائية والتربة و الموارد البشرية، تعتبر من أبرز العوامل التي تنعكس على الإنتاج الزراعي في ليبيا و يمكن تبيان الموارد الطبيعية كما يلي :

- الموارد المائية: تعتبر الموارد المائية أساس الإنتاج الزراعي في ليبيا، سواء كانت مياه أمطار أو مياه جوفية، أغلب الإنتاج الزراعي في ليبيا قائم على المياه الجوفية، فالمناطق التي تعتمد فيها الزراعة على مياه الأمطار، لا تزيد عن 1 % من المساحة الكلية لليبيا.

- المياه الجوفية : متوفرة بكثرة في المناطق الساحلية و منخفضات الواحات في الصحراء، كما يستحوذ قطاع الزراعة، على أكثر من 80% من جملة استهلاك المياه الجوفية، بالإضافة إلى أن مجموع الموارد المائية في ليبيا يصل إلى حوالي4886.15 مليون م3، تعبر المياه الجوفية عن نسبة 95.6% ومياه الأمطار عن 2,3%ثم تأتي المياه المحلات بنسبة 1.4 % والمياه المعاد استخدامها بنسبة 0.7 %. [1]

الشكل رقم (01) : يوضح نسب المياه في ليبيا

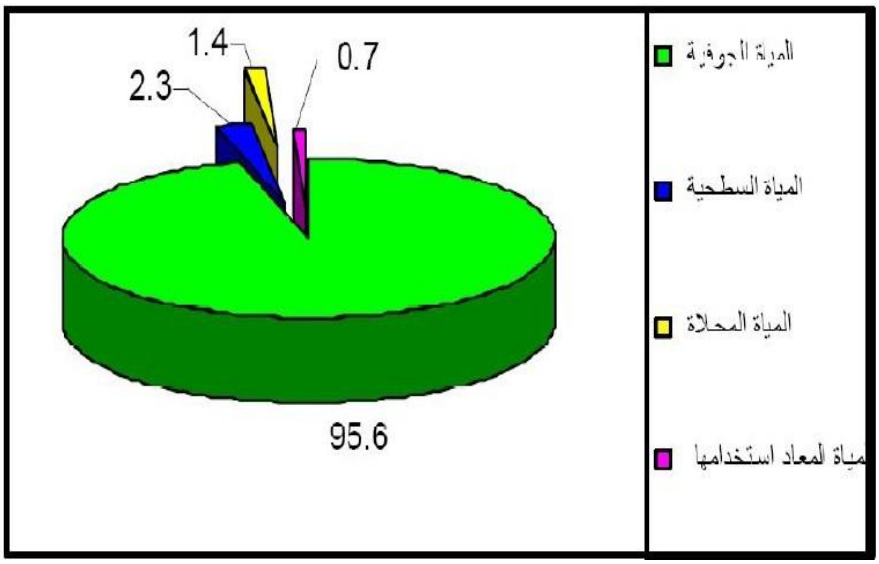

المصدر: يوسف أبو الفضل محمد مصطفى، **التجارة الخارجية للجماهيرية العربية الليبية**، مذكرة ماجستير (جامعة القاهرة، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، قسم الجغرافيا، 2007)، ص .34.

[1]- جمال حمدان، ***مرجع سابق***، ص. 96.

- الموارد الرعوية : تغطي تقريبا كامل مناطق البلاد، لكنها تتنوع بحسب الطبيعة المناخية والتضاريس، فالمناطق السهلية القريبة من البحر، تسمح بتربية الشاة والبقر، وهي تنتشر بكثرة حول الواحات والقرى والمدن القريبة من الشاطئ، وتمتد أحيانا داخل الصحراء خاصة بالقرب من مجاري الوديان .أما المراعي المنتشرة في المناطق الصحراوية الداخلية، فهي مناسبة لتربية الإبل، ولتربية الماعز وما يميز هذه المراعي، أنها ذات أهمية بالغة، وذلك لأن استغلالها سمح لجزء كبير من السكان، من توفير متطلبات عيشه .

- الأراضي الخصبة: وهي أراضي صالحة للزراعة، وتمثل المساحات الضيقة المنتشرة في أقصى شمال البلاد وكذلك في الواحات الصحراوية التي تتوفر على مياه غزيرة قريبة من سطح الأرض، وهذا النوع منتشر بكثرة في فزان، أين يمثل وادي الشط ووادي الحياة خطين عريضين من التربة الخصبة، كما أن الأراضي الخصبة متوفرة أيضا في الجنوب الشرقي من البلاد، في واحتي ربيانة والكفرة والأراضي المحيطة بهما. [1]

- المحاصيل الزراعية الليبية و الثروة الحيوانية: تتمثل المحاصيل الزراعية في الطماطم والقمح والزيتون والبطاطس، والتمر والفواكه الحمضية، والشعير كما يربى الفلاحون والمزارعون الماشية كالأبقار والماعز وكذلك الدواجن.

- المناخ الليبي: يتميز المناخ الليبي كونه يعرف اختلافا حراريا شديد، من حيث الارتفاع والانخفاض في درجات الحرارة، حيث يصل معدل درجة الحرارة نهارا 39°، ويتميز ليلا بالبرودة حيث تبلغ درجة الحرارة 10°م. كما نجد أن معدل كمية الأمطار السنوي يقل عن 5سم، ويعيش اغلب سكان ليبيا قرب سواحل البحر المتوسط في المناطق الخصبة، كما أن طول الشريط الساحلي يبلغ 320كم2 .[2]

- السكان: إن أغلبية السكان الليبيين مسلمون سنيون يتبعون المذهب الملكي، يقدر سكان ليبيا بحوالي 7ملايين نسمة، يتميز سكان ليبيا بنسبة نمو سكاني تصل إلى 2,42%، وتبلغ الكثافة السكانية فيها درجات عالية، في المناطق الساحلية في شمال البلاد، إذ يبلغ معدلها 50 نسمة في كم^2، بينما

[1]- المولدي الأحمر، ***الجذور الاجتماعية للدولة الليبية الحديثة*** (لبنان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1،2009) ص.ص90-94.

[2]- ***نفس المرجع***، ص.94.

حوالي 1 نسمة في كم..في الجنوب وتصل نسبة عدد سكان المدن حوالي 87% أما نسبة عدد سكان الأرياف حوالي 13%.[1]

المطلب الثاني:الأسباب الكامنة وراء اندلاع الأزمة في ليبيا

تعرضت ليبيا شأنها شأن الدول العربية، إلى التغيير السياسي الجذري عن طريق الثورة، حيث خضعت لحكم معمر القذافي لما يقارب 42 عاما، سيطرت خلاله القبيلة على العملية السياسية، بشكل حرم مختلف فئات المجتمع، من المشاركة في عملية صنع القرار، إضافة إلى انفراد "معمر القذافي" وعائلته بإدارة السلطة. خلال هذا المطلب سنعرض أهم الأسباب التي أدت إلى اندلاع الثورة* في ليبيا.

➢ أولا : الأسباب التاريخية

عرفت ولايات ليبيا الشرقية و الغربية تنافسا ضمنيا على المكانة و السيادة، وذلك طيلة فترة حكم "معمر القذافي"، فالولايات الشرقية وخاصة بنغازي، كانت أكثر المدن الليبية التي ساندت حركة الانقلاب سنة 1969التي قادها "القذافي" ضد نظام الملك إدريس، فإن تحول تلك المدن إلى معقل للمعارضة الإسلامية وغير الإسلامية، كان مصدرا للتهديدات والمحاولات الانقلابية ضد نظام "القذافي" منذ السبعينات من القرن العشرين.

وعلى الصعيد السياسي يمكن القول أنه أثناء حكم القذافي، تآكلت أسس شرعية النظام الليبي والتي تمثلت في أربعة ركائز أساسة، أولها الثورية و القومية، وثانيها المساواة و العدالة الاجتماعية، والركيزة الثالثة تمثل شرعية الكرامة و الهوية الوطنية، وأخيرا القيمة الرمزية للقذافي كمناضل ضد الامبريالية الدولية. كما أن معمر القذافي أكد على أنه ممثل لامتداد الناصرية، والتي تعتبر أحد ركائز النظام السياسي الليبي الأساسية و التي أكد عليها مرارا بالإضافة إلى أنه كان أمين الوحدة العربية بعد رحيل جمال عبد الناصر .[2]

---

[1]- عبد الحفيظ عوض ربيع، "عدد سكان الشعبيات في ليبيا"، نقلا عن: *http://tamimi.own0.com/t52472-topic* تاريخ التصفح: 14 فيفري 2017. 12:20.

* هناك اختلافات اصطلاحية في استعمال عبارة الثورة، الانتفاضة، التحولات السياسية الأمنية، لتشخيص الحالة الليبية.

[2]- محمد عاشور مهدي، ***قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة***، نقلاعن:*http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/9.htm*تاريخ التصفح:9 فيفري 2017 . 16:12.

- **ثانيا: الأسباب الاقتصادية**

ومن المميزات التي جعلت ليبيا تختلف عن غيرها من الدول نذكر:

- **التنمية البشرية:** حيث أن مؤشرات تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة، كشفت عن أن ليبيا تعتبر من الدول التي استطاعت أن تحرز تقدما في دليل التنمية البشرية، وذلك بتقدمها إلى المركز رقم(61) على المستوى العالمي، الذي أوضحه تقرير سنة 2001م بعدما كانت تحتل المرتبة رقم(64) في سنة 2000م ثم المركز (52) في تقرير عام مع محافظتها على المركز الأول على المستوى الإفريقي في التنمية البشرية عبر السنوات الثلاث الأخيرة.[1]

- **النفط:** تعتبر ليبيا واحدة من أهم الدول المصدرة للنفط و الغاز، إضافة إلى أنها تمتلك واحد من أكبر احتياطات النفط في إفريقيا و سابع احتياطي في العالم، تحظى كذلك بمكانة بارزة في سوق الطاقة الدولية وهذا لامتلاكها حوالي 3,5% من احتياطيات النفط الخام العالمية المنبثقة.

وكان إنتاجها من النفط الخام قبل الازمة1.77 مليون برميل يوميا(ما يعادل 2 من الإنتاج العالمي) وقرابة ما يعادل 0.2 مليون من الغاز الطبيعي.[2]

إلا أن هذه الثروة لم يستفد منها الشعب الليبي في بناء اقتصاد قوي و بنية تحتية قوية ضرورية لتنمية البلاد، بسبب استئثار النظام السياسي الليبي بالثروة خاصة النفط . فبدلا من أن تساهم هذه الثروة في بناء اقتصاد قوي ورفاهية المواطنين، غرست الفساد والاستبداد والدكتاتورية، كما أن القذافي بدد ثروات البلاد في مشاريع عشوائية غير مجدية، على الصعيدين الداخلي و الخارجي، حيث أنه قدم الدعم إلى الكثير من الحركات المسلحة في دول الجوار كتشاد و النيجر و مالي و السودان، ومنه يتبين أن ليبيا على الرغم من أنها تعتبر من الدول الغنية بالنفط الذي يرد عليها بملايير الدولارات، إلا أن هذه الثورة لم تعد بالفائدة على ليبيا و المجتمع الليبي بسبب سوء استغلالها. [3]

- **ثالثا: الأسباب السياسية**

ومن الأسباب السياسية التي ساعدت على نشوب الأزمة في ليبيا نذكر ما يلي:

---

[1]-محمد عاشور مهدي،مرجع سابق.

[2]- رالف شامي وآخرون ، ***ليبيا بعد الثورة: التحديات و الفرص*** (إدارة الشرق الأوسط و أسيا الوسطى صندوق النقد الدولي) 2012، ص.2.

[3]- عبد العظيم جبر حافظ، التطورات السياسية في ليبيا على إثر ثورة 17 شباط 2011 رؤية سياسية تحليلية ،***"مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية"*** (ع.38،ص108).

- **طبيعة النظام السياسي:**

يقوم النظام السياسي في ليبيا على ما يسمى "النظام الجماهيري"، الذي وضعه معمر القذافي استنادا الى ما أطلق عليها اسم "سلطة الشعب"،ومن هنا تم التخلي عن فكرة التمثيل النيابي و وحلت محلها آلية المؤتمرات الشعبية، كما أن البلاد في ظل حكم القذافي افتقرت لأي نص قانوني أو دستور وتميز حكم القذافي بتجاهل حقوق الأفراد وافتقار عنصر الشفافية و المساءلة [1].

يتميز النظام السياسي الليبي كون "معمر القذافي" هو رمز الحكم في البلاد، حيث أنه يعتبر نفسه ليس مسؤولا عاديا بل زعيم و قائد ثورة الجماهير، اختار القذافي تسمية بلاده الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، لكننا نلاحظ نوعا من التناقض في أن الدستور لم ينص على أن مصدر السيادة هو الشعب بل نص على أن مصدر السيادة هو الله و يقوم بتفويضها لشخص طبيعي و هو الحاكم ثم أولاده من بعده، ووزعت السلطات حينها بين الحكومات المركزية و الحكومات المحلية.[2]

شهدت ليبيا في بداية 1977 تغيرات سياسية راديكالية، حيث تم إلغاء المؤسسات الحكومية، وحل محلها هيكلة جديدة تحت اسم"سلطة الشعب"، حيث أن إعلان قيام سلطة الشعب قد نص على أن"السلطة الشعبية هي أساس النظام السياسي في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، فالسلطة فقط للشعب لاسواه، يمارس الشعب سلطته عن طريق المؤتمرات الشعبية، اللجان الشعبية، النقابات، الاتحادات الروابط المهنية ومؤتمر الشعب العام، ويحدد القانون نظام عملها.[3] وحسب تصورات وأفكار النظرية العالمية الثالثة*التي جاءت في الكتاب الأخضر، فان الجماهيرية تقوم بإزالة كل الحواجز أمام الديمقراطية الحقيقية.

---

[1]- أحمد خميس كامل وعماد الدين علي شاهين، ***الديمقراطية المتعثرة مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية*** (لبنان بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2014)، ص..248

[2]- عبد الله حسن الجوجو، ***الأنظمة السياسية المقارنة*** (الجامعة المفتوحة ،ط.1،1996) ،ص.351.

[3]- نقلا عن موقع : أمانة مؤتمر الشعب. *http:///lyrcc.wordpress.com/page-4/page/* تاريخ التصفح: 5 فيفري 2017. 18:13

النظرية العالمية الثالثة للديموقراطية الحقيقية في الفكر الجماهيري تستند على فكرة المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية.ولقد بدأت الارهاصات الاولى لهذه الفكرة من خلال تكوين اللجان الشعبية عام 1973.وأثناء انعقاد مؤتمر الشعب العام بمدينة سبها في جنوب ليبيا في الفترة من 28 فيفري الى 2 مارس 1977م، تم الإعلان من مدينة سبها عن قيام سلطة الشعب في ليبيا.ولقد نص الاعلان على أن القرآن الكريم هو شريعة المجتمع، وأن الدفاع عن الوطن مسؤولية كل مواطن ومواطنة، وعن طريق التدريب العسكري العام يتم تدريب الشعب و تسليحه.وأصبحت ليبيا تدعى"الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية".ولقد تم التأكيد على إن الاعلان قيام سلطة الشعب"قد قطع الطريق نهائيا على أنواع وأدوات الحكم التقليدية كافة من الفرد والعائلة والقبيلة ولطائفة والطبقة والنيابة والحزب ومجموعة الاحزاب".انظر المرجع نفسه.

بعد عام 2003 عرف النظام الليبي مجموعة من الإصلاحات الداخلية، على ضوء التحولات الديمقراطية التي اجتاحت العديد من الدول المجاورة لليبيا على المستوى الإفريقي و الغربي، إلا أن تجربة القذافي في إدخاله لبعض الإصلاحات، لم تنل النجاح بسبب مواقف القوى المعارضة في الداخل والذين عارضوا التحول الليبرالي، ومن خلال هذه التجربة حاول القذافي أن يفسح المجال أمام القوى المعارضة إلا انه لم يلزم نفسه بموقف معين.

ويمكن تقديم المؤسسات السياسية في النظام الليبي كما يلي:

أ/النظام السياسي الرسمي : جاء النظام الرسمي ترجمة لمحتوى الكتاب الأخضر،حيث يتكون نظام الجماهيرية الذي أعلنه القذافي منذ 1977، من جملة من المؤسسات السياسية والإدارية والهيآت الرقابية التي تشكل الآليات الرسمية للحكومة الليبية، فهي كانت بمثابة التمثيل الرسمي للأيديولوجية على المستوى السياسي، إلا أن هذه المؤسسات لم تكن تعني شيئا في الواقع، ذلك لأنها لم تكن تمارس سلطات حقيقية و فعلية[1]، تمثلت هذه المؤسسات فيما يلي :

- **اللجنة السياسية العامة "الحكومة"**: [2]

وهي هيئة مسؤولة عن تنفيذ القرارت التي يتخذها مؤتمر الشعب العام"البرلمان"، تتكون من مجموعة من الأمناء"الوزراء"، الذين يتغير عددهم بشكل متكرر حسب قرارات القذافي، التي دأب على إحداث وإلغاء الأمانات "الوزارات" حسب رغباته[3]، ويمثل منصب الأمين العام"رئيس الوزراء" أعلى منصب في الهيكلة السياسية الرسمية، غير انه لا يشكل ثقلا كبيرا على الإطلاق.

[1]- يوسف محمد الصواني، ريكاردو رينيه لاريمونت، ***الربيع العربي الانتفاضة و الإصلاح و الثورة*** (لبنان، بيروت: منتدى المعارف ط.1، 2013) ، ص.128.

[2]-موقع أمانة مؤتمر الشعب، ***مرجع سابق***.

[3]- تقرير الشرق الأوسط 107 حول، "الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا و الشرق الأوسط: فهم الصراع في ليبيا"، **مجموعة الأزمات الدولية** (06جوان)2011،ص ص.8-9.

- **المؤتمر الشعبي العام:**

يتألف مؤتمر الشعب من 760 عضو فما فوق، يتم انتخابهم بالاقتراع الغير مباشر لمدة ثلاث سنوات، كما أنه يعتبر بمثابة البرلمان، أي المسؤول عن وضع السياسات طبقا لرغبات الشعب[1]، وقد كان مؤتمر الشعب العام مركز قوة للحرس القديم، المكون من الدعامات الأساسية للنظام والموالين للقذافي والجماهيرية و المقاومين للتغيير.

و مع أن هذه الهيكلة السياسية الرسمية عرفت بالتعقيد، إلا أنها ليست ذات صلة كبيرة بعملية صنع القرار، فالنظام السياسي الرسمي ما هو إلا واجهة، فقد كان القذافي والدائرة الضيقة المحيطة به دائما يمسكون بالسلطة، وعليه أصبحت المؤسسات الرسمية للدولة التي لا تتمتع بأي سلطة أو نفوذ، مجرد أدوات و مركبات للفساد.[2]

ب / شبكات السلطة غير الرسمية : كان القذافي و عائلته، يتمتعون بالسلطة الحقيقية في ليبيا، إضافة إلى حاشية قليلة يتمتعون بسلطات غير رسمية، و تتكون هذه الشبكات مما يلي:

- **حركة اللجان الثورية:**

وهي أحد الهياكل الجديدة التي جاء بها معمر القذافي في الكتاب الأخضر، و النظرية العالمية الثالثة، و يرجع تأسيس التشكيلات الأولى لها إلى عام 1976، حيث كلفت من قبل القذافي بضرب الحركات الطلابية في الجامعات و المدارس و السيطرة عليها. أما منذ الإعلان عن سلطة الشعب المزعومة في 2مارس،1977 فقد تواصل تشكيل اللجان الثورية. وجرى الإعلان في السادس من نوفمبر 1977 عن تأسيس "أول لجنة ثورية" بجامعة طرابلس.

كما أن مهام حركة اللجان الثورية اتسعت لتشمل ما يلي :

- تحريض الجماهير على ممارسة السلطة و ترسيخ سلطة الشعب.

---

[1]- تأتي المؤتمرات الشعبية الأساسية تحت المؤتمر الشعبي العام، والتي من المفترض عن طريقها يناقش الليبيون ويصوتوا على القضايا المتعلقة بالسياسات.هناك حوالي 432 من هذه المؤتمرات،التي تعقد اجتماعات سنوية كانت تعقد عادة في شهر جانفي وتدوم بين عشرة وخمسة عشر يوميا، وحضور هذه الاجتماعات السنوية يعتبر إجباري، وبالنسبة لمعظم الليبيين، هذه المنتديات ذات صلة بحياتهم اليومية لان قراراتها لا تنفذ ولكل مؤتمر شعبي أساسي وبما في ذلك المؤتمر الشعبي العام أمانة عامة، ينتخب فيها الأشخاص عن طريق عملية التصعيد أي بما يعرف برفع الأيدي، ويشغل المناصب في هذه الأمانات بشكل عام الموالون للنظام الليبي ويكونون عادة أعضاء في حركة اللجان الثورية . ***نفس المرجع***، ص ص. 8-9.

[2]- **نفس المرجع**، ص .9.

- ممارسة الرقابة الثورية.

- تحريك المؤتمرات الشعبية و ترشيد اللجان الشعبية وأمانات المؤتمرات.

- حماية الثورة والدفاع عنها والدعاية لها.

ويتضح من قائمة هذه المهام، أن معظمها يتعلق بهياكل السلطة الشعبية من مؤتمرات ولجان شعبية ونقابات وروابط واتحادات ومؤتمرا لشعب العام. [1]

- **القيادات الشعبية الاجتماعية:**

جاء في صحيفة" الفاتح "في عددها رقم (164)، الصادر بتاريخ 3 مارس 1997، خبراً مفاده أن ملتقى ضخماً لفعاليات الجماهيرية جرى وحضره القذافي، وكانت تلك هي المناسبة التي استخدم فيها مصطلح" القيادة الشعبية الاجتماعية العامة"، صممت هذه الهيأة لإدماج القبائل بشكل أكثر مباشرة في مركز المسرح السياسي، وفي السنوات الأخيرة استعملت القيادات الشعبية الاجتماعية، كهيئات وسيطة لتسوية قضايا حساسة. [2]

- **الفساد في القطاعات الإدارية و السياسية:**

ومن مظاهر الفساد الإداري و السياسي في ليبيا نذكر:[3]

- تغييب حرية الرأي وحرية تكوين مؤسسات مجتمع مدني، بسبب سلطة القذافي و نظامه المغلق الذي لا يسمح بأي نوع من المشاركة المنظمة، وذلك بعدم السماح لكافة شرائح المجتمع بالتعبير عن رأيها بحرية، في ظل سيادة القانون التي تكتسب الشرعية من المرجعية الدستورية.

- ضعف سيادة القانون أماما القيادة السياسية، حيث أن القذافي و أبنائه فقط يمثلون مرجعية أعلى من القانون، فكل ما يقولونه و يفعلونه يمثل مرجعية أعلى من القانون.

---

[1]- محمد يوسف المقريف، من كتاب "ليبيا من الشرعية الدستوري إلى الشرعية الثورية"فصول حول النظام الجماهيري وأكذوبة سلطة الشعبي (24 مارس 2009) نقلا عن: http://archive.libya-al-mostakbal.org/articles0309/dr_mohammad_elmgarief_asharea03_240309.html تاريخ التصفح: 2017/02/12. 20:22.

[2]- ***نفس المرجع.***

[3]- فتحي محمد أميه،**الفساد *السياسي والإداري كأحد أسباب الثورات العربية دراسة تحليلية ثورة 17فبراير في ليبيا نموذجا*** (مؤتمر فيلادلفيا الدولي السابع عشر: ثقافة التغيير: الأبعاد الفكرية-العوامل- التمثلات، 2012)، ص ص .14-15.

- غياب كامل للشفافية في اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الدولة، وحتى عند اتخاذ القرارات التي لا تطلب أي تحفظ أو تعديل.

- عدم التوافق بين مكونات المجتمع، وذلك لعدم اعتراف السياسة التي انتهجها القذافي، بوجود تعددية فكرية وسياسية داخل المجتمع الليبي، وعدم تشجيع الفئات المختلفة على تحقيق أهداف خاصة بها.

- معاناة الموظفين الحكوميين، من انخفاض في الأجر الرسمي، وكان مبرر عدم الزيادة في الرواتب هو دفع الموظفين للإنتاج.

- بقاء مسؤولين إداريين في مناصبهم مدة طويلة، وصلت إلى 16 سنة متواصلة، واقتصار الوظائف الإدارية على أشخاص معينين يفتقر معظمهم للخبرة و الكفاءة.

- غياب الاستخدام الأمثل لموارد الدول، جعل من ليبيا في قمة الغناء مع فقر شعبها، فقد بلغت مداخيل النفط منذ استيلاء القذافي على الحكم حتى نهاية سنة ،2002 ثلثمائة وخمسة وعشرون مليار ومائة مليون دولار.

- **تقلبات السياسة الخارجية الليبية:**

تعود أسباب تقلبات سياسة ليبيا الخارجية، إلى ارتباط الإستراتيجية بالأوضاع الدولية، فليبيا بعد ثلاثة عقود اكتشفت، أنه لم يعد أحد يتحدث عن الوحدة العربية وتحرير فلسطين، التي شكلت مقومات سياستها الخارجية. كما أن تقلبات السياسة الخارجية الليبية، بين السعي للوحدة العربية تارة والإفريقية تارة أخرى، ودعم ومساندة النظام للعديد من حركات التمرد في أركان العالم، رسخت شعورا بالمرارة لدى المواطنين الليبيين، بسبب تبديد ثرواتهم في تلك المغامرات و السياسات و التعويضات.كما تميزت توجهات العقيد معمر القذافي طوال مدة حكمه، بكثرة العداء لأمريكا مما جعل القضاء على نظام معمر القذافي، من أهم دوافع التدخل الدولي في ليبيا.[1]والإشكالية في ليبيا تكمن في غياب مؤسسات لإدارة السياسة الخارجية، و منه يمكن القول أن التوجهات الخارجية لليبيا، عرفت عدة تغيرات وتقلبات،وذلك نظرا لتغير الإيديولوجيات السياسية لصانع القرار السياسي في ليبيا وذلك على النحو التالي:[2]

[1]- Political transformation of libya under qadhafi, **Africa focus**,vol.4nr3-4,p16.

[2]- خالد المهير، "جدل بليبيا بشأن سياستها الخارجية"، بنغازي : ليبيا المستقبل (26 جوان 2009) نقلا عن موقع: http://archive.libya-al-mostakbal.org/NR2009/June2009/260609_aljazeeranet_almheer_libya_fpolicy.html تاريخ التصفح: 2017/02/13. 18:20.

▪السياسة الخارجية الليبية اتجاه الفضاء العربي والمغاربي :

تميزت السياسة الخارجية الليبية على المستوى العربي بالعديد من المواقف، وخاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية ورفض الصهيونية، فمبدأ السياسة الخارجية الليبية، ينطلق من قاعدة دعم الشعب الفلسطيني بكل الوسائل الكفيلة، ومن دلالة موقف السياسة الخارجية الليبية، اتجاه القضية الفلسطينية اتخاذها موقف واضحا ومحددا برفضها القاطع لأي تقارب عربي إسرائيلي [1] ، كما تعرف السياسة الخارجية الليبية اتجاه جامعة الدول العربية، أنها تدعو إلى تحسين من أدوار جامعة الدول العربية، وذلك من خلال:

-بناء هيكل عربي على مستوى جامعة الدول العربية، يعالج الخلافات العربية وذلك بإنشاء محكمة عدل عربية.

-إيجاد هيكل سياسي وقانوني يقدم شيئا من الرضا للمشاعر القومية العربية، وقد دعت ليبيا في كثير من المرات بالانسحاب من جامعة الدول العربية، وذلك لدور الجامعة العربية المحدود والدعوة لجعل جامعة الدول العربية مؤسسة دولية وإقليمية ذات ثقل على الساحة الدولية. [2]

▪السياسة الخارجية الليبية على المستوى الإفريقي:

سعت السياسة الخارجية الليبية إلى إقامة روابط متينة مع الدول الإفريقية، مع دعم هذه الدول لتحقيق مصالح إفريقية عربية مشتركة، وحسب التقرير الذي قدمه مكتب الاتصالات الخارجي، لعام1982 بتقديم المساعدات السياسية والمادية للحركات التحررية على المستوى الإفريقي، تمثلت في مساعدة الجبهة الشعبية لتحرير ناميبيا، مساندة حركة تقرير المصير بالجزر الخالدات (الكناري) والعمل على تفعيل المؤتمر الإفريقي الجامع لتحرير جنوب إفريقيا . [3]

- **دور الإعلام في توجيه السياسة الخارجية في ليبيا:**

باعتبار الإعلام يمثل السلطة الرابعة، فكان للشبكات الفضائية دور بارز في التأثير على مسار الأزمة الليبية، وهذا لما لها من تأثيرات في تقلبات السياسة الداخلية و الخارجية، فثورة الاتصالات شكلت

---

[1]- احمد معتوق، **المتغيرات السياسية الإقليمية و الدولية و أثرها في السياسة الخارجية الليبية**(القاهرة: دار قباء 2008)، ص. 279.

[2]- عمار انبية جمعة، ***السياسة الخارجية الليبية في المنطقة العربية***، مذكرة ماجستير (جامعة الجزائر: معهد العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية ، 1994-1995)، ص .93. .

[3]-**نفس المرجع**، ص.104.

عاملا مهما في التأثير في الجماهير، وذلك من خلال نقل نموذج المحاكاة بالنسبة للثورات العربية وبشكل عام ساهمت الاتصالات و خاصة شبكة التواصل الاجتماعي في زيادة وعي فئات المجتمع وتنامي معرفتهم بواقعهم .[1]

- **دور الجوانب السيكولوجية لمعمر القذافي :**

كان معمر القذافي خاضعا لعملية جمع بيانات سرية في «سي آي إيه»، خلال فترة حكمه، وذلك لتوقع تصرفاته. وعلى مدار الأعوام الأربعين الماضية، قام القذافي ببعض التصرفات الخارجة عن المألوف، مما عزز من شهرته بأنه غريب الأطوار، حيث أنه كان يعقد الاجتماعات الدبلوماسية رفيعة المستوى في خيمة بدوية، واختياره غير المفهوم لأزيائه، وما يمكن استنتاجه هو أن الخيمة وسيلة القذافي لإعطاء انطباع عن أصوله القبلية، مثلما يقصد من الأزياء التي يرتديها إظهار مكانته كزعيم للشعب.[2] كما أن ليبيا عانت معظم سنوات حكم القذافي، من علاقاتها العدائية مع الغرب والولايات المتحدة على وجه الخصوص، نتيجة اتهام القذافي بمساندة الجماعات الإرهابية في أنحاء مختلفة من العالم .[3]

- **دور المعارضة في النظام السياسي الليبي:**

ظهرت المعارضة الليبية منذ سبعينيات القرن الماضي بشكل لم يسبق له مثيل، والدليل على ذلك تزايد عدد المحاولات العسكرية للتخلص من نظام القذافي، وأدت الانقلابات المضادة للنظام إلى إعدام سبعون شخص، بعد اتهامهم بالتخطيط لانقلاب في سنة 1975 و هؤلاء كانوا يمثلون نصف التنظيم الثوري الذي قادته الثورة ضد الملكية، وتزايدت المحاولات الانقلابية للتخلص من النظام الليبي، و منها الانقلاب الذي قادته الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا في عام 1986، إضافة إلى انقلاب عام 1991 و الذي قاده مجموعة من الضباط في القوات المسلحة، لكن القذافي نجح في القضاء عليه، كما مارس القذافي القمع لشديد ضد كافة صور و رموز المعارضة، داخل و خارج البلاد، مما أدى إلى انسداد سياسي في هيكل الدولة . [4]

---

[1]- DavidGritten,"key figures in lybia's rebel councel ",At:*http://www.bbc.com/news/world-africa-12698562*Date of view: 26/05/2017 . 14:11.

[2]- مايكل وايتنغ، "معمر القذافي..الأخ قائد الثورة قاهر الجماهير"، ***مجلة العرب الدولية*** (الشركة السعودية للأبحاث و التسويق، ع. 1562، مارس2011).ص.26.

[3]- حمدي عبد الرحمان، "ثورة الجماهير و سقوط الجماهيرية في ليبيا"(***الاقتصادية***،ع.6346) نقلا عن موقع : *http://www.alqet.com/2001/20/25_508317.html* تاريخ التصفح: 2017/02/19. 13:20.

[4]- تيسير ابراهيم قديح، ***مرجع سابق***، ص ص .132-133.

➢ **رابعا: الأسباب الاجتماعية وراء تأجيج الأزمة في ليبيا**

كان للعامل الاجتماعي دورا بارزا، في تصاعد حالة الاحتجاجات وتطورها نحو الثورة، وبرز تأثير هذا العامل من خلال حالة التغير الديمغرافي، التي شهدتها ليبيا قبيل الثورة، متمثلة بزيادة شريحة الشباب (أقل م ن 25 سنة)، إضافة إلى التركيبة القبلية للمجتمع الليبي.

•دور الشباب في تأجيج الأزمة الليبية:

يمثل الشباب الليبي نسبة 52 % من مجموع السكان،وكانت هذه الفئة ترفض حالة التناقض القائمة بين الشعارات التي تربوا عليها ونشئوا في إطارها، والتي تؤكد قيم الاشتراكية والعدالة الاجتماعية، وبين واقع يناقض تماما في ظل سياسات الانفتاح والفساد.[1]

من الملاحظ أن الشباب في ليبيا كان له دور فعال في الحركة الاحتجاجية، من خلال محاكاته الشباب التونسي والمصري، فهؤلاء الشباب أصبحوا يطالبون بالتغيير الجذري، للوصول إلى العدالة الاجتماعية والديمقراطية والتوزيع العادل لثروة البلاد، لذلك لجئوا إلى تشكيل مجموعات شبابية عديدة منها مجموعة أطلقت على نفسها اسم "حركة أحفاد عمر المختار"، وأعلنت أنّها نشأت جراء القمع والظلم الذي عاشه الشعب الليبي. ودعت الحركة إلى الاستلهام من الشعبين التونسي والمصري، وتوحيد الصفوف من أجل فرض إرادة الشعب بالاحتجاجات والإضرابات بهدف تغيير النظام.[2]

• التركيبة القبلية للمجتمع الليبي :

يدين جميع سكان ليبيا الإسلام و هم على مذهب الإمام مالك، أما تركيبة المجتمع الليبي فهي قائمة على أساس القبيلة، حيث أن النظام القبلي يعتبر من أبرز العوامل التي أثرت في تشكيل الحياة السياسية في ليبيا، وتعد القبيلة عنصراً أساسياً من مكونات المجتمع الليبي. كما أن الولاء القبلي يلعب دوراً كبيراً في النظام السياسي الليبي ، فالقبيلة ظلت الهيكل الاجتماعي، الذي يحتضن الأفراد وتتحكم في مساراتهم السياسية، في ظل غياب مؤسسات المجتمع المدني كالأحزاب و النقابات و الجمعيات، حتى

---

[1]- أحمد خليف عنيف، "الثورة الليبية شباط2011-2013 الخصوصية وتحديات المرحلة الانتقالية"***(دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية***، م.42 ، ع.3 ، 2015).

[2]- عمر كوش، "كل جديد يأتي من ليبيا"، ***الاقتصادية*** (العدد 6346)، نقلا عن: http://www.aleqt.com/2011/02/25/article_508315.html تاريخ التصفح: 2017/03/17. 23:39.

خطابات معمر القذافي لم تخلو من تصريحات، تتضمن منع هذه البنى الاجتماعية ومنع أي تنظيم مدني آخر.[1]

في عام 1977 تأسس ما يسمى ب "النوادي القبلية" بهدف محاصرة المطالب المحلية، التي بإمكانها أن تتحول إلى حركات احتجاجية. تهدف النوادي القبلية إلى مراقبة تحركات الشبان في المناطق القبلية، وهي الأهداف نفسها التي وضعت لتنظيمات "القيادات الشعبية والاجتماعية" التي كانت بمنزلة هياكل قبلية، لمراقبة المعارضات و مواجهتها، في مقابل "روابط الشباب" أنشئ تنظيم "الحرس الشعبي" الذي يتكون من شبان القبائل و فتيانها، الذين تطوعوا لحمل السلاح و الدفاع عن النظام.[2]

- **القبائل الأكثر تأثيرا في موازين القوى في غرب ليبيا:**[3]

.**<u>قبيلة الورفلة</u>** : يصل عدد المنتمين لها ما يقارب مليون نسمة، أي حوالي سدس سكان ليبيا تقريبا وتتمركز بمنطقة فزان، في الجنوب الشرقي للعاصمة طرابلس، كما تملك امتدادات في بنغازي وسرت وتشكل هذه القبيلة أحد دعائم مواجهة الإسلاميين .

. **<u>المقارحة</u>**: يتمركزون بمنطقة وادي الشاطئ في الوسط الغربي لليبيا، وينحدر منها رموز أقامت علاقات تحالف مع القذافي مثل عبد السلام جلود، و عبد الله السنوسي، وعبد الباسط المقر حي، على أن المقارحة مثلهم مثل الورفلة معادون للصعود الاسلامي .

. **<u>ترهونة</u>**: وتشمل عدد كبير من القبائل الفرعية يقدرها البعض بنحو 20 قبيلة، وتتمركز في منطقة ترهونة في الجنوب الغربي لطرابلس، ويشكل عناصرها حوالي ثلث سكان العاصمة طرابلس .

. **<u>مصراتة</u>**: من أكبر القبائل المعارضة تاريخيا للقذافي في الشرق، و تملك تأثيرات كبيرة على درنة و بنغازي، كما أن غالبية المنتمين لمليشيات درع ليبيا، المنتشرة في الغرب والوسط تنتمي لهذه المدينة.

. **<u>الزنتان</u>**: هي قبائل تقطن في منطقة الجبل الغربي، وتملك الزنتان ميليشيات ينتمي أعضائها الى مؤسسات أمنية أبان حكم القذافي، وهي الصواعق و القعقاع و مدني، وفتحت الزنتان خطوط اتصال

---

[1]- نجيب بوطالب، ***الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية مقاربة سوسيولوجية للثورتين التونسية الليبية*** (قطر ،الدوحة:المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ،2011)،ص59.

[2]- **نفس المرجع** ،ص.66.

[3]- خالد حنفي علي، "خرائط القوى القبلية و السياسية و الجهادية في ليبيا بعد الثورة"، ***مجلة أوراق الشرق الأوسط*** (ع.64 سبتمبر 2014)،ص ص . 46 .

واصطفاف مع قبائل رافضة للصعود الإسلامي و مصراتة، مثل ورفلة ، ترهونة ، الصيعان ، المقارحة وورشفانة، وهي قبائل ترفض العملية السياسية و تعادي الميليشيات و الإخوان و الجماعات التكفيرية .

جدول رقم (01) يوضح المواقف القبلية إزاء الثورة في ليبيا

القبائل المساندة للمتمردين		القبائل المساندة للقذافي
العبيدات		القذاذفة
البراعصة		أولا سليمان
ورفلة (الشرق)		ورفلة (الغرب)
ترهونة (الشرق)		ترهونة (الغرب)
الزنتان		أمسلاتة
الرحيبات		العمامرة
كاباو		المعدان
أدرسة		الحرابة
نالوت		ورشفانة

المصدر: صورية زواشي، **أمن منطقة شمال إفريقيا في ظل الأزمة الليبية التحديات و التداعيات**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية(جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2015/2011)، ص.265.

- **القبائل الأكثر تأثيرا في الصراع شرقي ليبيا:**

عبارة عن مجموعة قبائل تعيش في الشرق الليبي بمنطقة الجبل الأخضر، وطبرق حتى نواحي بنغازي، ومن أبرزها العبيدات و البراعصة و العواقير و المسامير، إضافة إلى قبيلة المغاربة وهي واحدة من القبائل المؤثرة بشدة في هذه المنطقة وهي تنتشر في مدينة أجدابيا، وتملك تلك القبيلة عداء تجاه التيار الإسلامي الجهادي في شرق ليبيا. ويمكن الإشارة إلى أن عملية الكرامة لحفتر ضد الإسلاميين المسلحين أبرزت اصطفافا قبليا في شرق ليبيا، حيث نال حفتر تأييدا من قبائل العبيدات و المرابطينو والبراعصة و الحاسة و الفوائد و الشواعر، بخلاف ذلك، فثمة قبائل صغيرة في وسط ليبيا مثل القذاذفة

وهي القبيلة التي ينحدر منها العقيد معمر القذافي و ترتكز بمنطقتي سبها في وسط البلاد وسرت على شاطئ المتوسط غرب طرابلس، والمعان التي ينتمي لها حفتر.[1]

- **القبائل الأكثر تأثيرا في الجنوب الليبي:**

و تظهر هنا صراعات بين القبائل ذات الأصول الإفريقية، و خاصة التبو الذين يعانون من اضطهاد السلطات الانتقالية بعد الثورة، و القبائل العربية مثل الزوي، وهي صراعات تدور مجملها على التجارة غير الشرعية، عبر الحدود مع التشاد، كما يوجد في هذه المنطقة أيضا التوارق، وهي قبيلة أمازيغية تتركز في مدينة غات، في أقصى الجنوب و قد حرمت هذه القبيلة من أقصى حقوقها، و تظهر أيضا في الجنوب و الشرق، قبيلة ولاد سليمان و هي مكونة من عدة قبائل صغيرة، تتركز أساسا في مناطق سرت و فزان، ولها فروع في كل من مصر ، تونس و حتى في التشاد و النيجر.[2]

[1]-خالد حنفي علي، ***مرجع سابق***، 46.

[2]- **نفس المرجع**، ص ص. 46 -47.

خريطة رقم (03): توضح التوزيع القبائلي في ليبيا

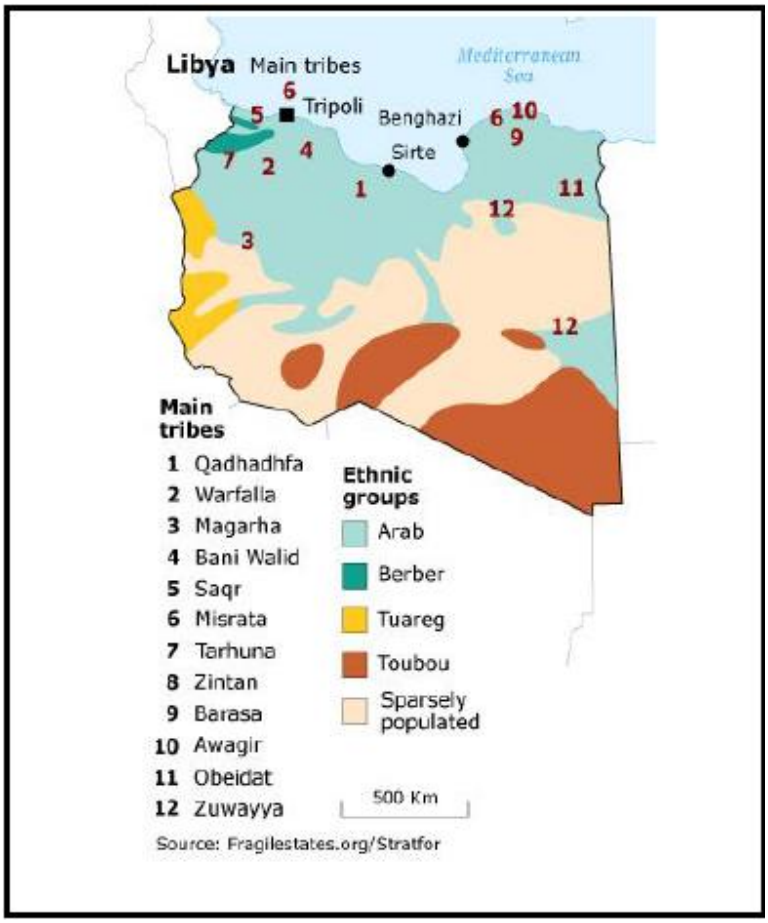

المصدر: صورية زواشي، ***مرجع سابق***، ص.140.

- **التوظيف السياسي للمعطى القبلي:**

ظل الاستقطاب السياسي للمعطى القبلي عنصرا أساسيا في علاقة الدولة بالمجتمع، وذلك منذ انقلاب عام 1969 إلى غاية بروز الانتفاضة في 2011 ، كما أن عملية عقد المؤتمرات القبلية تتدرج دوريا، وتصدر بيانات تأييد وكذا رفض الاصطفاف خلف الثوار، وكانت من ذرائعها رفض أي تدخل غربي.[1] كما ينسب التوظيف السياسي للقبيلة على علاقات النظام السياسي على المستوى الإفريقي.

أما خطاب المجلس الوطني الانتقالي، فرغم أنه استنكر ذكر المعطى القبلي إلا أن بعض ردود الفعل، تطلبت مواجهة الخطاب القبلي الذي وظفته وسائل الإعلام الرسمية، وذلك بالحديث أحيانا عن الدعم و الولاء الذي تقدمه القبائل الليبية للثوار. كما أن المجلس الوطني الانتقالي في بداية شهر ماي أعلن عن تلقيه دعما، من خلال بيان ستين قبيلة ليبية مقابل محاولة ترويج النظام لفكرة أنه يتلقى الدعم

[1]- محمد نجيب بوطالب، ***مرجع سابق***،ص . 68.

من نحو ألفي قبيلة، ما يمكن قوله أن التهميش النسبي للقبيلة الذي سعى إليه قادة الثورة، كان من أجل فرض نظام ديمقراطي من شأنه إعطاء المؤسسات المدنية الأولوية في تشكيل مجتمع جديد. [1]

وما يمكن استنتاجه من خلال تجدر الولاءات القبلية في النظام السياسي ما يلي:[2]

- الميول إلى البدو وتغليبهم على الحضر وتغليب الريف على المدينة جعل المجتمع في قمة التخلف وكأنه يعيش على إيقاع الصحراء.

-غياب عنصر التحديث في المجتمع الليبي وذلك على كافة المستويات وخاصة الاقتصادية والاجتماعية والابتعاد عن تطوير الحياة السياسية.

-النظر إلى الشخصية البدوية على أنها مصدر قوة سياسية وزعامتية واجتماعية ومتغلبة على خصم خاصة وان كان قبليا.

المطلب الثالث: تطور الأزمة في ليبيا

سنقوم من خلال هذا المطلب بتبيان مجريات الأحداث في ليبيا، خلال المراحل الأولى للأزمة، المتمثلة في التفاعلات، التي حصلت بين أداء النظام و المطالب الشعبية، مرورا باشتداد حدة الصراع وفقدان النظام للسيطرة على الوضع وصولا إلى مآلات الأزمة الليبية وأهم نتائجها.

- **بروز الانتفاضة الشعبية**

جاءت انتفاضة 17 فيفري 2011 ضمن سلسلة من الانتفاضات، عرفت بثورات الربيع العربي وكان عدد من الشباب، من جميع أنحاء ليبيا، قد اتفقوا عبر شبكات التواصل الاجتماعي على الخروج إلى شوارع المدن، احتجاجا في يوم السابع عشر من فيفري، لذلك لا نقول بان انضمام ليبيا إلى الربيع العربي، جاء بتأثير مباشر من الثورة التونسية، إلا انه يمكن القول أن ما حدث في كل من تونس و مصر، شجع الشباب على الشروع في الانتفاضة، حيث بادر بعض الشباب إلى رفع شعار إسقاط نظام القذافي.[3]

---

[1]- محمد نجيب بوطالب، **مرجع سابق** ،ص .69.

[2]- المنصف وناس، ***الشخصية الليبية ثالوث القبيلة والغنيمة والغلبة*** (د.م.ن: الدار المتوسطية للنشر،ط1، 2014)، ص.28.

[3]- التقرير العربي للتنمية الثقافية رقم07:**العرب بين مآسي الحاضر و أحلام التغيير اربع سنوات من التغيير العربي**، ص. 56.

تصاعدت الاحتجاجات ضد النظام السياسي، وتحوّلت الاحتجاجات السلمية في ليبيا منتصف فيفري 2011 إلى مواجهات دموية، بين النظام والثوار، في 17 فيفري 2011 حيث انطلقت مسيرة احتجاجية ببنغازي للمطالبة بسقوط نظام القذافي، الذي استمر طوال41عاما، إلا أن القذافي استعاد سريعا السيطرة على الأجزاء المتمردة في طرابلس، ثم شن هجوما عسكريا ضد المدن الساحلية المركزية، وبعدها توجه إلى بنغازي، وقال القذافي أنه سيطارد المعارضين و يقتلهم.[1]

وخلال أيام كانت الانتفاضة قد انتشرت إلى سائر اتحاد الشرق و إلى غرب البلاد، و بعد القمع العنيف و الدموي للمعارضين، وقعت اشتباكات بين الجانبين أدت إلى خروج المدن عن سلطة العقيد "معمر القذافي"، وانضمامها إلى الثوار، إذ أن الغضب الشعبي كان سببه المظالم التي تتفرد بها ليبيا على عكس تونس و مصر، خاصة و أن القذافي صرح بأن لا نية له بالتنحي، و أعلن أنه سيقاتل حتى النهاية بالإضافة إلى أنواع النفي و الإقصاء و القمع السياسي، كلها ظروف ساعدت على قيام شرارة الليبيين للتخلص من العبودية و القضاء على الفساد و سوء الإدارة.

إضافة أن الشعب الليبي لم يشعر بالمزايا الاقتصادية، رغم الثروات النفطية التي تمتلكها ليبيا مما وسع الفجوة بين الأغنياء و الفقراء و عجل بالانتفاضة الليبية و البحث عن التغيير.[2] وخلال خمسة أسابيع من القتال بين تحالف فجر ليبيا، الذي تقوده مليشيات من مدينة "مصراتة" الساحلية، وائتلاف من مليشيات بلدة "الزنتان" الجبلية فر آلاف السكان من منازلهم، وقد وثقت "هيومن رايتس ووتش" سلسلة من الاعتداءات، التي شنتها قوات فجر ليبيا على مدنيين وممتلكات مدنية، منذ السيطرة على طرابلس، بما فيها مطارها المدني،حيث أن كلى الجانبين ارتكبا انتهاكات قد ترقى إلى مصاف جرائم الحرب .[3]

ومن الملاحظ أن حجم مشاركة الشعب، في الانتفاضة كان كبيرا جدا إلى درجة عجز أجهزة الأمن الليبية عن مواجهتها، وذلك لكثافتها في بن غازي، حيث أن العقيد القذافي قام بفتح سجون المنطقة كلها وأخرج مجرميها، ووزع عليهم السلاح، لكي يقتلوا ما استطاعوا من المتظاهرين،ثم تصاعدت الاحتجاجات بين صفوف المتظاهرين، وأمام عنف النظام ضدهم، و رددوا هتافات تطالب برحيل القذافي و إقامة نظام ديمقراطي.[4]

---

[1] -Greg aftandilian,**united states policy towards the arabspring**,meadleest center for peace development,and culture.p14.

[2] - كلاع شريفة، "التهميش القبلي و الطائفي كعامل لعدم تحقيق السلم الاجتماعي:حالة ليبيا "،**مجلة الدراسات و البحوث الاجتماعية** (جامعة الوادي:ع.05، فيفري 2014)، ص75.

[3] - ليبيا . "اعتداءات المليشيات المتصاعدة يمكن أن ترقى لجرائم الحرب"، نقلا عن موقع:https://www.hrw.org/ar/news/2014/09/08/255111تاريخ التصفح:2017/02/23. 9:12.

[4] - يوسف محمد الصواني، ***مرجع سابق***، ص122.

- **نحو مأسسة الانتفاضة الشعبية:**

بدأ المنتفضون في إنشاء مؤسسات من شأنها التعبير عن مصالحهم و تنفيذها، كما قام عدد من السياسيين الليبيين بتأسيس المجلس الوطني الانتقالي NTC بتاريخ 5 مارس2011 في بنغازي.[1] تمثلت مهام المجلس في كونه المتحدث نيابة عن الثوار، كما عمل المجلس الانتقالي، على السعي للحصول على دعم المجتمع الدولي، وعين مكتبا تنفيذيا للقيام بمهام الحكومة، في المناطق الخاضعة لسيطرة المتمردين كما تولى قيادة المجلس الانتقالي، "مصطفى عبد الجليل" أما الرئيس و المسؤول عن الشؤون الدولية، في مكتبها التنفيذي فهو "محمود جبريل". [2]

يعتبر المجلس الوطني الانتقالي بمثابة الهيئة الرسمية و المعترف بها دوليا، والتي نشأت عن الانتفاضة، من أبرز أهدافها إدارة المرحلة الانتقالية، التي تفضي إلى نشر معالم الديمقراطية، تكون من 31 عضوا يمثلون مناطقهم المختلفة، و تم اختيارهم من مجالس محلية تم إنشاءها بعد الانتفاضة، و في محاولة للتواصل مع المجتمع الدولي،قام المجلس أيضا بتعيين عدد من الممثلين في الخارج،[3] إضافة لذلك لدى المجلس لجنة للعلاقات الخارجية، وشركة نفط وطنية خاصة به، كانت تعمل تحت نظام القذافي كما شكل المجلس لجنة عسكرية مكونة من 15 عضوا، كان يرأسها في البداية"عمر الحريري" وبعد أن عانى الثوار من عدد من الانكسارات، و لم تحصل عمليات الانشقاقات التي كانوا يأملون بها تم تعيين العقيد خليفة "حفتر" بدلا منه، وبعد ارتكاب عدد من الأخطاء تحت قيادة حفتر، عين المجلس عبد الفتاح يونس العبيدي في هذا المنصب، و في أول مواقفه قال المجلس الوطني الانتقالي، انه يرفض مبدأ المفاوضات مع القذافي على ضوء ما تم تداوله من أنباء، حول مبادرة ترعاها فنزويلا لحل الأزمة الليبية.[4]

تمتع المجلس الانتقالي بشرعية ثورية مؤقتة لدى الرأي العام، بسبب قيادته عملية إسقاط النظام بنجاح، لكن سرعان ما انتقلت البلاد من الثورة إلى العملية الانتقالية، برزت مسألة شرعية أداء المجلس.كما أنه نقل عملياته من بنغازي إلى طرابلس، وعين حكومة مؤقتة بعد سقوط القذافي.مع مرور الوقت تحول توازن القوى في المجلس أيضا من أعضاء المناطق الشرقية إلى المناطق الغربية. وقد خلق هذا التحول شعورا بالإحباط و التهميش بين الجماعات الشرقية، ما غذى جزئيا، الدعوى إلى إقامة دولة

---

[1]- يوسف محمد الصواني ،**مرجع سابق** ، ص .123.

[2]-barak barfi," who are the libyan rebel's? inside their leadership structure",(new republic,30april 2011).at :*https://newrepublic.com/article/87710/libya-rebels-gaddafi-ntc-saif* date de consultation: 23/02/2017. à 17:15.

[3]- جمعة القماضي، تقرير الشرق الأوسط رقم06 ، ***الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا و الشرق الأوسط***.،ص. 20.

[4]- ***نفس المرجع***، ص ص .20-21.

فدرالية وحكم ذاتي في المنطقة الشرقية. كما يمنح المجلس تمثيلا ضئيلا جدا للمرأة على الرغم من دورها الكبير في الثورة، حيث لا يوجد فيه سوى وزيرتين.[1]

- **مهام المجلس الوطني الانتقالي :**

-ضمان سلامة التراب الوطني و المواطنين.
-تنسيق الجهود الوطنية لتحرير بقية ربوع الوطن.
-تنسيق جهود المجالس المحلية للعمل على عودة الحياة المدنية.

-الإشراف على المجلس العسكري، بما يحقق عقيدة جديدة للجيش الوطني الليبي في الدفاع عن الشعب و حماية حدود ليبيا.

-الإشراف على انتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد، يطرح للاستفتاء الشعبي.
-تشكيل حكومة انتقالية تمد لإجراء انتخابات حرة.
- تسيير وتوجيه السياسة الخارجية و تنظيم العلاقات مع الدول الأخرى، و المنظمات الدولية والإقليمية و تمثيل الشعب الليبي أمامها.[2]

ومنه يمكن إبراز الظروف التي مرت بها الانتفاضة من خلال النقاط التالية:

. ليبيا لم تعرف جيشا قويا، وإنما كانت هناك وحدات عسكرية مهمشة، أما الكتائب الأمنية فقد استحوذت على كافة الإمكانيات، وهي وحدات عسكرية بقيادة ثلاثة من أبناء القذافي، وبعض المقربين من أبناء القبيلة، ومهمتها الأولي حماية النظام و العقيد معمر القذافي.

. توسعت الكتائب الأمنية في مجال التعذيب، كما أنها ارتكبت أفظع الأعمال وأبشعها، كاستباحة الحرمات الشخصية و العائلية.

.نجح شباب التواصل الاجتماعي، في تسريب صور للأفعال البشعة التي ارتكبت إلى الخارج، ما أثار غضب الكثيرين على المستويين العربي و العالمي، شعبيا و رسميا.

---

[1]- تقرير إخباري: "المجلس الوطني الانتقالي الليبي يحظى بدعم أونطاقا"، نقلا عن: *http://arabic.peaople.com.cn/31662/7598158.html* تاريخ التصفح: 2017/02/23. 22:14.

[2]- تقرير الجزيرة حول: "المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا"، نقلا عن :
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2011/3/4/%D8%A7%D9%84%D9%85

. تكاثرت أعداد منتقدي القذافي لاستخدامه القوة المفرطة، كرد منه على قوات المعارضة، ما أدى إلى استصدار قرار من جامعة الدول العربية بتاريخ2011/03/12 يدين هذه الإعمال، ويطالب بفرض عقوبات على النظام الليبي، ويسمح باستخدام القوة لتطبيقها.[1]

- **تحول الانتفاضة الشعبية إلى نزاع مسلح:**

أخذ الأمر يزداد سوءا إلى حين تدخل حلف الناتو، إلى جانب المنتفضين لمدة ستة أشهر، بعدها سقطت طرابلس في 22 أوت 2011، وفي 20 أكتوبر2011 ألقي القبض على القذافي وابنه المعتصم في سرت، من قبل جماعات المقاتلين المصراتيين، حيث قتل ابنه في مصراته بعد أسره، وألقيت جماعات مسلحة القبض على سيف الإسلام، في الجنوب الغربي من ليبيا، و بذلك طويت صفحت الجماهرية العظمى بإطاحة نظام القذافي.1

كل هذا أدى بانفلات الوضع الأمني الذي بات يشكل التحدي الأكبر، الذي يواجه حكومة ليبيا فبوجود سلاح منفلت، وعدم تشكيل جيش وطني موحد، قادر على ضبط البلاد، بقي الأمن على المحك فقد عاشت ليبيا أوضاعا أمنية قاسية، منذ نجاح ثورتها، حيث أنها أصبحت تعاني من كافة أشكال الانفلات الأمني، من انتشار للسلاح وتعدد للكتائب المسلحة، كل ذلك في ظل عدم وجود توافق سياسي يشكل دعامة للبلاد في وجه العنف.[2]

المبحث الثاني: أهداف تدخل حلف الناتو في ليبيا

شهدت ليبيا نتيجة الأحداث السياسية الداخلية التي مرت بها، استدعاء تدخل أطراف أجنبية متمثلة في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، التي كان لها الدور الكبير في إسقاط نظام القذافي، وتعتبر دوافع هذه الأطراف من أهم المؤشرات، التي تسمح لنا بمعرفة أهدافها الخفية، من وراء التدخل بدوافع إنسانية ومحاولة إسقاط النظام الليبي السابق. وفيما يلي سنعرض الأهداف الحقيقية الكامنة وراء التدخل الدولي الإنساني، القائمة على مصلحة كل من، الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا بحكم أن فرنسا لعبت دورا محوريا في جر أعضاء الحلف للتدخل في ليبيا، في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية، تعتبر ليبيا منطقة استراتيجية مهمة وهوما دفعها لأن تتدخل في ليبيا.

---

[1]- التقرير العربي للتنمية الثقافية رقم:07 ، ص. ص، 55- 56 .

[2]- مجدي يازجي،"ليبيا..انفلات امني وانتشار للسلاح وتعدد للكتائب، محاولات جرت للسيطرة على الوضع الأمني وسط دفاع قادة الكتائب عن التشكيلات المسلحة"، نقلا عن موقع:

http://www.alarabiya.net/arnorth-africa/libya/2013/10/10تاريخ التصفح: 2017/02/26. 21:48

المطلب الأول: الأهداف السياسية وراء تدخل الناتو في ليبيا

تتجسد الدوافع السياسية من وراء التدخل في ليبيا بوضوح، في مكانة ليبيا الكبيرة بالنسبة للسياسة الأمريكية، وما يمكن ملاحظته أن جل تاريخ علاقات الولايات المتحدة الأمريكية المعاصرة، بليبيا قد ارتكز حول متغيرين أساسيين هما النفط والقذافي، وارتباطهما بالموقع الجغرافي الاستراتيجي. كما أن ليبيا تتوفر على إمكانيات هائلة لإنتاج الطاقة البديلة أو النظيفة، باستغلال الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح، التي تعتبر طاقة بديلة يمكن لأوروبا وغيرها الاعتماد عليها، وهو ما يبرر الأهمية الحالية والمستقبلية لليبيا ضمن سياسة الطاقة العالمية، وهذا ما زاد في الرغبة في السيطرة عليها.[1]

أما دوافع فرنسا في التدخل، فيمكن القول أنه منذ تولى "نيكولا ساركوزي" الحكم في 2007، أصبح من الصعب معرفة ما إذا كانت السياسة الفرنسية تحبذ مصلحة البلاد، أم أنها أصبحت تعبر عن اعتبارات الرئيس الشخصية،[2] حيث أن فرنسا كانت تعاني من أزمة مالية، التي كانت وراء تدهور شعبية ساركوزي فجاءت الأزمة الليبية لإنقاذ الوضع.

ومن أسباب التحرك الفرنسي ضد ليبيا في مجلس الأمن وحلف الناتو نذكر:

- تمويل القذافي لحملة المترشح نيكولا ساركوزي الانتخابية، بمبلغ قدر ب 50 مليون اورو ورفض ساركوزي الاعتراف بذلك.

- تهرب فرنسا من تنفيذ بعض الصفقات التي عقدتها مع نظام العقيد الليبي، وهذا ما يوضح الطابع الشخصي في القضية.[3]

- تراجع اقتصاد فرنسا حيث لم يتبقى من صناعاتها سوى صناعة الطائرات وسيارات بيجو، و هذا ما دفع بفرنسا لمحاولة استعادة قيمها الاستعمارية السابقة.

---

[1] - يوسف محمد الصواني، ***مرجع سابق***، ص.10.

[2] - مقالات إستراتيجية،" رواية التعاون القطري الفرنسي الإسرائيلي في ليبيا"، ***المركز العربي للدراسات المستقبلية***، ص.3.

[3] - خليل سامي أيوب،" موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية" (ع. 3564، 2011)نقلا عن موقع:
http://www.ahewar.org/debat/show.art?aid=285741 تاريخ التصفح: 2/03.2017. 9:30.

-رفض ليبيا لتحرير النفط الليبي و إبقائها عليه في عهدة شركة النفط الليبية.[1]

ومن خلال هذه النقاط يتضح لنا أن فرنسا، كشفت أهدافها وتوازناتها الداخلية والخارجية، وأصبحت الأمور واضحة بالنسبة الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي الذي لا تهمه حقوق الإنسان بقدر ما يهمه النفط الليبي، و الإحساس بالانتصار على مستعمرات طردت منها فرنسا، ولهذا كان الجهد الفرنسي واضحا في حظر الطيران و القصف الجوي، والاعتراف بالمجلس الوطني.[2]

ومنه يتبين لنا أن الدول الأوروبية، وجدت أن مصالحها تلزم عليها، دعم مطالب الشعب الليبي إضافة إلى تقديم الدعم للثوار الليبيين، في مواجهتم و قتالهم ضد النظام الليبي، ولهذا كان التدخل العسكري الأوروبي ضمن حلف شمال الأطلسي، يهدف إلى تحقيق وضمان مكاسب أوروبية في ليبيا بعد القذافي.[3]

المطلب الثاني: الأهداف الاقتصادية لتدخل الناتو في ليبيا

تعد الدوافع الاقتصادية المحرك الأساسي، للكثير من العمليات و التدخلات الدولية في مختلف الأزمات، ويعتبر التدخل الدولي، المتمثل في حلف شمال الأطلسي في ليبيا، مرتبطا إلى حد بعيد بهذه الدوافع، ولفهم هذه الدوافع و المحركات تجدر الإشارة إلى الأهمية الجيوسياسية لليبيا.

كما سبق وذكرنا تقع ليبيا في شمال إفريقيا، تحديدا بين إفريقيا السوداء و أوروبا الجنوبية، هذا ما جعل منها تتموقع في مطلع المغرب العربي، يحدها مصر، السودان، تشاد، النيجر، الجزائر وتونس حيث أن لديها 4348 كم من الحدود البرية، و 1.770 كم من السواحل، مطلة على البحر الأبيض المتوسط، لها روابط بحرية من جهة شرق المتوسط، وهذا ما جعل منها قطب شط في التجارة بين دول المتوسط.[4]

تنقسم ليبيا إلى عدة مناطق، ففي الشمال الغربي نجد العاصمة السياسية و الاقتصادية طرابلس بالإضافة إلى أنها تضم ميناء، يعود إلى العصور القديمة، ويمثل أهمية استراتيجية وتجارية كبيرة، كما أن ليبيا تتمتع بسهول وهضاب، كهضبة جبال نفوسة التي يبلغ ارتفاعها 1000متر.

---

[1]- علي البلوي، "ساركوزي...جبهة ليبيا تفتح على فرنسا أبواب الثورة الإفريقية" (***الاقتصادية***، ع.416، 2014).

[2]- ***نفس المرجع***.

[3]- أحمد عبد الأمير الانباري، "دور الاتحاد الأوروبي في دعم التغيير في ليبيا: الدوافع و المكاسب المتوقعة"***دراسات دولية*** (ع.62، د س ن)، ص94.

[4]-patrique gourdin," géopolitique de la Libye"(18 septembre 2011), p2.

بالإضافة إلى منطقة فزان، التي تعتبر أهم منطقة عبور للساحل، المتمثل في التشاد و النيجر من جهة والجزائر من جهة أخرى، إضافة إلى منطقة سرت الغنية بالمحروقات، كما أنها منطقة تبادل أساسية مع السودان ، وهذا ما يجعل منها دولة تتمتع بأهمية استراتيجية كبرى، وفي أواخر التسعينيات من القرن الماضي ، تم اكتشاف النفط وتصديره بكميات معتبرة، وذلك مع مطلع الستينيات حيث ساهم قطاع النفط بتمويل مختلف البرامج الاقتصادية و الاجتماعية.

وفي سنة 1980 ارتفع معدل النمو الاقتصادي، من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بمعدل نمو بلغ 9%و13% عام 1970و 1980 على التوالي. تتمتع ليبيا بمخزون نفطي هائل، وهذا ما جعلها تتمتع بنوع من الثراء النسبي، حيث تقدر أرصدتها من الفوائض النفطية أزيد من 200 مليار دولار إضافة إلى 50 مليار دولار، كعوائد مالية تدخل الخزينة سنويا، كما أن قطاع النفط يحتل مركزا فريد في الاقتصاد الليبي، إذ أن صادرات النفط والغازات والمنتجات النفطية والكيماوية، تولد حوالي 99% من عوائد الصادرات في الفترة الممتدة بين 2000-2009 إضافة إلى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي فلقد بلغت نسبته32 % خلال فترة 1999-،2001 لترتفع إلى 56% عامي 2002 و 2003 نتيجة لتصاعد أسعار النفط الخام في السوق الدولية.[1]

[1]- علي خضير ميرزا، ***ليبيا الفرص الضائعة و الآمال المتجددة*** (لبنان، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط.1، د.س.ن)، 2012،ص.235.

خريطة (4) توضح الدول التي تستورد النفط الليبي.

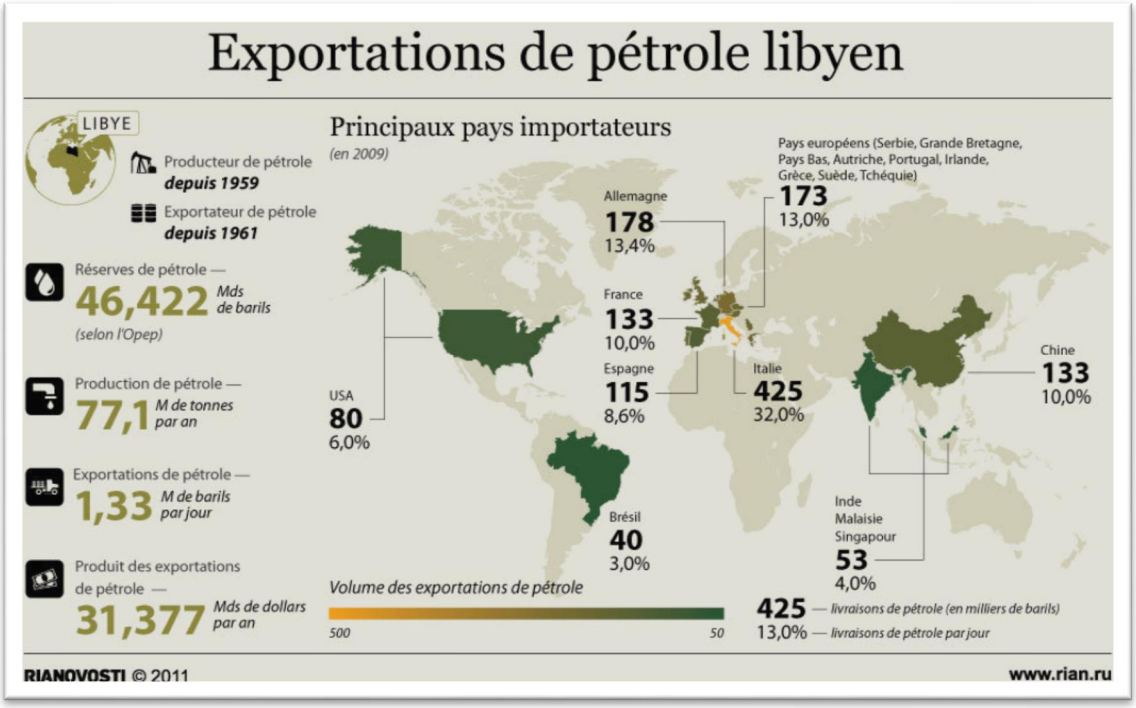

المصدر: Adrien sallé "libye :35% de sa production de pétrol à la France ? ", 2011

http://abcmoteur.fr/actualites/petrole-libyen-rebelles-promis-35-pourcent-frnce/date de consultation : 18/02/2017 à 15 :13.

ومن هنا يتضح أن ليبيا دولة ريعية تعتمد أساسا على تصدير المحروقات، وعلى رأسها البترول.

تعتبر أوروبا أول من يتجه نحو النفط الليبي، في حين يبلغ نصيب الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 2% من وارداتها، دول البريكس هي الأخرى لها نصيب في النفط الليبي، حيث نتج عن النفط الليبي، امتلاك هذه الأخيرة احتياطي مالي يقدر ب120 مليار دولار في البنك الليبي، في حين بلغت ثورة عائلة القذافي 180 مليار دولار جمدت سنة 2011.[1] وهنا أصبح من الممكن تحديد أهم الدوافع الاقتصادية التي جاء على إثرها تدخل حلف الناتو، و على رأسها السيطرة على النفط الليبي و الغاز.

كانت الثورة الهائلة التي حققتها ليبيا في قطاع المحروقات، نتيجة تأميم القذافي النفط وكل القطاعات الاقتصادية، وتضييق الخناق على الشركات، وإعادة صياغة شروط المشاركة في قطاع النفط

[1]-patrice gourdin, op, cit.p5.

وقوانينها، ووضع سقف للإنتاج بدعوى إطالة عمر الاحتياطات، سببا في التصادم مع السياسة الأمريكية مما جعل من حادثة لوكربي سببا مناسبا لفرض عقوبات أمريكية ودولية على ليبيا لعدة سنوات.[1]

واتضح اهتمام الولايات المتحدة بالنفط الليبي، عندما رفعت العقوبات عن ليبيا، وفي ديسمبر 2004، انعقد المنتدى السنوي الثالث بعنوان"منتدى النفط و الغاز الأفريقي" في "هيومن رايتس" حيث لم ينسى المنظمون دعوة قائد قسم المصالح الليبية، في الولايات المتحدة الأمريكية السيد "علي سليمان العوجلي" وذلك من أجل دراسة سبل تعزيز وجود الشركات الأمريكية في قطاع الطاقة في إفريقيا، التي تمثل منطقة مصالح إستراتيجية متزايدة، كما وجود السيد عوجلي، يعتبر ذا أهمية بالغة بعد 18 سنة من غياب الشركات الأمريكية على ليبيا، نتيجة العقوبات المفروضة عليها طوال تلك المدة، وبنهاية عام 2005 تم منح 11 قسم من بين الأقسام 15 الأولى، لحقبة ما بعد العقوبات التي عرضتها الشركة الوطنية الليبية إلى شركات أمريكية، منها "سيفرون"، "تالكسادو" و"أكسدنتال بتروليوم".[2]

وبحلول عام 2009 أصبح ممكنا الحديث عن نظام القذافي، على أنه من الممكن إعادة تأهيله والتعامل معه، وأصبحت ليبيا عضوا بمجلس الأمن الدولي، وقبله بمجلس حقوق الإنسان ولقيت ترحيبا غربيا لا بأس به. لهذا سعت الإدارة الأمريكية مدعومة بالشركات النفطية، لجعل الكونغرس يسمح بتجديد نشاط شركات النفط في ليبيا ، لما لهذا الأخير من قيمة بالغة الأهمية بالنسبة للغرب.[3]

وبالتالي يمكن حسر أهم الأسباب، التي دعت الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل لإسقاط القذافي في العامل الاقتصادي، حيث أن نفوذ القذافي الواسع في إفريقيا، وحجم الاستثمارات الليبية الكبيرة في هذه القارة، جعل منها منافسا قويا للولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى غناء ليبيا بالنفط العالي الجودة الذي وصل إلى 47 مليار برميل، والغاز الخفيف الذي بلغ 150 مليار متر مكعب، المتميز بالجودة العالية، كلها أسباب جعلت من ليبيا ملاذ القوى الدولية[4].

قامت فرنسا هي الأخرى بدعم أمريكي، بحملة لاستصدار قرار من شأنه إطاحة نظام القذافي، عن طريق القوة العسكرية المتمثلة في حلف الناتو، وذلك بسبب عدم حصول فرنسا على عقود نفطية من جانب ليبيا، وبعد مماطلة القذافي في الموافقة على العقود مع فرنسا، قام ساركوزي باستغلال الفرصة

---

[1]- يوسف محمد الصواني، ***مرجع سابق***، ص. 10.

[2]- فليب سبال لوبيز، ***الجغرافيا السياسية للبترول***، ترجمة: نداه الصليبي الطويل (ابوظبي: كلمة للطباعة والنشر، ط1، 2013) ص. ص 176-178.

[3]- يوسف الصواني، ***نفس المرجع***، ص11.

[4]- أحمد سليم عبد الله، ***دور السياسة الأمريكية في التحولات الديموقراطية في المنطقة العربية***، رسالة ماجستير في العلوم السياسية (جامعة الشرق الأوسط،:كلية العلوم السياسية، 2013-2014)، ص. 114.

لإسقاط نظام القذافي، على الرغم من أن القذافي ليس الدكتاتور الوحيد في المنطقة، إلا أن وصول المفاوضات الاقتصادية مع القذافي إلى طريق مسدود، دفع ساركوزي بالمطالبة لإسقاط الرئيس الليبي وصدر القرار من مجلس الأمن 1970 و 1973 بتاريخ 19 مارس 2011، وقد ورد في القرار بأن الجماهيرية الليبية، تشكل تهديدا على السلم و الأمن الدوليين.[1]

المطلب الثالث: الأهداف الأمنية من وراء تدخل الناتو في ليبيا

بعد الحرب العالمية الثانية، برز اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة العربية، حيث أنها كانت تسعى للحفاظ على إبقاء الاستقرار السياسي، في الأنظمة السياسية العربية الموالية لسياستها، وتعتبر ليبيا واحدة من هذه الدول، التي كانت موقع استهداف للولايات المتحدة الأمريكية، حيث قامت بنشر قواعد عسكرية أمريكية فيها، بذريعة الدفاع عنها لكن سرعان ما تطورت هذه الأهداف إلى أبعد من ذلك، حيث ظهر مشروع برنارد لويس، القاضي بتجزئة دول المشرق الأوسط ومن الدول التي نص عليها هذا المشروع دولة ليبيا[2].

وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001، تعهدت إدارة بوش بإعادة توجيه السياسة الأمريكية، نحو فكرة مواجهة الإرهاب، حيث اتهمت الولايات المتحدة الأمريكية، السياسة الليبية بتدعيمها للإرهاب، وذلك على المستويين الإقليمي والدولي، من خلال إنشاء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتوفير ملاذ آمن للجماعات الإرهابية، مدعمة موقفها بحادثة "لوكربي" عام 1988التي اتضح أن إرهابيين ذو جنسية ليبية هما من قام بتفجير الطائرة فوق قرية لوكربي.[3]

ومع تأزم الوضع في ليبيا سنة 2011 وانتشار الجماعات المسلحة، أصبح تمدد "داعش" إلى ليبيا واقعا لا مفر منه، حيث تصاعد تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، وتنامت الجماعات المرتبطة بالسلفية الجهادية، جراء الفوضى السائدة في ليبيا، مما استدعى تدخل حلف الناتو بذريعة مسؤولية حماية المدنيين الليبيين من قوات النظام.[4]

وتجدر الإشارة إلى أن، أهداف التدخل تقتصر فقط على إحلال الأمن، و إنما الهدف الخفي والأكثر أهمية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، تمثل في حماية إسرائيل، و التي تعتبر بمثابة استثمار

---

[1]- أحمد سليم عبد الله،**مرجع سابق** ،ص .110.

[2]- ***نفس المرجع***، ص. 25.

[3]-yonah alexandre, "magreb and sahel terrorism", ***international center for terrorism studies at the potomac institute for policy studies***, (january 2010),p.20.

[4]- معتز الخطيب وآخرون،" تنظيم الدولة الإسلامية: النشأة، التأثير، المستقبل، ملفات" (قطر: ***مركز الجزيرة للدراسات*** ، نوفمبر 2014).

استراتيجي على المدى البعيد، و القريب بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن الولايات المتحدة وفرنسا، قامتا بمساندة كل من أنظمة بن علي في تونس ومبارك في مصر، ذلك لأنها معروفة بتعاونها مع إسرائيل، في حين أنها أيدت المعارضة من البداية اتجاه نظام القذافي وذلك لعدائه اتجاهها.

وما كان يقلق الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه الوضع السائد في ليبيا قبل سقوط نظام القذافي، هو بروز محور مناهض لإسرائيل، يضم كل من الجزائر، تونس، ليبيا إضافة إلى وصول الإسلاميين إلى الحكم في كل من تونس ومصر، لذلك كان التصدي للنظام الليبي السابق، ومنعه من الاستمرار أمرا ضروريا.[1]

ومنه يمكن القول انه حسب النظرية الواقعية، فالدوافع الرئيسية وراء قرارات الدول بالتدخل في ليبيا راجعة إلى التهديد المتصور لمصلحتها الوطنية، سواء كانت متعلقة بسلامة أراضيها أو مواطنيها، و هو ما يتجسد في تمدد خطر "داعش"،إضافة إلى الهجرة غير الشرعية والتدفقات الهائلة للاجئين أو اقتصادها الذي يتمحور حول استغلال مورد طبيعي ذي أهمية رئيسة، يتمثل في النفط الليبي العالي الجودة.[2]

المبحث الثالث: المواقف الدولية من الأزمة الليبية

لم تشهد الأزمة الليبية مسارا واحدا، بل عرفت محطات عدة، وعليه سنتطرق إلى ردود الفعل الدولية منذ الانتفاضة الليبية، إلى غاية سقوط القذافي، و هنا سنركز على المرحلة الأولى من الأزمة منذ بدايتها إلى غاية سقوط القذافي، و هذا لأن ليبيا في تلك الفترة عرفت حسما من أغلب الدول و المنظمات على ضرورة التدخل العسكري تحت غطاء حلف شمال الأطلسي (الناتو).

المطلب الأول: مواقف الدول من الأزمة الليبية

في البداية كانت الردود الدولية على ما يجري في ليبيا مترددة إلى حد كبير،وذلك على الأرجح خوفاً من تأزم العلاقة مع النظام الليبي، إن استطاع إعادة السيطرة على الوضع، ولكن بعد ارتفاع عدد الضحايا والتعتيم الإعلامي من قبل السلطات الليبية، أدانت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة السلطات الليبية التي قامت بأعمال القمع ضد المحتجين المطالبين بالديمقراطية.

[1] - michel collon, **comprendre la guerre en Libye**-2-3investing action,p.2 disponible sur : http://www.investigaction.net/Comprendre-la-guerre-en-Libye/ date de consultation : 13/30/2017à 23 :20.

[2] - جيسون دافيدسون، **فرنسا وبريطانيا و التدخل في ليبيا تحليل متكامل** (مركز الإمارات للبحوث الإستراتيجية، ع.134)، ص.10.

➢ **أولا: مواقف الدول الغربية**

- **موقف فرنسا من الأزمة الليبية:**

وبشأن الموقف الفرنسي فقد صرح "نيكولا ساركوزي" في 21 فيفري، بأن فرنسا تدين الاستخدام غير المقبول للقوة ضد المتظاهرين في ليبيا، وطالب بالوقف الفوري لأعمال العنف, ودعا إلى حل سياسي يحقق الديمقراطية والحرية، وفي 25 فيفري صرح ساركوزي قائلاً" السيد القذافي يجب أن يرحل"، وأضاف فيما يتعلق بتدخل عسكري، "ستنظر فرنسا في أي مبادرة من هذا النوع بحذر وتحفظ بالغين" ما يؤكد نية فرنسا وحلفائها في تشكيل جبهة عريضة، من اجل التدخل العسكري، وهو ما تم فعلا.[1] و في الأخير يمكن القول أن فرنسا، ظهرت و كأنها تحاول جر نظرائها الغربيين و الأوروبيين، و كل من له شأن في التطورات الليبية وراءها ، وذلك من أجل حشد المواقف لدعم الثوار الليبيين المعارضين للقذافي، وهكذا تبلور الموقف الفرنسي عبر دور مجلس الأمن للأمم المتحدة، الذي أتى بالقرارين 1970و 1973 القاضيين بحماية المدنيين من ضربات القذافي.[2]

- **موقف ألمانيا من الأزمة الليبية:**

رغم معارضتها للحل العسكري في ليبيا، إلا أن المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل" كانت أول من انتقد خطاب الزعيم الليبي الأول، في 22 فيفري 2011 حيث وصفت ميركل الخطاب، بأنه مخيف لما تضمنه من إعلان القذافي الحرب بشكل صريح على شعبه ، وأكدت أن بلادها ستؤيد فرض عقوبات على النظام الليبي، إذا لم يتوقف عن استخدام العنف ضد المتظاهرين.[3] و مع ظهور الأزمة الليبية في بداية،2011 رفضت ألمانيا أن تنجر مع فرنسا، التي كانت تحبذ للتدخل العسكري في ليبيا، و صد سياسية معمر القذافي. ومن المهم هنا الإشارة أن الموقف الألماني، كان واضحا من القضية الليبية، حيث انه اتسم بالرفض، وذلك انطلاقا من فكرة أن سياسة القذافي المتبعة إزاء معارضيه، هي سياسة تعسفية لا مبرر لها و ينبغي إيقافها عند حدها.[4]

---

[1]- خليل سامي ايوب، "موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية" (ع. 3564، 12ديسمبر2011) . نقلا عن موقع: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=285741 تاريخ التصفح:2017/30/15. 23:15.

[2]- هشام الشلوي، "سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه ليبيا"، نقلا عن :http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/5/6/%D8%B3تاريخ التصفح:2017/03/16. 16:21.

[3]- ***نفس المرجع***.

[4]- براء ميكائيل،"اوروبا أمام الثورة الليبية: اتحاد بمواقف متضاربة"، نقلا عن :http://fride.org/descarga/_AlJazeera_Qatar_BM_14_5_11.pdf

- **موقف بريطانيا من الأزمة الليبية:**

لا يكفي التطرق إلى الموقفين الألماني والفرنسي لوحدهما، من أجل فهم مختلف المواقف المطروحة على الساحة الأوروبية اتجاه القضية الليبية، وإنما وجب الإشارة إلى الدور الذي لعبته بريطاني لما لها من خصوصيات، على مستوى الاتحاد الأوروبي، حيث أن بريطانيا لها طموحات بالعودة إلى شمال أفريقيا، عن طريق ليبيا، كما لها مصالح اقتصادية كبرى بليبيا، وتريد لشركاتها ومستثمريها، أن يكون لهم موطئ قدم ببلد به فرص جيدة للاستثمار، ومن هذا المنطلق انصاعت بريطانيا لخطة تحبذ التدخل العسكري في الشؤون الليبية.[1]

- **موقف ايطاليا من الأزمة في ليبيا:**

بالنسبة لإيطاليا فالوضع يشبه بعض الشيء الوضع القائم في فرنسا، إذ أن الآلية الدبلوماسية للبلاد تتبلور عبر قرارات، تعبر عن اعتبارات و قناعات رئيس الوزراء "سيلفيو برلكسوني" الشخصية، ودليل ذلك موقف ايطاليا الأول، حينما صرح" برلسكوني" بأنه لا ينوي التدخل إزاء الوضع القائم في ليبيا حرصا منه على عدم إحراج القذافي، ويضاف إلى ذلك، الصعوبة التي تواجه " برلسكوني"، لو أنه رفض دعم الاستراتيجية المدعومة من قبل الأمم المتحدة، في ظرف كهذا، ومع العلم بأن القرب الجغرافي لإيطاليا من ليبيا، يوفر لها إمكانية الاستفادة من قواعدها، لتزويد الطائرات المستهدفة لليبيا وضمان مجال انطلاق قريب لها، ومن ثم فقد قرر رئيس الوزراء الايطالي، اعتماد نوع من البراغماتية وفضل كسب الولايات المتحدة و حلفائها، ولو كان ذلك على حساب علاقاته بالعقيد معمر القذافي وتمسكت ايطاليا بموقف يريده أغلبية الأوروبيين.[2]

- **الموقف الأمريكي اتجاه الأزمة:**

اتسم الموقف الأمريكي حيال ما جرى في الأزمة الليبية، بالتأييد للتدخل العسكري المتمثل في حلف الناتو، وقد برز الموقف الأمريكي المؤيد لثورة 17 فيفري، بشكل أكثر وضوحا في قيادة الولايات المتحدة، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية اتخذت هذا الموقف، لأن الشركات النفطية الأمريكية تسعى للحصول على النفط الليبي، حتى و لو كان الثمن تقسيم ليبيا إلى ثلاثة أقاليم، ومن الملاحظ أن الموقف الأمريكي اتسم بالتباين نوعا ما، وهذا لان الولايات المتحدة الأمريكية تهدف أساسا إلى إضعاف قوات القذافي، لا القضاء عليها وهذا لأنها منذ البداية عملت على الموازنة بين مصالحها و الاعتبارات

[1]- هشام الشلوي، ***مرجع سابق.***

[2]- براء ميكائيل، ***مرجع سابق.***

الأخلاقية، الأمر الذي جعل من تحركاتها محدودة لحسم الأوضاع على الأرض عسكريا.[1]ومنه يمكن القول أن الموقف الأمريكي اتسم بالتردد، متأثرا بالمؤسسات و المصالح الأمريكية التي تتجسد في الشركات النفطية الأمريكية، التي ترغب في الوصول إلى ليبيا حتى ولو كان عن طريق إقامة الحرب.[2]

•المواقف الروسية حيال الأزمة الليبية:

صرحت روسيا في أكثر من مناسبة أنها لن توافق على أي قرار تدخل دولي في ليبيا، وهذا لان أي تدخل عسكري في ليبيا، سيدخلها في حرب أهلية، وحاولت روسيا منع صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973، الذي فرض منطقة حظر جوي على ليبيا، إضافة إلى فرضه عقوبات على نظام القذافي وامتنعت عن التصويت لصالح القرار، لكنها لم تستطع نظرا للإجماع الدولي، و لكونه جاء تحت مبدأ التدخل الإنساني و حماية المدنيين، ثم اضطرت لاحقا لإعلان التزامها به، ولم تقطع علاقاتها مع القذافي مقابل انتقاد معرضيها و التشكيك بقدراتها و نواياها، وقد تلقى الرئيس" ميدفيديف" انتقادات حادة من طرف رئيس الوزراء الروسي" فلاديمير بوتين"، لعدم استخدامه حق النقض (الفيتو) لمنع صدور القرار الدولي، حيث اعتبر بوتين القرار" خاسرا"، واعتبر عمليات الناتو "حربا صليبية بالفعل كما حاولت روسيا القيام بالوساطة ما بين القذافي و المجلس الانتقالي الليبي لكنها لم تنجح.[3]

• الموقف التركي حيال الأزمة الليبية:

لم تصدر تركيا، خلال الأسابيع الأولى من الثورة الليبية، أي موقف رسمي يحدّد خياراتها تجاه أحد الطرفين، فقد انتهجتْ مبدأ"عدم إنتاج ردّ فعل" في تعاملها مع الأزمة الليبية، ورغم مساندة جمهور حزب العدالة والتنمية حركة 17 فبراير، إلاّ أنّ ذلك لم يجعل حكومة حزب العدالة والتنمية تتوافق مع الحملة السّياسية ضدّ نظام القذافي خاصّة بعد المجازر التي تم ارتكابها بحقّ الشعب الليبي، ذلك لانعكاس التوجّه التركي على العلاقات مع ليبيا، حيث وصل مستوى التّبادل التجاري بينهما عام 2010 إلى 9,8 مليار دولار، وأعلنت ليبيا أنها ستقدّم استثمارات بقيمة 100 مليار دولار للشّركات التركية حتى عام 2013، وأعلنت عن استثمارات في قطاع التشييد وصلت قيمتها إلى 15 مليار دولار، تمّ منحها

---

[1]- عمر كوش، "الإدارة الأمريكية و مراكز الدراسات..الاختلاف حول الموقف في ليبيا"، ***الاقتصادية***، (ع.6395، 17 مارس2017)، نقلا عن:

http://www.aleqt.com/2011/04/15/article_526775.html تاريخ التصفح: 2017/03/17. 17:91.

[2]- أحمد خليف عفيف،"الثورة الليبية شباط 2011-2013 الخصوصية وتحديات المرحلة الانتقالية"، ***دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية***، (م.42، ع.3، 2015).

[3]- عمر كوش، "تساؤلات عدة من الموقف الروسي من ثورات الربيع العربي"، ***الاقتصادية*** (ع.6542، 17مارس2017)نقلا عن موقع: http://www.aleqt.com/2011/09/09/article_578096.html تاريخ التصفح: 2017/03/17. 20:30.

للشركات التركية في هذا المجال. ومنذ عام 2010 دخل حيز التنفيذ 160 مشروعاً استثماريّاً تركيّاً في ليبيا[1].

ثانيا: مواقف الدول العربية

•موقف الجزائر من الأزمة الليبية:

كان موقف الجزائر منذ البداية معروفا، فالجزائر ظلت تراقب ما يحدث في ليبيا من بعيد، وظل موقفها محكوما بجملة من المبادئ، وفي مقدمتها مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار، كما أكدت على أن الحل بخصوص الأزمة الليبية يجب أن يكون بين الفرقاء الليبيين، كما أن الجزائر دعت إلى لم شمل الليبيين ودعت إلى ضرورة وقف إطلاق النار.

ويبقى أبرز موقف للجزائر بخصوص الأزمة الليبية هو رفض أي تدخل أجنبي و الحرص على الوحدة الليبية بحكمها دولة من دول الجوار، وأي تهديد على أمن ليبيا يمثل تهديد لأمن الجزائر.[2]

كانت موريتانيا متحفظة عن التدخل في الأزمة الليبية ، إلا أنها و بضغط من الأحزاب السياسية لضرورة إبداء موقفها من الوضع في ليبيا ، قالت بواجب تروي الأطراف المتنازعة و العمل على إيجاد حل سلمي للازمة ، حيث قامت بالتعبير عن موقفها اتجاه الأزمة الليبية، برسالة أشارة لجهود الاتحاد الإفريقي حيث طالبت فيها الاتحاد الإفريقي بالتحرك السريع، لوقف هذه الحرب التي خلفت عكس ما دمارا و هلعا في ليبيا.[3]

• موقف مصر من الأزمة الليبية:

اتسم الموقف المصري بمعارضة التدخل الدولي في ليبيا، حيث أن مصر أكدت أن استقرار ليبيا ووحداتها و سلامة أراضيها، أمر وثيق الصلة بالأمن القومي المصري، وتعده خطأ أحمر لا تقبل المساس

---

[1]- "الموقف التركي من الثورة الليبية"، ***المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات*** (18 مارس2011)، نقلا عن: http://www.dohainstitute.org/release/3e8c7bcc-ac22-4b15-bece-66e1eb3fcbc3 تاريخ التصفح: 2017/05/15. 22:36.

[2]- عباس بوغالم، **الملتقى الدولي**:"ليبيا بعد أربعة سنوات من الثورة: الحصيلة، المألات وسبل الخروج من الأزمة" (تونس: 2-3 جوان 2015).ص. 172.

[3]- "المبادرة الموريتانية لمواجهة العدوان على ليبيا"، نقلا عن الموقع الالكتروني: http://www.moheet.com تاريخ التصفح: 2017/3/19. 17:20.

به، وهذا يدل على أن مصر تسعى لان تكون ليبيا دولة موحدة، إذ أنها ترفض تقسيم ليبيا شأنها شأن بقية الدول الإفريقية، وذلك لما تحمل عملية التقسيم من تداعيات على دول الجوار الإفريقي.[1]

المطلب الثاني: مواقف المنظمات الدولية الحكومية اتجاه الأزمة في ليبيا

توالت ردود أفعال المنظمات الدولية عقب مواجهة القذافي للانتفاضة السلمية التي خرجت فيها الجماهير الليبية للتعبير عن احتياجاتها ، تارة داعمة للقذافي وتارة للمجلس الوطني الانتقالي الممثل الشرعي للسلطة الليبية.

•مواقف الإتحاد الإفريقي:

تميز الموقف الإفريقي منذ بداية الأزمة، بالرفض لأي تدخل عسكري خارجي في ليبيا، حتى أن الاتحاد الإفريقي امتنع عن توجيه إدانات للقذافي ، إضافة إلى انه لم يقم بتقديم مذكرة للمجتمع الدوليكما فعلت جامعة الدول العربية. فالاتحاد الإفريقي قام بطرح مبادرته التي عرفت ب (خارطة الطريق الإفريقية)في محاولة منه لوضع حد للوضع المتأزم في ليبيا قام، والتي جاءت بعد تشكيل الاتحاد الإفريقي لجنة خماسية، مؤلفة من خمسة دول افريقية(موريتانيا، جنوب إفريقيا، مالي، الكونغو، أوغندا) حيث تمكنت تلك اللجنة، من صياغة مبادرة شددت فيها على ضرورة الوقف الفوري لكل الإعمال العدائية، و فتح حوار بين الأطراف الليبية، وضمان إدارة جامعة لمرحلة انتقالية، تقود لتبني إصلاحات سياسية تستجيب لتطلعات الشعب الليبي.[2]

•موقف جامعة الدول العربية:

دعت الجامعة إلى الوقف الفوري لكافة أعمال العنف، وعدم استخدام القوة العسكرية ضد المظاهرات السلمية، حيث انطلقت من قراراتها ومبادراتها بشأن الحالة الليبية، من دوافع إنسانية مع تجاهل تام للأسس القانونية، الحاكمة في ميثاق الجامعة العربية، وفي عدة وثائق و مرجعيات عربية أخرى تتضمن الالتزام بإبقاء الخلافات العربية داخل المظلة العربية. و بتاريخ 2 مارس2011 صدر قرار رقم

[1]- منى حسين عبيد، "أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا"، ***دراسات دولية*** (ع. 51)، ص42.

[2]- السيد علي ابو فرحة، هل تلتفت افريقيا الى المشكلات العربية (25 سبتمر 2016)، نقلا عن:
http://www.qiraatafrican.com/home/new/%D9%87%D9%84-%D8%AA% تاريخ التصفح: 22:50 .2017/05/15

"7298"[1] بشان الأوضاع في ليبيا، يتناول القرار التنديد بالجرائم المرتكبة ضد التظاهرات الشعبية السلمية في مدن ليبيا، والدعوة مجددا لوقف إطلاق النار وأعمال العنف ضد المدنيين .

وفي 12 مارس 2011 جاء القرار 7360الذي طالب مجلس الأمن تحمل مسؤولياته، اتجاه تدهور الأوضاع في ليبيا، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بفرض منطقة حظر جوي على حركة الطيران العسكري الليبي، وإقامة منطقة آمنة أينما وقع القصف، من شأنها توفير الحماية للمدنيين الليبيين، إضافة إلى التعاون مع المجلس الانتقالي الليبي وتوفير الدعم الكامل للشعب الليبي. [2]

- **مواقف الاتحاد الأوروبي من الأزمة الليبية:**

يعد موقف الاتحاد الأوروبي من التطورات الليبية، دليلا على محدودية المفهوم القاضي باتفاق الغرب المسبق، على تطوير استراتيجية جماعية إزاء المنطقة العربية بشكل عام، كما أن السياسة الخارجية الأوروبية قائمة على مبدأ ضمان أمن إسرائيل، بدت التطورات الليبية وكأنها مرآة عكست، حجم الفجوة الكبيرة القائمة بين العديد من الدول الغربية، بشكل عام والأوروبية بشكل خاص،ولعل المسار الذي قاد كلا من فرنسا وألمانيا إلى محاولة التعامل بشكل ملائم مع الأزمة الليبية، يعد من أفضل المؤشرات على هذا الواقع، كما تجدر الإشارة،إلى أن موقف الاتحاد الأوروبي، من الأوضاع في ليبيا اتسم بالفزع ذلك أن الوضع في ليبيا، يمثل تهديدا للأوروبيين بسبب وجود تنظيمات جهادية وتصدير هجرة غير شرعية[3].

- **موقف مجلس الأمن:**

تجسدت مواقف مجلس الأمن نتيجة للثورات العربية، وجاءت من أجل أن تعكس مواقف الأطراف الدولية الكبرى من الثورات، ظهرت مواقف أعضائه كما يلي:

- توظيف الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا مجلس الأمن، لتحقيق مكاسب إستراتيجية على صعيد النظام الدولي، خاصة من خلال إبراز تفوق القوة العسكرية الأمريكية، وإزاحة روسيا من احد المواقع المهمة بالنسبة لها، سواء إذا تعلق الأمر بأسطولها في المتوسط أو بالنسبة لبيع الأسلحة، بحكم أن روسيا كانت اكبر موردي السلاح للجيش الليبي، فضلا عن تحقيق مكاسب اقتصادية مباشرة أو غير مباشرة من خلال عقود النفط والغاز وإعادة الأعمار وإعادة تسليح الجيش الليبي.

[1]- قرار الجامعة العربية رقم 7298 (2 مارس2011)، ص.3.

[2]- قرار الجامعة العربية رقم 7360 (12 مارس 2011)، ص6.

[3]- براء ميكائيل، ***مرجع سبق ذكره***.

- سعي الولايات المتحدة الأمريكية و حلفائها، وراء توظيف مجلس الأمن وإضفاء الشرعية الدولية على ما ستتخذه من إجراءات في تعاملها مع الملف الليبي.

وبعد سقوط القذافي، وعلى اثر تصعيد الأزمة بين الأطراف، واتخاذها بعدا سياسيا وامنيا، اصدر مجلس الأمن القرار رقم 2174، والذي نص على الوقف الفوري لإطلاق النار، والقيام بحوار سياسي يشمل جميع الأطراف، وملاحقة المتورطين في الجرائم الحربية، أمام المحكمة الجنائية الدولية.[1]

[1]- مهدي جلاسي، "أزمة الشرعية و الحرب الأهلية:هدم ما تبقى من ليبيا"، نقلا عن الموقع:
https://mena-post.com/2014/08/31/%D8%A3% تاريخ التصفح: 03/20 / 2017 .23:20.

خلاصة الفصل الثاني:

استطعنا من خلال الفصل الثاني استنتاج بعض النقاط الأساسية متمثلة كما يلي:

- ✓ إن ما حدث في ليبيا يشترك في العديد من العناصر و الخصائص، مع ما حصل في بلدان الربيع العربي مثل تونس ومصر، حيث انتفض الشعب الليبي بعد عقود طويلة من حكم الاستبداد وما صاحبها من غياب للعدالة الاجتماعية والتوزيع الغير عادل للثورة، مطالبين برحيل معمر القذافي.
- ✓ تعتبر ليبيا دولة من أغنى الدول في العالم، لاستحواذها على أجود أنواع النفط والذي يمثل الركيزة الأساسية للاقتصاد الليبي، ناهيك عن موقعها الجغرافي كونها تبرز كدولة متوسطية، ومنه فأهمية ليبيا الجيوسياسية بمثابة هدف استراتيجي للدول الأجنبية.
- ✓ قاد الوضع الأمني المتردي في ليبيا مجموعة من المسؤولين إلى تأسيس المجلس الوطني الانتقالي كهيئة رسمية و إطار تنظيمي، من أجل أن يقود المرحلة الانتقالية التي تفضي إلى ديمقراطية لبرالية.
- ✓ مع تأزم الأوضاع في ليبيا واشتداد المواجهة المسلحة بين الثوار و كتائب القذافي تدخل حلف الناتو لقيادة العمليات العسكرية في ليبيا بتفويض من مجلس الأمن الدولي ضمن قرارين 1970 و1973.
- ✓ يمكن حسر أهم الأسباب التي دعت حلف شمال الأطلسي للتدخل لإسقاط نظام معمر القذافي، في العامل الاقتصادي، ومحاولة الدول الغربية في الحصول على أكبر قدر من العقود النفطية الليبية.

الفصل الثالث

تمهيد:

جاء التدخل الدولي الإنساني في ليبيا، تحت غطاء حلف شمال الأطلسي (الناتو)، بتفويض من مجلس الأمن الدولي، ضمن قراري 1970 و1973 وذلك استجابة لمذكرة قدمتها جامعة الدول العربية لمجلس الأمن، مطالبة فيها المجتمع الدولي لان يتحرك لوقف الانتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها المدنيون الليبيون من قبل قوات النظام.

فتح هاذين القراراتالمجال واسعا أمام دول الحلف لأن تتدخل، في إطار ما يسمى عمليات "فجر الأوديسا" و "الحامي الموحد"، ذلك لمنع القوات الحكومية الليبيةمن مواصلة الهجمات ضد الثوار، وبعد أشهر من الهجوم تم إسقاط النظام الليبي، الأمر الذي كان له جملة من التداعيات على المستويات الثلاث الداخلي، الإقليمي و الدوليومنذ ذلك الحين عرفت ليبيا مرحلة انتقالية، ناهيك عن التحديات التي واجهت عملية إعادة بناء ليبيا.

سنتناول في المبحث الأول أدوار حلف الناتومن حماية المدنيين إلى إسقاط نظام معمر القذافي وسنركز على معرفة ما إذا كان تدخل حلف الناتو، قد انحصر في إطار التفويض الذي منح له ضمن قرار مجلس الأمن رقم 1973، أم تجاوز صلاحيات القرار الأممي، وفي المبحث الثاني سنتعرف على أهم تداعيات تدخل حلف الناتو، حيث سنركز بالدرجة الأولىعلى تداعيات إسقاط نظام القذافي على ليبيا .

المبحث الأول: أدوار حلف "الناتوNATO" بين الأهداف المعلنة و الخفية في ليبيا

مع تفاقم الوضع في ليبيا وتدخل حلف الناتو من أجل حماية المدنيين، أذن المجتمع الدولي باستخدام القوة كجزء من عمليات عسكرية في ليبيا، وهذا لإحياء مفهوم الحرب الإنسانية،* وتجسد الإذن باستخدام القوة ضمن قرار 1973، الذي أصدره مجلس الأمن الدولي، حيث أتاح هذا الأخير كل التدابير اللازمة لوقف انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا، وانتهى الأمر بسقوط نظام الرئيس الليبي "معمر القذافي".

المطلب الأول: الأطر القانونية لتدخل الناتو في ليبيا

يعتبر مجلس الأمن الدولي الجهة المسؤولة عن حفظ السلم و الأمن الدوليين، وذلك طبقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ولمجلس الأمن السلطة القانونية الكاملة للتدخل في حالة ما إذا وقع انتهاك لحقوق الإنسان، حيث أن قراراته تعتبر ملزمة، وهكذا كان الحال بالنسبة للأزمة في ليبيا، فالتدخل جاء في إطار ما قرره مجلس الأمن [1].

عقد مجلس الأمن الدولي اجتماعا طارئا في 25 فيفري 2011، وذلك لمناقشة الأزمة في ليبيا بناء على طلب قدمه "إبراهيم الدباشي" نائب السفير الليبي في بعثة الأمم المتحدة، يتضمن تأييده للمحتجين في ليبيا وضرورة خلع الرئيس الليبي معمر القذافي، ونتج عن هذا الاجتماع استصدار مجلس الأمن قراره رقم 1970، الذي ندد فيه بأعمال العنف المرتكبة من طرف الرئيس الليبي معمر القذافي والمتمثلة في استخدام القوة ضد المدنيين الليبيين ، بعدها قامت لجنة دولية مستقلة فورا بالتحقيق، في جميع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، التي ارتكبت في الجماهيرية العربية الليبية، بهدف تقصي الحقائق المتعلقة بظروف وقوع تلك الانتهاكات والجرائم المرتكبة. [2]

صدر قرار مجلس الأمن رقم 1970 فعلا بتاريخ 26 فيفري 2011، إذ أعتبر الهجمات التي تعرضت لها الجماهيرية العربية الليبية ضد السكان المدنيين، ترقى إلى مرتبة جرائم ضد الإنسانية، وذلك

---

* أثارت فكرة **الحرب الإنسانية** جدلا و خلافا شديدا في أوساط المجتمع الدولي، فاستخدام مصطلح "إنساني" لتبرير استخدام القوة المسلحة، يثير هذا الموضوع قلق شديد، لكثير من الجهات المهتمة بالمجال الإنساني، التي تؤسس أفعالها على الإتفاق بين الأطراف.أنظر: كورنيليو سوماروغال، "لا توجد حرب إنسانية" ، ورقة بحث عرضت في مؤتمر: ***القانون الدولي الإنساني في منطقة الألفية الثالثة: تقييم الوضع واستشراف المستقبل*** (جنيف: أكتوبر 1999)، نقلا عن موقع: http://www.horizons-et-debats.ch/9-10/cier/pas%20de%guerre9020humanitaire.htm تاريخ التصفح: 2017/03/22. 1:17.

[1]- مجلس الأمن للأمم المتحدة نقلا عن موقع :www.un.org/ar/sc/.

[2]-تقرير الشرق الأوسط رقم:107 حول، "الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط فهم الصراع الليبي " (جوان2011) ص.26.

أن هذه الهجمات وانتهاكات حقوق الإنسان، التي ارتكبت في الأراضي الليبية، أجبرت آلاف السكان المدنيين والعمال المهاجرين إلى الفرار، مما زاد من نسبة اللاجئين إلى دول الجوار، والى الدول الأوروبية.[1]

كما شدد مجلس الأمن في قراره 1970، على ضرورة محاسبة المسؤولين، عن الهجمات الموجهة ضد الليبيين، والمقصود هنا القوات الأمنية الموالية للنظام الليبي، كمطالب وقف أعمال العنف على الفور، وأكد على إتحاد خطوات من شأنها تلبية المطالب المشروعة للسكان الليبيين،وذلك من خلال مطالبة السلطات الليبية القيام بما يلي:[2]

- التحلي بأقصى درجات ضبط النفس، واحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والسماح بدخول مراقبي حقوق الإنسان الدوليين البلاد فورا.
- ضرورة ضمان سلامة وأمن الرعايا الأجانب وأموالهم والتسهيل من إجراءات الرحيل لمن يرغب منهم مغادرة الأراضي الليبية.
- ضمان مرور الإمدادات الإنسانية والطبية ووكالات الإغاثة الإنسانية وعمالها، مرورا آمنا إلى داخل الأراضي الليبية.
- رفع القيود المفروضة على وسائل الإعلام بجميع أشكالها.
- مطالبة جميع الدول الأعضاء التعاون قدر الإمكان، من أجل إجلاء الرعايا الأجانب الراغبين في مغادرة الأراضي الليبية.

كما قام مجلس الأمن الدولي بإحالة الوضع القائم في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية، منذ 15 فيفري ،2011 حيث دعا السلطات الليبية لأن تتعاون تعاونا كاملا مع المحكمة الجنائية الدولية، وتقدم لها ما يلزمها من المساعدات اللازمة.

ومن العقوبات التي فرضها مجلس الأمن الدولي على الجماهيرية العربية الليبية نذكر ما يلي:

1-حظر الأسلحة:[3]

- منع بيع جميع أنواع الأسلحة وما يتصل بها من عتاد، ومنع نقلها بشكل مباشر أو غير مباشر الى الأراضي الليبية.

---

[1]- قرار مجلس الأمن رقم ،1970 الصادر في 26 فيفري 2011 بخصوص الحالة في ليبيا، ص. 2.

[2]- ***نفس المرجع***، ص. 3.

[3]- ***نفس المرجع***، ص.4.

- منع توفير المساعدة التقنية والتدريب والمساعدة المالية وكل ما له علاقة بالأنشطة العسكرية إلا في حالة ما إذا تم استخدامها لأغراض إنسانية وقائية وذلك طبقا للمادة 24 من هذا القرار.

-منع جميع الدول الأعضاء من شراء جميع أصناف الأسلحة وما يتصل بها من عتاد، من الجماهيرية العربية الليبية، مع كف هذه الأخيرة عن تصدير الأسلحة.

2- حظر السفر:[1]

جاء حظر السفر عن طريق منع الأفراد الذين عينتهم اللجنة المنشأة وفقا للفقرة 24 من هذا القرار من دخول أو عبور الأراضي الليبية إلا في حالة ما إذا:

- كان السفر تبرره ضرورة إنسانية.

- أن يكون الدخول أو العبور للقيام بإجراءات قضائية.

- إذا كان الحظر من شأنه إحلال السلام وتحقيق المصالحة الوطنية و الاستقرار في ليبيا.

3- تجميد الأصول المالية و الموارد الاقتصادية:

تم بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1790 اتخاذ مجموعة من التدابير المتعلقة بتجميد الأصول المالية و الموارد الاقتصادية كما يلي:

- تجميد جميع الأموال و الموارد الاقتصادية الموجودة في الخارج، والتي يتحكم فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، العقيد معمر القذافي وأفراد عائلته والأشخاص الدين يعملون باسمهم .

- عدم إتاحة أي أموال أو أصول مالية أو موارد اقتصادية لذات الأشخاص المعنيين بالقرار.

- إتاحة الأصول التي جرى تجميدها لشعب الجماهيرية العربية الليبية، في مرحلة لاحقة وذلك طبقا للأحكام الفقرة 17 من القرار.

4- المساعدة الإنسانية:

دعا مجلس الأمن الدولي جميع الدول الأعضاء، إلى أن تقوم بدعم عودة الوكالات الإنسانية إلى الجماهيرية العربية الليبية، مع تزويدها بالمساعدات الإنسانية، وانتهى القرار بتأكيده على أنه سيواصل

[1]- قرار مجلس الأمن رقم 1970، ***مرجع سابق***، ص.5.

استعراض الأعمال التي تقوم بها السلطات الليبية، وأنه سيظل على استعداد لاستعراض التدابير الملائمة في هذا القرار. [1]

وفي ذات الخصوص أكد على مسؤولية السلطات الليبية عن حماية السكان الليبيين من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، المتمثلة في الاحتجاز التعسفي، الاختفاء القسري والتعذيب، كما أكد على أن الهجمات المنتهجة التي تشن على السكان المدنيين في الجماهيرية العربية الليبية قد ترقى إلى مرتبة جرائم ضد الإنسانية.[2]

وإثر عدم استجابة السلطات الليبية للقرار رقم 1970، أعرب مجلس الأمن عن استيائه الشديد لعدم امتثال السلطات الليبية لقراره، كما أعرب عن قلقه البالغ إزاء تدهور الأوضاع، وتصاعد العنف وزيادة حصيلة الخسائر في صفوف المدنيين الليبيين.

وبتاريخ 18 مارس 2011 أصدر مجلس الأمن قراره رقم 1973، نتيجة الأوضاع الأمنية والإنسانية المتردية في ليبيا، وتفاقم الخسائر الفادحة في صفوف المدنيين الليبيين، حيث اعتبرت الحالة التي وصلت لها ليبيا تهديدا للأمن و السلم الدوليين، وعليه اعتمد مجلس الأمن القرار 1973 المتضمن الإذن باستخدام القوة في ليبيا.

وفي حين امتنعت ألمانيا والبرازيل وروسيا والصين والهند عن التصويت، نال قرار 1973 الذي قامت بصياغته فرنسا و الولايات المتحدة تأييد عشرة أصوات من بين 15 صوتا، وتمثلت في البوسنة والهرسك، البرتغال، جنوب إفريقيا، الغابون، فرنسا، كولومبا، لبنان، المملكة المتحدة، نيجيريا، الولايات المتحدة الأمريكية.[3]

كما دعا القرار 1973 إلى ضرورة حماية المدنيين الليبيين، ووقف فوري لإطلاق النار، وأذن للدول الأعضاء التي تتصرف على الصعيد الوطني أو عن طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية، بأن تتخذ جميع التدابير الضرورية لحماية المدنيين، وذلك بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة مع استبعاد أي احتلال أجنبي للأراضي الليبية.

---

[1]- قرار مجلس الأمن رقم 1970، **مرجع سابق**، ص ص.5-9.

[2]- **نفس المرجع**، ص. 2.

[3]- برونو بومييه، "استخدام القوة لحماية المدنيين والعمل الإنساني: حالة ليبيا و ما بعدها"، ***المجلة الدولية للصليب الأحمر***(ع.884،م.93، سبتمبر 2011)، ص.2.

وعليه سمح القرار رقم 1973 للدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة، لتنفيذ حظر الطيران في المجال الجوي الليبي، وذلك بحظر جميع الرحلات الجوية في المجال الجوي للجماهيرية العربية الليبية من أجل حماية المدنيين الليبيين، كما أن نص القرار عزز حظر الأسلحة بالإضافة إلى تجميد الأصول المالية الليبية .[1]

ومع تطور العمليات العسكرية في الجماهيرية العربية الليبية، واتساع فكرة حماية المدنيين الليبيين اتضح أن قوات حلف شمال الأطلسي، كانت تهدف إلى دعم القوات المعارضة لنظام معمر القذافي، التي قام بتجميدها المجلس الوطني الانتقالي، وذلك بغرض إلحاق الهزيمة بالنظام الليبي.[2]

ومنه نستنتج جملة من الملاحظات حول قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973، الذي أضفى الشرعية على تدخل قوات حلف الناتو في ليبيا:

- تناقض مبررات قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973، حيث أتضح أنه يجمع بين الأهداف الإنسانية المتمثلة في حماية المدنيين الليبيين، والاعتبارات السياسية التي تتجسد في دعم مطالب الشعب الليبي المتمثلة في إسقاط نظام معمر القذافي.
- استعمال القوة العسكرية كذريعة لحماية المدنيين المتظاهرين، وتخليصهم من الرئيس معمر القذافي، مما تسبب في حدوث مجازر دموية، وهو ما يتناقض تماما مع حماية حقوق الإنسان.

المطلب الثاني: انحراف حلف الناتو عن التفويض الذي منحه القرار 1973

برر الرئيس الأمريكي "اوباما" التدخل الأمريكي في ليبيا، رغم التحفظات التي قدمتها وزارة الدفاع الأمريكية، قائلا: " اليوم نحن جزء من تحالف عريض، نحن نستجيب لمطالب شعب يتعرض للخطر، لأننا نعمل لمصالح الولايات المتحدة في العالم".

وعند زيادة منتقدي الرئيس الأمريكي اوباما، لما قام به من عمليات عسكرية ضد نظام معمر القذافي، وجد أنه ملزم لأن يمارس الضغط على الحلفاء، لكي يتولوا مهام أكبر و أوسع في العمليات العسكرية التي نفذها حلف الناتو في ليبيا.[3]

أطلقت الدول المشاركة في تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973، عدة أسماء للعمليات العسكرية في الجماهيرية العربية الليبية، حيث أطلقت عليها الولايات الأمريكية المتحدة إسم "فجر

[1]- قرار مجلس الأمن رقم 1973 الصادر بتاريخ 17 مارس 2011، ص. 4-6.

[2]- برونو بوميه، ***مرجع سابق***، ص.5.

[3]- أحمد خليف عنيف، ***مرجع سبق ذكره***، ص.96.

الاوديسا" (Odessey Dawn)، كما أطلقت عليها فرنسا اسم "هرمتان" (harmattan)، في حين أطلقت عليها بريطانيا اسم عملية "ايلامي" (Ellamy)، انطلقت فعليا هذه العمليات في 19 مارس 2011 في بنغازي[1]، فبينما كانت قوات القذافي تقترب من المدينة، قامت فرنسا بشن هجوم جوي على قوات القذافي ومنعتها من التقدم[2]، وحظي الاسم الأمريكي "فجر الاوديسا" للهجمات في ليبيا بالقسط الأكبر من الترويج الإعلامي، وهو ما يوضح أهمية دور الولايات المتحدة الأمريكية في تنفيذ العمليات العسكرية، كما إن واشنطن أطلقت اسم فجر الاوديسا على عملياتها العسكرية في ليبيا لمحاولة إضفاء طابع ايجابي على هذه الأخيرة.[3]

[1]-Congressional Research Service, ***operations Odessey Dawn Libya, background and issues for congress***, (28 March 2011), p.25.

[2]- يوسف محمد الصواني، ريكاردو رينيه لا ريمونت، ***مرجع سبق ذكره***، ص.125.

[3]- "الاوديسا...اسم حالم لعمليات عسكرية"، نقلا عن:

http://www.aljazeera.net/news/arabic/2011/3/21/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%، تاريخ التصفح 2017/03/25. 22:19.

خريطة (03) : توضح ضربات قوات حلف الناتو في ليبيا.

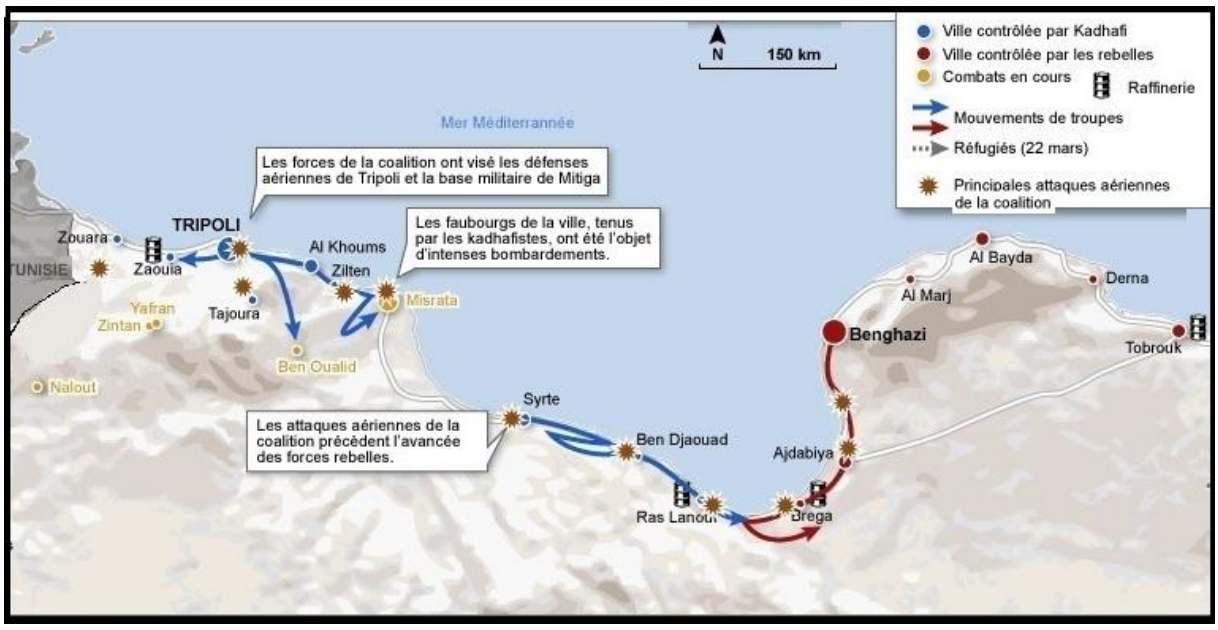

المصدر :carte des combats en Libye,
disponible sur le site :*http://www.lemonde.fr/afrique/infographie/2011/03/08/carte-de-situation-en-lybie_1490269_3212.html* تاريخ التصفح: 2017/03/26. 20:17

وفي تاريخ 31 مارس 2011 تولى حلف شمال الأطلسي (الناتو) قيادة كافة العمليات العسكرية في ليبيا، التي تجاوزت مضمون القرارات الدولية باستهدافها المدنيين و الثوار، ضمن عملية سميت ب "الحامي الموحد" (Unified protector)قامت بتنفيذها 18 دولة من أعضاء الحلف منها بلجيكا، كندا، ايطاليا، هولندا، النرويج، السويد، بلغاريا، تركيا، المملكة المتحدة، اليونان، رومانيا، اسبانيا ومن الشرق الأوسط قطر، الإمارات و الأردن أما أكثر الدول مشاركة في هذه العملية هي فرنسا و بريطانيا اللتان لقيتا الدعم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

اعتبرت عملية "الحامي الموحد" حملة الناتو الجوية الأولى في تاريخ الحلف التي استخدم فيها احد أطراف النزاع ذخائر موجهة بدقة، وتضمنت حملة الناتو تحت اسم "الحامي الموحد" العمليات التالية:

- 17939 طلعة جوية مسلحة في ليبيا بين 31 مارس 2011 و 31 أكتوبر 2011، نفذت 17314 طلعة منها باستخدام طائرات ثابتة الجناحين، و375 باستخدام الهيلوكوبترو 250 باستخدام مركبات جوية و طائرات بدون طيار.

- استخدام 7642 سلاح جو- أرض جميعها موجهة بدقة، 3644 موجهة بالليزر و 2844 موجهة بنظام تحديد المواقع الجغرافية، و1150 سلاح إطلاق مباشر موجه بدقة مثل صواريخ هيلفاير.
- إطلاق قرابة 470 قذيفة من سلاح البحرية.
- إطلاق 110 صاروخ توماهوك من السفن.[1]

انتهت عمليات حلف الناتو العسكرية في ليبيا المسماة ب" الحامي الموحد"، يوم31 أكتوبر 2011، حيث تسببت في انتهاكات جسيمة، في صفوف المدنيين الليبيين، نتج عنها زيادة حصيلة الضحايا من جهة، وكثرة المتشردين داخليا من جهة أخرى، وبهذا تحولت عمليات حلف شمال الأطلسي من حماية المدنيين الليبيين، إلى تأييد المعارضة إذ أصبح حلف الناتو يمثل سلاحها الجوي.[2]

وما يمكن ملاحظته أن الغرض من تفويض مجلس الأمن، لتدخل حلف الناتو ضمن قرار 1973 في البداية كان حماية المدنيين الليبيين، إلا أنه اتضح بعدها أن هدف التدخل أصبح صريحا تدريجيا وهو موت الرئيس معمر القذافي، حيث أنه أصبح يشكل شرطا وضعه الناتو لوقف عملية القصف، كما جاء في تصريح وزير الدفاع الفرنسي "جيرار لونغي"، في مؤتمر صحفي بباريس يوم 15 أبريل 2011، بأن الرئيسين الأمريكي "باراك أوباما" والفرنسي "نيكولا ساكوزي" ورئيس الوزراء البريطاني "دافيد كاميرون" أعلنو أنه لا يمكن تخيل مستقبل ليبيا في وجود معمر القذافي، وهذا ما يوضح تجاوز قرار مجلس الأمن رقم 1973، لأنه لم يتضمن مستقبل ليبيا ولم يتحدث عن إزاحة الرئيس معمر القذافي.

فإذا كان أوباما وساركوزي و كاميرون، قد صرحوا بأن مهمتهم بموجب القرار 1973 هي حماية المدنيين، فإن الأحداث المتتالية في ليبيا أثبتت العكس، وذلك أنه في يوم الخميس 20 أكتوبر،2011 تم ضرب قافلة القذافي المتكونة من 135 سيارة، مدرعة والإمساك به في حين أن القافلة لم تكن تهدد حياة أي مدني ليبي. فالسعي وراء اغتيال القذافي يعني انتهاك التفويض الذي أتاحه القرار 1973 ،من جهة نظر القانون الدولي، بالإضافة إلى أن قصف أماكن مدنية كان بعيدا عن حماية المدنيين.[3]

---

[1]- تقرير اللجنة الدولية، لتقصي انتهاكات القانون الدولي المزعومة في ليبيا، المقدم لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مارس 2012.

[2]- VarumVira and anthony h cordsman,"the libyan uprising : an uncertain trajectory", ***center for strategic and international studies***(20 june 2011), p.7.

[3]- محمد الحرماوي،" مسؤولية الحماية: تقييم تدخل الناتو العسكري في ليبيا"، ***الحوار المتمدن***(ع. 4198، 28 أوت 2013) نقلا عن:http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=375376 تاريخ التصفح:2017/03/29. 00:15.

ومنه يمكن القول أن الناتو قد انتقل من التدخل الإنساني، من أجل تطبيق "مسؤولية الحماية " خلال الأزمة الليبية، إلى تجاوز التفويض الممنوح له في قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973، في ثلاث سياقات متمثلة فيما يلي:

- قصف المدنيين و المباني التي ليست لها علاقة بالأهداف السياسية.
- تزويد ثوار المعارضة بالسلاح و الذخيرة.
- السعي وراء التخلص من الرئيس معمر القذافي والإطاحة بالنظام.

وعليه يمكن اعتبار حرب الناتو على ليبيا، جريمة ترقى إلى مستوى جرائم الحرب، ذلك لما خلفته من خسائر هائلة في صفوف المدنيين الليبيين، جراء قصف المدن، خصوصا في طرابلس العاصمة كما أن حلف الناتو، ألحق أضرارا بالمنشآت المدنية والاقتصادية، فالناتو في ليبيا لم يكن يطمح لحماية المدنيين، بقدر ما كان يطمح لتحريض الثوار للإطاحة بنظام معمر القذافي، الذي كان يشكل الإزعاج للدول الغربية في إفريقيا.

المبحث الثاني: نتائج تدخل حلف الناتو في ليبيا

تمثل الهدف الأساسي لتدخل حلف شمال الأطلسي (الناتو) في ليبيا، في إسقاط نظام الرئيس معمر القذافي، وبعد أن تمكن حلف شمال الأطلسي من تحقيق هدفه، عانت ليبيا من شتى أنواع الانفلات الأمني، و حالة الفوضى في كافة أنحاء البلاد، فرحيل معمر القذافي زاد من حالة اللااستقرار في ليبيا الأمر الذي ترتب عنه مجموعة من التداعيات، على المستوى الداخلي لليبيا، التي أثرت بدورها بشكل مباشر على دول الجوار وحتى دول جنوب أوروبا.

سنتطرق في هذا المبحث إلى ذكر جل تداعيات حلف شمال الأطلسي، على المستوى الداخلي في ليبيا، ومن ثم نذكر أهم التداعيات على دول الجوار، حيث سنركز على الجزائر، تونس، مالي و مصر لنصل في الأخير إلى التداعيات على المستوى الدولي، وخاصة دول الجنوب الأوروبي.

المطلب الأول: نتائج تدخل حلف الناتو على الصعيد الداخلي

تمثلت عملية إسقاط نظام معمر القذافي الذي عمر قرابة 42 سنة، في كونها أهم تداعيات تدخل حلف الناتو في ليبيا، و كانت فرنسا أول من اعترف بالمجلس الوطني الانتقالي، كممثل شرعي ووحيد لليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي، كما أن أمريكا وقطر، كان لهما دور بارز في إنجاح العملية الانتخابية، التي تكللت بفوز المجلس بقيادة "محمود جبريل"، وهو الأمر الذي يرضي شركات النفط

الأمريكية والبريطانية والفرنسية و الإيطالية، ذلك أن النفط يعتبر الرهان الوحيد، الذي يستحق الاهتمام في ليبيا. ومنذ اللحظة التي تم فيها الاعتراف بشرعية المجلس الوطني الانتقالي، من قبل الدول الغربية أصبحت ليبيا ضحية الحرب الأهلية، ودون سلطة مركزية بالإضافة إلى رفض الميليشيات وضع سلاحها.[1]

1- **انتشار الجماعات الإرهابية:** تعامل القذافي مع الجماعات الإسلامية المتشددة بشراسة، وذلك في الفترة الممتدة من (1969-2011)، كما قام بمعارضة كافة التنظيمات الإسلامية المتطرفة، وبعد سقوط نظام معمر القذافي، عادت الحركات الإسلامية للظهور، ومن العوامل التي ساعدت الجماعات الإسلامية على العودة و الانتشار بعد انهيار نظام القذافي، الانفلات الأمني الذي كانت تعاني منه ليبيا،و انتشار السلاح مما ساعد على زيادة تسليحها، بالإضافة إلى استبعادها من طرف معمر القذافي ومنعها المشاركة في إدارة الشأن العام، فعادت مجددا من أجل رد الاعتبار، حيث أن أبرز أهدافها تمثلت في مشاركة الشعب الليبي في بناء ليبيا جديدة، وظهرت الجماعات الإسلامية في شكلين: جماعة الإخوان المسلمين وجماعات تعمل خارج النظام متمثلة في الجماعات الإسلامية المسلحة المقاتلة.[2]

2- **انتشار السلاح و المتاجرة به:** أدى انتشار الأسلحة في مختلف ربوع ليبيا، إلى تسليح الجماعات الإسلامية التي تطلق على نفسها اسم الثوار، كما أن الاستحواذ على مخازن أسلحة معمر القذافي، زاد من نشأة مختلف الجماعات الإسلامية المسلحة، بالإضافة إلى تفكك المؤسسة العسكرية أثناء الثورة، الذي ساهم في توسيع نشاط هذه الجماعات، وجاء في تقرير منظمة "كرايسز جروب" المتخصصة في النزاعات المسلحة، أن عدد الحاملين للسلاح في ليبيا يقدر بأكثر من 125 ألف ليبي، مما ترتب عنه عسكرة القبائل التي تحاول حماية نفسها، باكتساب المزيد من السلاح و لتضمن تأمين مصالحها و عدم تهميشها في مرحلة لاحقة.[3]

3- **المخاوف العابرة للحدود:** أصبحت مهمة تأمين الحدود، واستعادة السيطرة على الأسلحة السائبة من ترسانة القذافي، أصعب مهمة تواجه ليبيا في فترة ما بعد الثورة و هذا لما لها من تأثير مباشر على زعزعة استقرار الدول المجاورة، حيث أن القوات الليبية أصبحت في حاجة إلى مساعدة عاجلة لتطوير قدراتها، للسيطرة على حدودها البرية و البحرية على نحو كاف، ومع التزام الحكومة بتوفير

---

[1]- مصطفى بن شنان، ***انعكاسات التدخل الأجنبي في ليبيا***، ملتقى وطني حول مالي-ليبيا مبادرات الشام والخروج من الأزمات أي آفاق من أجل الاستقرار الجهوي (النادي الوطني للجيش، 12 جانفي 2016)، ص.28.

[2]- منظمة فريدريش إيبرت، ***الجماعات الإسلامية في ليبيا حظوظ الهيمنة السياسية و تحدياتها***، ص ص.8-11.

[3]- ***نفس المرجع***، ص.8.

8000 جندي لمراقبة الحدود، يبقى غير كاف نظرا للظروف الصعبة التي تواجه ليبيا في تشكيل جيش وطني موحد وقوي.[1]

4- **إعادة بناء القوات النظامية:** تعتبر عملية إعادة هيكلة وبناء الجيش الوطني، مهمة صعبة فالقذافي خلال فترة حكمه، أبقى على الجيش ضعيفا، كما كلف أبنائه بقيادة وحدات الجيش أو ما تسمى بالكتائب، وهذا لتجنب خطر الانقلاب، وهو ما جعل الجيش يتأثر بشكل كبير خلال الثورة جراء هجمات الناتو، فبعد الثورة لم يصبح الجيش في وضع يسمح له، بمواجهة الجماعات المسلحة، وتوفير الأمن للشعب الليبي في المرحلة الانتقالية.[2]

5- **مشكلة اللاجئين و النازحين داخليا:** يعتبر النزوح الجماعي حاجز رئيسي أمام إعادة بناء التماسك الاجتماعي الليبي، في مرحلة ما بعد الثورة، وما نقصده هنا من مصطلح "النزوح"، الأشخاص النازحين داخليا و اللاجئين الذين فروا من البلاد، كما أن هزيمة النظام السابق و القضاء على معمر القذافي، تسببت في حالة فوضى، ودفع الخوف من الانتقام في ظل غياب سيادة القانون، أعداد كبيرة من الموالين للنظام السابق و عائلاتهم إلى الفرار من ليبيا، حيث وصل عدد اللاجئين من ليبيا ما يقارب مليون لاجئ، فأعداد كبيرة من الليبيين يعيشون الآن، في تونس و مصر و الجزائر، وهم غير مسجلين رسميا. وما يمكن قوله هنا أنه مادام هناك جزء لا يتجزأ من المجتمع الليبي، يعيش في مخيمات اللاجئين، داخل البلاد و خارجها فلن يحدث انتعاش و طني في ليبيا على المدى القريب.[3]

6- **الهجرة غير الشرعية** : شهدت ليبيا هجرة غير شرعية إلى داخل أراضيها، نتيجة هشاشة أمن حدودها، ولم يتوقف الأمر عند ذلك الحد، بل قامت ليبيا بتصدير الهجرة غير الشرعية إلى دول الجوار المتمثلة في الجزائر، تونس، مالي، النيجر ومصر وإلى الغرب وخاصة أوروبا، فتداعيات الانهيار الأمني في ليبيا، لم تعد تقتصر على دول الجوار فحسب، بل امتدت لتبلغ دول الجنوب الأوروبي أيضا و خاصة إيطاليا بحكم قرابتها، وذلك عن طريق شواطئ ليبيا الغير منضبطة أمنيا و التي تفتقر للمراقبة الصارمة.[4]

7- **تراجع الاقتصاد الليبي** : بعد تدخل حلف شمال الأطلسي (الناتو) في ليبيا وإسقاط نظام معمر القذافي، أصبحت ليبيا تواجه مهاما صعبة و مكلفة، متمثلة في إعادة بناء اقتصادها ومؤسساتها، وتلبية

---

[1]- بول سالم وأماندا كادليك، "تحديات *العملية* الانتقالية في ليبيا، مركز كارينيغي للشرق الاوسط (جوان 2012)، ص ص.10-11.

[2]- بول سالم وأماندا كادليك، ***مرجع سابق***، ص.9.

[3]- ابراهيم شرقية، "إعادة اعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية،" ***مركز بروكنجر***(الدوحة: رقم9، ديسمبر 2013)، ص.17.

[4]- عمر فرحاتي، يسرى أو شريف، ***تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر*** (الجزائر: الدار الجزائرية للنشر والتوزيع،ط.1،2016)، ص.199.

طلبات سكانها، خاصة فيما يتعلق الأمر بتحسين نظام الحكومة، كما أن الاقتصاد الليبي تأثر بشكل كبير جراء تدمير البنية التحتية و منشآت الإنتاج، إضافة إلى اضطراب الأنشطة المصرفية و كذلك القدرة المحدودية، للحصول على النقد الأجنبي، وعدم مقدرة مصرف ليبيا المركزي، على بيع النقد الأجنبي نظرا لعدم إمكانية وصوله إلى أصوله الخارجية، وما زاد الوضع تأزما هبوط قيمة الدينار الليبي في السوق حيث انخفاض إلى نصف قيمته الرسمية.[1]

فقدت ليبيا مصدر تدفق إراداتها الرئيسي أثناء الحرب، فليبيا كما ذكرنا سابقا تملك أكبر احتياطيات نفطية في إفريقيا و التي بلغت 46.4 مليار برميل، و ذلك قبل الانتفاضة، بالإضافة إلى 95 %من إجمالي عوائد الصادرات الليبية يأتي من النفط .

تسببت الغرات الجوية و هجمات الناتو، في تدمير المراكز الحيوية في ليبيا، بالإضافة إلى عمليات النهب، وإهمال القطاع النفطي أثناء الثورة، في معاناة هذا الأخير أضرارا كبيرة، إلا أن العمال في قطاع النفط، تمكنوا من استدراك الأمر تدريجيا، حيث تمكنوا من العودة إلى العمل بعد الثورة، من أجل إعادة إنتاج النفط و الغاز على ما كانا عليه، وفي 2012 وصل الإنتاج حوالي 105 مليون برميل يوميا، ومع افتقار المجلس الانتقالي لنظام ملائم للرقابة المالية و الشفافية، أحيت عودة التدفقات النقدية المخاوف من الفساد الذي ظهر مجددا في نظام ما بعد القذافي.[2]

وفيما يخص الإنتاج خارج المحروقات، فقد تأثر بشكل كبير، نتيجة الأوضاع المتردية بعد الثورة واضطراب الأنشطة المصرفية، مما نجم عنه رحيل اليد العاملة الأجنبية، بالإضافة إلى تراجع عمل الشركات المتعددة الجنسيات في ليبيا و ذلك بنسبة 20 %.[3]

ومنه يمكن القول أن الوضع الداخلي الذي آلت إليه ليبيا، جراء تدخل حلف الناتو، أصبح يعاني من أعلى مستويات الرداءة، وذلك على جميع المجالات، حيث أصبح الانفلات الأمني يمس كافة أنحاء البلاد، مما خلف وضعا مشابه للذي عرفته الصومال، من انتشار للسلاح و الميليشيات المنافسة والمتحاربة بوسائل مختلفة، بالإضافة إلى الانكماش على الجانب الاقتصادي، وانتشار الفساد في الذي زاد من نسبة البطالة، مما جعل الشباب الليبي يقف أمام خيارين، إما أن ينضم للجماعات المسلحة من أجل كسب المال إما أن يسلك طريق الهجرة غير الشرعية.

[1]- رالف شمعون وآخرون، ***مرجع سبق ذكره***، ص ص.4-5.

[2]- بول سالم، أماندا كادليك، ***مرجع سابق***، ص.6.

[3]- رالف شمعون و آخرون، ***مرجع سابق***، ص ص.4-5.

المطلب الثاني: نتائج تدخل حلف الناتو على الصعيد الإقليمي

لم تقتصر تداعيات تدخل حلف الناتو ليبيا وحدها، بل تعدت حدودها الإقليمية لتشمل كامل المنطقة المغاربية-الساحلية، أين كان لدول الجوار نصيبا من التهديدات التي أفرزتها الأزمة، فكان تأثير التدخل بشكل مباشر على دول الجوار، المتمثلة في الجزائر، تونس، مصر، النيجر و بشكل متعدي مالي وفيما يلي سنعرض تداعيات حلف الناتو على كل دولة على حدا.

•انعكاسات تدخل حلف الناتو على الجزائر:

تعتبر الجزائر بلدا مجاورا لليبيا جغرافيا، إذ يشتركان في شريط حدودي يقدر ب: 982 كم، ومع تدهور المشهد الأمني الذي عاشته ليبيا، وجملة التهديدات التي صدرت عنها، خلال و بعد ثورة 17 فيفري 2011، جعل منها مصدر تهديد لدول جوارها والجزائر في طليعتها، نظرا لما تعرضت له من تهديدات آتية من حدودها الشرقية.

كما تعتبر مسألة تأمين الحدود الجزائرية، معضلة أمنية فرضتها الإضرابات الناجمة عن الأزمة الليبية، ومن أجل تحقيق الأمن و الاستقرار في المنطقة، قامت الجزائر بنشر وحدات عسكرية على طول الشريط الحدودي الليبي، مما أثقل الخزينة العامة للدولة نتيجة اتفاقتها على تأمين حدودها.[1]

ومع مطلع سنة 2013 ضاعفت الجزائر من نشر قولتها على حدودها مع ليبيا، خاصة بعد الهجوم على المجمع الغازي ب " تغنتورين "،الذي كان خير دليل على سهولة اختراق الحدود الجزائرية، من طرف الجماعات الإرهابية، خاصة و أن الوزير الأول"عبد المالك سلال" أعلن أن الإسلاميين المسلحينالذين نفذوا الهجوم في "تغنتورين" قد دخلوا الجزائر من ليبيا، ومع زيادة التهديدات الأمنية المتعلقة بأمن الحدود الجزائرية الليبية، قررت الحكومة الجزائرية غلق الحدود البرية مع ليبيا بشكل كامل، و ذلك في ماي 2013، خوفا من تسلل الجماعات الإرهابية مرة أخرى إلى الجزائر، وللحد كذلك من عمليات تهريب السلاح عبر الحدود، بغرض تخفيف الضغط على الجيش الجزائري المنتشر على طول الحدود الجزائرية الليبية الذي يعيش أعلى درجات التأهب.

دون إغفال التداعيات الاقتصادية التي واجهت الجزائر، من وراء أزمة الرهائن في "تغنتورين" حيث تطلبت عملية إعادة تأمين المواقع النفطية، و تزويدها بأحدث وسائل المراقبة و الرصد ما يزيد عن 44 مليون دولار، خاصة وأن ذلك كان شرط الشركات الأجنبية للعودة إلى العمل في الجزائر، أما نسبة

[1]- توفيق هامل، "الجزائر تعقيدات تجديد بنية السلطة و تحديات البيئة الأمنية"، ***مركز الجزيرة للدراسات***(31ماي 2015)،ص.6.

السياحة للصحراء الجزائرية فقد تراجعت بشكل ملحوظ، خاصة من طرف السياح الأجانب خوفا منهم من عمليات الاختطاف والقتل التي شهدتها المنطقة.[1]

تواصلت التهديدات الأمنية للجزائر عبر ليبيا منذ بداية الأزمة إلى غاية يومنا هذا، وفي شهر مارس 2016، قام الجيش الوطني الشعبي بعملية فريدة من نوعها، في منطقة "كونين" في الوادي، تمثلت في استرجاع الجيش الوطني الشعبي لمجموعة كبيرة من الأسلحة المتطورة جدا، وهذا ما يدل على تطور النشاط الإرهابي في الجزائر، وهو ما يرجح بنسبة كبيرة إمكانية جلب هذه الأسلحة من ليبيا، خصوصا أن منطقة وادي سوف قريبة جدا من الحدود الليبية، وهذا ما يؤكد فرضية تورط جماعات ليبية متطرفة في بيع السلاح بمختلف أشكالها إلى الجزائر.[2]

كما أن أزمة الطوارق من التحديات البالغة الحساسية، والتي تواجه الأمن القومي الجزائري، خاصة بعد الإطاحة بنظام القذافي، ذلك أن الحدود الجزائرية الليبية معمرة من قبل "الطوارق" القاطنين بمنطقة "غدامس"، "اوباري" و"غات" الذين نزحوا إلى الجزائر، هؤلاء الرافضين لواقعهم المقسم والراغبين في تكوين دولة طوارقية في الصحراء الكبرى، مما دفع بالجزائر إلى أن تنتهج سياسة وقائية، وذلك بتوفير البدائل الاقتصادية والاجتماعية للطوارق القاطنين على أراضيها وترقية معيشتهم، غير أن هذه الساسة الإصلاحية لم تكف لرد الحركات الأزوادية و الحد من نشاطهم المسلح.[3]

•انعكاسات تدخل حلف الناتو على تونس:

أثرت الأزمة الليبية على أمن واستقرار تونس المجاورة و ذلك لأسباب أمنية، اقتصادية واجتماعية فالأسباب الأمنية تجسدت في التواجد المكثف لتنظيم "داعش" في ليبيا والذي أصبح له تأثير مباشر على الأمن في تونس، التي عانت من هجمات إرهابية سنة 2015 في مدينة "جربة"، ومن بعدها اعتداء "داعش" على متحف "باردو" الذي راح ضحيته 22 شخصا، فضلا عن نزوح موجات سكانية كبيرة جراء تأزم الوضع الأمني في ليبيا.[4]

ومن هنا يتضح أن ليبيا أصبحت بمثابة ملجأ للعديد من الجماعات الإرهابية، وقاعدة انطلاق إلى دول الجوار، من بينها تونس، مما جعل الوضع الأمني يؤثر سلبا على الاقتصاد التونسي، الذي يعتمد

---

[1]- عور فرحاتي، يسرى او شريف، ***مرجع سابق***، ص.225.

[2]- ***نفس المرجع***، ص ص.211-212.

[3]- بوحنيه قوي،" استراتيجية الجزائر اتجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي"، ***مركز الجزيرة للدراسات*** (3 جوان 2012) ص.3.

[4]- هاين دي هاس، ناندوسيغونا، "الهجرة و الثورة"، ***نشرة الهجرة القسرية*** (2012)، ص.5.

بالدرجة الأولى على السياحة. [1] كما أن ليبيا كانت أول شريك اقتصادي لتونس، بالإضافة إلى تشاركهما الحدود وانتمائهما لنفس المنطقة المغاربية[2]، ومن التداعيات الاقتصادية للأزمة الليبية على تونس ما يلي:

1- تأثير اللاجئين على الاقتصاد في تونس: تسببت الأزمة الليبية في نزوح مئات الآلاف من العمال الأجانب إلى الأراضي التونسية، حيث دفع هذا الأمر بالحكومة التونسية إلى ضرورة توفير لهم الخدمات الأساسية، مما تسبب في زيادة مشاكل اقتصادها لتحمله أعباء إضافية، بفعل هؤلاء اللاجئين، خاصة و أن بقاء بعضهم قد يطول على الأراضي التونسية، لانعدام وجود دول تقبل استقبالهم.

2- إغلاق الأسواق الليبية أمام البضائع التونسية: أدى اندلاع الأزمة في ليبيا إلى خسارة تونس أسواق ليبية هامة، ذلك أن ليبيا تشكل سوقا أساسية للبضائع التونسية، في وقت كانت تونس بأمس الحاجة إلى هذه الأسواق، مما انعكس سلبا على الوضع الاجتماعي والسياسي التونسي، كما زاد في إمكانية تعثر مسارها نحو التحول الديمقراطي.[3] أما التداعيات الاجتماعية، فتمثلت في عودة التونسيين العاملين في ليبيا إلى تونس، خاصة وأنهم يشكلون عبئا على الدولة التونسية، لعدم توفير مناصب شاغرة لهم، بالإضافة إلى أن توقف العديد من المصانع التونسية التي كانت تصدر منتجاتها المختلفة إلى ليبيا العديد من المصانع، التي كانت تصدر منتجاتها إلى ليبيا في ارتفاع محسوس في نسبة البطالة.[4]

- **انعكاسات تدخل حلف الناتو على مالي:**

تعتبر مالي من دول الساحل الإفريقي الأكثر تأثرا بتدخل حلف الناتو في ليبيا، فبعد الإطاحة بنظام معمر القذافي عام 2011، عاد معظم الطوارق الذين كانوا يعملون تحت إمرة القذافي، في وحدة خاصة تسمى [*] 32 يقودها نجل القذافي الراحل خميس القذافي، إلى شمال مالي ليعلنوا تمردا ضد الجيش المالي حيث رفعوا سقف مطالبهم منددين بتقرير المصير و الاستقلال.[5]

---

[1]- داريوكريستياني، "دور الجزائر في ليبيا: تطلع إلى التأثير دون التدخل"، ***منبر ليبيا*** (11 مارس 2017)، ص.5.

[2]- عباس بوغالم، "ليبيا بعد أربع سنوات من الثورة: الحصيلة، المآلات و سبل الخروج من الأزمة"، ***تقرير عن الملتقى الدولي***(تونس: من 03 إلى 04 جوان 2015)، ص. 169.

[3]- أحمد إدريس، "الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي"، ***مركز الدراسات المتوسطية*** (ع.6، سبتمبر 2011) ص.5.

[4]- هاين دي هاس، ***مرجع سابق***، ص.5.

[*]**وحدة 32**: شغل خميس القذافي منصبا عسكريا، بتوليه قيادة الكتيبة رقم 32، وهي واحدة من أفضل التشكيلات العسكرية عتادا ولعبت دورا مهما في الحملة التي شنتها الحكومة ضد قوات المعارضة. كانت كتبة خميس أقوى وحدات الجيش الليبي حرفية وولاء للزعيم الليبي معمر القذافي، كما كان لها دور حيوي في التصدي لحلف شمال الأطلسي، قتل خميس القذافي في أوت من نفس العام.

[5]- سيدي احمد ولد احمد سالم، "أزمة شمال ماليي والاحتمالات المفتوحة"، ***مركز الجزيرة للدراسات*** (الدوحة: 20 ديسمبر 2012) ص.2.

فالطوارق استفادوا من نهب مخازن السلاح الليبية لتعزيز نفوذهم،بعد أن انتقلوا من جنوب ليبيا لينظموا إلى قبائل شمال مالي، غرض تحرير إقليم أزواد، ومن الواضح أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي، نشط في المناطق الجنوبية من ليبيا، امتدادا حتى منظمة الساحل الإفريقي، وتواصلا مع الطوارق و حركة تحرير أزواد[1]، كما أن تسرب الأسلحة من ليبيا اتجاه شمال مالي، زاد من تقوية تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي، ففي عام 2015، شهدت جمهورية مالي هجوما على فندق في بماكو عاصمة مالي، أدى إلى مقتل 20 شخصا.[2]

وعليه ليبيا أصبحت تشكل مصدرا مغذيا لحركات التمرد في مالي، و يمكن القول أن رحيل القذافي الذي كان يقدم مساعدات بشكل مكثف للطوارق، ويتوسط لحل مشكلاتهم مع الحكومات، لعب دورا أساسيا في إعادة تأجيج صراع الطوارق مع الحكومات، مستغلين حالة العجز الأمني في منطقة الساحل والصحراء، ومنه يمكن اعتبار مالي الحلقة الأضعف في منطقة الساحل والأكثر عرضة لزعزعة الاستقرار على يد الطوارق، فالحرب في ليبيا كانت الحافز الذي عجل بتحول حركة أزواد إلى تمرد.

- **انعكاسات حلف الناتو على النيجر:**

في ماي 2013 تعرضت النيجر إلى هجمات مسلحة بالقرب من "أرليت"، التي تعد من أهم مناطق إنتاج اليورانيوم في المنطقة، والتي تقع على مقربة من الحدود الليبية، كما أنها تمثل مصدرا اقتصاديا لشركة توفير الطاقة النووية الفرنسية، "أريفا" حيث اتضح أن الجماعات المنفذة للعملية الهجومية يحملون الجنسية الليبية.[3]

- **انعكاسات حلف الناتو على مصر:**

تعتبر مصر هي الأخرى من دول الجوار الليبي، التي تأثرت بشكل كبير جراء سيطرة التنظيمات الإرهابية على المدن الليبية، فبالإضافة إلى بؤر التوتر من تسليح وتجنيد وهجرة غير شرعية، الذي بات على مقربة من حدودها الغربية، تم استهداف 21 مواطنا مصريا ذبحا، حيث أثارت هذه الجريمة ردود فعلية قوية في صفوف المدنيين المصريين، مصحوبة بضغوط على الحكومة المصرية من أجل الرد على ليبيا عسكريا، للحد من تكرار مثل هذه الأعمال الإرهابية. غير أن موقف مصر الداعي لاعتماد الحل العسكري اتسم بالتردد، وذلك لرفض الجزائر التجاوب مع مصر في انتهاج الخيار العسكري، بالإضافة إلى التحفظ الدولي. أما على الصعيد الاجتماعي، تسببت عودة العمال المصريين إلى بلادهم، جراء

[1]- محمد سليمان الزاوي، "التداعيات الإقليمية للأزمة الليبية"، ***مجلة رؤية تركية***(نوفمبر 2014)، ص.26.

[2]- رولان مصعب،" تداعيات الهجرة غير الشرعية على أوروبا و أبعادها"، ***مجلة الدفاع الوطني اللبناني*** (ع.98، أكتوبر 2016).

[3]- مصطفى بن شنان، ***مرجع سبق ذكره***، ص. 26.

الأوضاع السيئة السائدة في ليبيا، أعباء ثقيلة على كاهل مصر في ظل عجز السلطات عن تأمين فرص عمل للعائدين وهو ما ترتب عنه ارتفاع محسوس في نسب البطالة.[1]

منه يمكن القول أن موقع ليبيا الجغرافي ساهم في انتشار الجماعات الإرهابية العابرة للحدود، كما انه وفر البيئة الملائمة و الآمنة لنقل الأسلحة و المتاجرة بها، من الداخل الليبي إلى مختلف دول الجوار لانفلات الوضع الأمني على الحدود و لعدم وجود مراقبة صارمة.

المطلب الثالث: نتائج تدخل حلف في ليبيا على الصعيد الدولي

تعدت تداعيات تدخل حلف الناتو ليبيا داخليا و أمن دول الجوار إقليميا، لتصل حدة التأثير إلى مستوى النسق الدولي، وتمحورت هذه التداعيات حول نقطتين أساسيتين، هما الهجرة غير الشرعية خاصة نحو الدول الأوروبية، وانتشار الجماعات الإرهابية والسلاح.

أصبحت ليبيا بعد الإطاحة بنظام القذافي، معبرا سهلا للمهاجرين غير الشرعيين نحو الدول الأوروبية، نظرا للوضع المتسيب الذي كان سائدا على الحدود الليبية، مما ساهم في تنامي مخاطر هذه الظاهرة، وأصبح من السهل على المهاجرين الليبيين القادمين من الساحل الإفريقي دخول ليبيا، ومن ثم ينطلقون إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط. كانت ايطاليا بمثابة الوجهة الأسهل و الأمثل في نظر المهاجرين الليبيين، خاصة و أن ليبيا تبعد شواطئ "لامبيدوزا" الإيطالية بأقل من 300 كم،الأمر الذي جعل آلاف المهاجرين الليبيين يتوافدون إلى ايطاليا، التي قامت بمنح هؤلاء التأشيرة ليدخلوا الدول الأوروبية، مما دفع بفرنسا للتهديد بإيقاف تأشيرة "شنغن" وذلك لتقييد حركة المهاجرين الذين أثقلوا الحمل عليها.

ومن الواضح أن مخاوف الدول الأوروبية من هؤلاء المهاجرين، تكمن في كون غالبيتهم مسلمين وهو ما يشكل خطرا على الهوية المسيحية لأوروبا، من خلال النقل التدريجي للأفكار والقيم، بالإضافة إلى أعباء استقبالهم والتي تظهر نتيجة إدخال أعداد كبيرة منهم سوق العمل، الأمر الذي شكل ضغوطا على الدول المضيفة.

[1]- رشيد خشانة، "تداعيات الأزمة الليبية على الجوار: مصر أولا ثم تونس ستستقبلان ارتدادات الانفجار"، ***مجلة الحياة*** (10 مارس 2015). نقلا عن:
*http://www.alhayat.com/Articles/7931652/%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA-*تاريخ التصفح: 2017/04/23. 16:34.

في ظل نظام القذافي كانت ليبيا تلجأ إلى موضوع الهجرة، كوسيلة فعالة تضغط بها في طاولة المفاوضات على الدول الأوروبية، من خلال فتح و غلق صمام الخروج، كما أن القذافي كان يطالب أوروبا بخمسة مليار يورو سنويا، من أجل أن توفير المراقبة الصارمة على الحدود، وخاصة أن ليبيا اجتاحت أكثر من مليون إفريقي قادمين من دولة تشاد، مالي، النيجر، السودان متجهين نحو أوروبا.[1]

وبعد سقوط نظام معمر القذافي أصبحت ليبيا بمثابة المعبر الأمثل في نظر المهاجرين، القادمين من دول الساحل و من ليبيا للوصول إلى الدول الأوروبية، خاصة شمال إفريقيا، كما أن رئيس الوزراء الليبي علي زيان أقر بأنه من الصعب على السلطات الليبية ،السيطرة على نشاط الهجرة غير الشرعية وذلك راجع لانتشار الميليشيات و المرتزقة الذين زادوا من تفاقم الأزمة.[2]

ارتفع عدد المغادرين من ليبيا منذ انتفاضة عام 2011، ليصل إلى حوالي 90 %من الوافدين إلى أوروبا عبر المتوسط، و ذلك إثر تردي الوضع الأمني في البلاد، كما أدى تشديد المراقبة على شواطئ وحدود أوروبا إلى الإمساك بالعديد من المهاجرين، المتجهين من ليبيا نحو أوروبا و بالتالي تم الإبقاء عليهم هناك لأعوام عديدة .[3]

وعليه يمكن القول أن ليبيا أصبحت محطة هامة في الشمال الإفريقيلاستقبال المهاجرين من الدول الإفريقية المختلفة بصورة غير قانونية، و التي تقوم بتصديرها إلى الأراضي الأوروبية القريبة منها كما أصبحت قضية الهجرة غير الشرعية، مشكلة تؤرق الدول المستقبلة لهؤلاء المهاجرين وعلى رأسها دول أوروبا، التي تعتبر المستقبل الأول للمهاجرين غير الشرعيين من دول شمال إفريقيا خاصة ليبيا.ناهيك عن انتشار الجماعات الإرهابية و تمدد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)إلى أوروبا بسبب الأزمة في ليبيا، الأمر الذي بات يشكل تهديدا وخطرا للأمن القومي لهذه الدول.

المبحث الثالث: تداعيات الفترة الانتقالية في ليبيا بعد تدخل الناتو

بعد تدخل حلف الناتو في ليبيا و إسقاط نظام معمر القذافي، زادت الأوضاع السياسية الاقتصادية، الأمنية و الاجتماعية سوءا، ذلك أن حلف شمال الأطلسي لا يكترث فعلا للوضع الذي آل إليه الليبيون بعد تحقيق هدفه الاسمي و المتمثل في إسقاط القذافي، فتعين على الليبيين الخوض في مرحلة بناء الدولة

---

[1]- أحمد دياب، "جدوى الاقتراب الأمني للهجرة غير الشرعية"، ***مجلة السياسة الدولية*** (28 سبتمبر 2015).نقلا عن:http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/5361.aspx تاريخ التصفح: 2017/04/25. 20:11.

[2]- دينا مصباح، "ليبيا بوابة الهجرة غير الشرعية لأوروبا"، ***مجلة بوابة الوسط صوت ليبيا*** (2 فيفري 2014). نقلا عن: ***/http://alwasat.ly/ar/news/investigations/2717*** ، تاريخ التصفح: 2017/05/3. 2:10.

[3]- "الهجرة و النزوح و التنمية في منطقة عربية متغيرة"، ***تقرير الهجرة الدولية لعام 2015*** (2015)، ص.20.

ومحاولة التأسيس لدولة المؤسسات بعد الثورة، وعليه سنتطرق من خلال هذا المبحث لذكر أهم التداعيات التي واجهت الليبيين في مرحلة ما بعد الثورة، وأهم الجهود الدبلوماسية التي ساهمت في وقف الاقتتال بين الفرقاء الليبيين، محاولة إيجاد حل للأزمة الليبية.

المطلب الأول: تحديات و رهانات المرحلة الانتقالية في ليبيا

بعد مرور أكثر من سنة على اندلاع الانتفاضة ضد حكم "معمر القذافي"، وبعد أن أسقط نظامه الذي استمر قرابة 42 عاما، خاضت ليبيا مرحلة انتقالية أجرى فيها الليبيون انتخابات، من شأنها أن تصوغ دستورا جديدا يضفي إلى نظام سياسي ديمقراطي.

•التحول من الوضع الانتقالي إلى الوضع الدستوري :

أعلن المجلس الوطني الانتقالي في الإعلان الدستوري*الذي صدر في 3 أوت 2011، عن مرحلة انتقالية تكون مدتها ثمانية عشر شهرا، تبدأ مباشرة بعد الإطاحة بالنظام وتستمر حتى ماي 2013 بغرض تنظيم السلطة العامة، كما أصدر المجلس الانتقالي قانون العدالة الانتقالية، من أجل تعزيز سيادة القانون وتوفير إطار تنظيمي لعملية العدالة الانتقالية في ليبيا، بهدف التصدي للأوضاع السائدة بعد الثورة إلى غاية الانتقال إلى حكومة جديدة بعد انتخابات 2012، والذي لقي دعما كبيرا من قبل الجماهير.[1]

تكللت المرحلة الانتقالية، بإصدار قانون انتخابي و إنشاء المفوضية الوطنية العليا للانتخابات وكذلك التحضير لانتخابات الجمعية الوطنية التأسيسية، لصياغة مشروع دستور2013، كما تمتع المجلس الوطني الانتقالي بشرعية ثورية مؤقتة، وذلك لأنه قاد عملية إسقاط نظام معمر القذافي، بنجاح لكن سرعان ما انتقلت البلاد من حالة الثورة إلى المرحلة الانتقالية، برزت قضية شفافية المجلس الانتقالي ومدى شرعية أدائه، وذلك بحكم أنه هيئة نصبت نفسها بنفسها، فكان المجال مفتوحا أمام طرح التساؤلات حول كيفية اختيار أعضائه، مما تسبب في حالة عدم الرضا لدى الجماعات المحلية و الكتائب المسلحة

*الإعلان الدستوري: جاء فيه جميع المسائل الضرورية لإنجاح العملية الانتقالية في ليبيا، شمل مضمونه (37 مادة)، تضمن كل ما هو مطلوب لتصنيفه في خانة الدساتير، يحتوي على عدة أحكام تنظم السلطة العامة و مؤسسات المواطنين و حرياتهم. يتضمن الإعلان الدستوري أيضا ميزتين تحددان مكانة الإعلان كوثيقة سابقة للدستور، الميزة الأولى واردة في المادة (30)، التي تشمل كيفية صياغة الدستور الليبي و الميزة الثانية كون الإعلان الدستوري عبارة عن نص، يقصد به أن يكون مؤقتا. أنظر المادة (30) من دستور ليبيا الصادر عام 2011، شاملا تعديلاته لغاية عام 2012).

[1]- إبراهيم شرقية، "إعادة إعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية "**مركز بروكنجز**، (الدوحة: 9 ديسمبر2013) ص.20.

ومع مرور الوقت، تحول توازن قوى المجلس من أعضاء المناطق الشرقية إلى الغربية، وهو ما غذى جزئيا الدعوات إلى إقامة دولة فدرالية و حكم ذاتي في المنطقة الشرقية.[1]

- **خريطة القوى السياسية بعد الثورة:**

وفي جويلية 2012 برزت الانتخابات العامة للمؤتمر الوطني العام (البرلمان)، وذلك بإقرار من المجلس الانتقالي، وما يميز هذه الانتخابات ويزيد من أهميتها، كونها الانتخابات الأولى في تاريخ ليبيا منذ 60 عاما، ولقد ساهمت هذه الانتخابات في إبراز كافة القوى المتنافسة و التيارات المختلفة، التي كانت تطمح للوصول إلى السلطة، كما صدر قانون تنظيم الأحزاب السياسية رقم 29 سنة 2012 وقانون رقم 30، في ذات السنة والمتعلق بضوابط الكيانات السياسية[2] التي تمثلت فيما يلي:

- الليبراليون أو كما يعرفون ب"تحالف القوى الوطنية"، بقيادة "محمود جبريل" أول رئيس حكومة بعد الإطاحة بنظام معمر القذافي.
- "حزب العدالة و البناء" المتمثل في جماعة الإخوان المسلمين، تأسس في مارس 2012، بقيادة "محمد صوان"
- حزب الوطن الذي يمثل "الحركة الإسلامية الليبية للتغيير"، بقيادة"عبد الحكيم بلحاج"، والذي حل محل الجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا في 15 فيفري 2011، وذلك قبل يومين من اندلاع الانتفاضة الشعبية، وكانت نتائج الانتخابات لصالح القوى الوطنية (الليبراليون)، بقيادة، "محود جبريل"، حيث تحصل على (39) مقعدا من أصل (80) مخصصة لنظام القوائم، كما تحصل حزب العدالة و البناء التابع للإخوان المسلمين على المركز الثاني وذلك بحصوله على (17) مقعدا، أما بقية الأعضاء بلغ عددهم (120) عضوا، و الذين يمثلون نسبة 60 % فقد كانوا من المستقلين.[3]

- **تداعيات قانون العزل السياسي:**

بعد انتخابات المؤتمر الوطني العام في 2012، واجه الليبيون الذين كانوا يعملون في ظل النظام السابق و الذين كانوا يتمتعون ببعض السلطات مشكلة عزلهم، ومنعهم من تولي أي منصب عام، وجاء ذلك على شكل "قانون العزل السياسي" في 5 ماي 2013، حيث حضي هذا القانون بالتأييد الساحق، فمن 200 نائب صوت 164 لصالح القانون .

---

[1]- بول سالم، أماندا كاديك، ***مرجع سابق***، ص ص.5،3.

[2]- أحمد خميس كامل و آخرون، ***الديمقراطية المتعثرة مسار التحركات العربية الراهنة من اجل الديمقراطية***(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2014)، ص.262.

[3]- أحمد خليف عنيف، ***مرجع سبق ذكره***، ص. 99.

وفي جوان 2014 تم انتخاب مجلس النواب، وبعد الإعلان عن النتائج الأولية في 6 جويلية 2014 استبعد 41 مرشحا وفقا لقانون العزل السياسي، وهذا ما أثار حفيظة أنصار النظام السابق.[1] وبعدها قام 30 عضوا جديدا من أعضاء المجلس البالغ عددهم 188 بمقاطعته، عندما قرر أعضاء آخرون عقد مجلس النواب في مدينة طبرق الشرقية بدلا من بنغازي ، اغتنم أعضاء المؤتمر الوطني العام الفرصة من أجل الادعاء بأن مجلسهم لا يزال البرلمان الشرعي وانبثق عن كل منهما حكومة يقودها على التوالي رئيس الوزراء"عمر الحاسي" و رئيس الوزراء"عبد الله الثني"[2]

شكل قانون العزل السياسي واحد من أكثر التحديات، التي تقف في طريق إعادة بناء ليبيا بعد الثورة، ذلك لأنه يفرض عزل أولئك الذين تولوا مناصب رفيعة المستوى في ظل نظام القذافي، عن الحياة العامة لمدة عشر سنوات. وكان الإسلاميون المستفيد الأول من قانون العزل السياسي لأنه يبعد منافسيهم على رأسهم "محمود جبريل" القيادي في حزب" تحالف القوى الوطنية"، والذي كان مستشار القذافي فهو إذن ممنوع من تولي أي منصب عام وفق قانون العزل السياسي.[3]

زادت الأوضاع تعقيدا بعد تبني "قانون العزل السياسي"، واندلعت موجة من الاحتجاجات مطالبة المؤتمر الوطني العام بالرحيل وإخلاء مقره.[4] إلا أن قوات "فجر ليبيا" ذات التوجه الإسلامي، طالبت بعودة المؤتمر الوطني العام، فاتجه المؤتمر الوطني العام إلى تشكيل حكومة " الإنقاذ الوطني "برئاسة "عمر الحاسي" في طرابلس 2015 والتي لم تلقى أي اعتراف دولي، وذلك بعد انضمام عبد الله الثني إلى مجلس النواب في الشرق الليبي في طبرق، والذي حل محل علي زيدان في حكومة المؤتمر الوطني العام سنة 2014.

ومن هنا تشكلت حكومتان وبرلمانان ليبيان، الأول في طرابلس و الثاني في طبرق، كما أن كل حكومة لها جيشها، فأصبحت ليبيا بلدا بحكومتين و برلمانيين وقوتين عسكريتين، وبدأ الانقسام الحاد سياسيا وعسكريا وبدأت الاتهامات من كلى الطرفين.[5]

---

[1]- "بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا"، ***تقرير رئيس البعثة طارق متري*** (17 جويلية 2014)، ص.3.

[2]- مجموعة الأزمات الدولية، "البناء السليم على مجموعة مفاوضات جنيف"، ***تقرير الشرق الأوسط رقم 157*** (فيفري 2015) ص.2.

[3]- ابراهيم شرقية، ***مرجع سابق***، ص.11.

[4]- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "ليبيا: تحديات بناء الدولة في الذكرى الثالثة للثورة سلسلة تقرير موقف"، ***المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات*** (قطر: فيفري 2011)، ص.2.

[5]- عصام عبد الشافي،"تطورات الأوضاع في ليبيا و أبعاد الدور المصري"، ***المعهد المصري للدراسات السياسية و الاستراتيجية*** (27 ديسمبر 2014)، نقلا عن: http://www.eipss-eg.org/%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8% تاريخ التصفح: 2017/05/5. 22:11.

سيطرت حكومة الإنقاذ الوطني على أكثر من 80% من الأراضي الليبية، كما أن أغلب المقدرات الاقتصادية للبلاد تحت إمرتها، في هذه الأثناء أعلن خليفة حفتر القائد العام السابق للقوات البرية، أحد أولئك الذين همشوا خلال فترة ما بعد الثورة إلى إصدار بيان يوم 14 فيفري 2014، عن طريق انقلاب تلفزيوني من شأنه تجميد عمل المؤتمر الوطني العام و الحكومة، إضافة إلى الإعلان الدستور ي المؤقت وتشكيل هيئة رئاسية تتولى حكم البلاد حتى موعد إجراء انتخابات جديدة.[1]

يلخص اللواء خليفة حفتر مهمته في تطهير البلاد من الإرهاب و الجماعات المسلحين، حيث لقي دعما في مدن الشرق وتم اختياره لقيادة أقوى قوة أمنية في البلاد، وفي ماي 2014 قام بعملية عسكرية سميت"بالكرامة"، بعد أن تم الاعتراف به من قبل الحكومة القائمة في الشرق و من البرلمان المعترف به دوليا، مدعوما من طرف مصر والإمارات العربية المتحدة، تهدف عملية "الكرامة"إلى تحرير مدينة بنغازي من الجماعات الخارجة عن القانون، كما أنه نفى مسألة طموحه إلى السلطة وادعى أنه يطمح إلى تخليص البلاد من الإخوان و الميليشيات، إلا أنه أثبت عكس ذلك عند دخوله حكومة الوفاق ليبيا برئاسة "فايز السراج"، إثر اتفاق السخيرات في 17 ديسمبر 2015، وذلك بعد انسحاب حكومة "الإنقاذ الوطني" برئاسة عمر الحاسي.

واصل اللواء المتقاعد "خليفة حفتر" سلطته على مجلس النواب، من أجل أن يسلب الثقة من حكومة الوفاق بقيادة "فايز السراج"، ذلك لأنه بعد أن سيطر على مدينة بنغازي عاصمة إقليم برقة، واصل التوسع واتجه نحو الغرب ليصل إلى طرابلس، حيث دفعت هيمنة حفتر العسكرية وخططه المستقبلية برئيس حكومة الوفاق "فايز السراج"،إلى تشكيل حرس رئاسي تتمثل مهامه في حماية المؤسسات السيادية العامة، وهو ما دفع إلى اندلاع حرب باردة بين رئيس المجلس الرئاسي الليبي السراج و القائد العام للقوات المسلحة الليبية حفتر، حيث وضح هذا التصعيد بين الجانبين أن الأزمة الليبية لا تزال تسير نحو التعقيد.[2]

ومن الملاحظ أن حالة عدم الثبات و التعقيد باتت تسيطر على المشهد السياسي الليبي، وتعود تعقيدات المشهد الحالي، إلى تداخل أبعاده وتقاطع المصالح القبلية والجهوية والتدخل الإقليمي والدولي كما أن تشكل المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق، يعكس جزئا مهما من ملامح الأزمة في ليبيا حيث عكس هذا المجلس الأزمة، في بعدها الجهوي و القبلي، ذلك أن نواب رئيس المجلس كل واحد منهم ينتمي إلى

[1]- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،**مرجع سابق** ، ص.1.

[2]- منية غانمي، "الخليفة حفتر..هل يخطط لانقلاب عسكري يوصله إلى حكم ليبيا؟" ***العربية CNN*** (23 ماي 2016)، نقلا عن: https://arabic.cnn.com/world/2016/05/23/libya-khalifa-haftar تاريخ التصفح: 2017/05/6. 11:13.

الأقاليم المختلفة في ليبيا، خاصة و أنه عين وزير الدفاع البرغتي المنحدر من إحدى أقوى القبائل تأثيرا في الشرق الليبي و الذي يمثل أول خطوة لإبعاد حفتر.[1]

وأمام الهزيمة التي شهدتها قوات "الزنتان" في عملية "فجر ليبيا"، تغيرت معادلة الصراع حيث تحالفت قوات الزنتان مع حفتر قائد عملية "الكرامة" ليكونوا الجيش الليبي، وخيضت عملية الكرامة تحت شعار محاربة الإرهاب إلا أن عملية الكرامة فشلت في السيطرة على مدينة بنغازي، ناهيك عن بقية المدن خاصة في الغرب الليبي.

•تداعيات التصعيد العسكري بمنطقة الهلال النفطي:

بعد انسحاب قوات "حفتر" أمام سرايا الدفاع في بنغازي، استعادت قوات حفتر السيطرة على مناطق واسعة من النفط الليبي، في راس لانوف، السدرة وبن جواد، كما سبق هذا التغيير في موازين القوى إعلان اللواء المتقاعد، دعى فيه قواته إلى شن هجوم مضاد لطرد الجماعات الإرهابية من المنطقة، واتضح أن قوات أجنبية أمنت لقوات "خليفة حفتر" غطاء جوي خلال القتال، كما أن قوات "خليفة حفتر"تخطت صدمة فقدها أكبر منائين لتصدير النفط في ليبيا، ويترافق التقدم الأخير لقوات حفتر بنشر روسيا قوات خاصة وطائرات من دون طيار في قاعدة جوية مصرية على الحدود مع ليبيا، حيث أنه من المرجح أن يكون نشر روسيا لهذه القوات في إطار محاولة دعم خليفة حفتر، ذلك لان روسيا تتطلع إلى تحقيق مكاسب اقتصادية ودور سياسي في ليبيا واستعادة نفوذها الذي خسرته عقب سقوط القذافي.[2]

وعليه أثبتت المعارك الجديدة على الهلال النفطي، استحالة الحسم العسكري، وذلك لاستمرار المقاومة السياسية والعسكرية التي تمنع سيطرة أي طرف على مقاليد الحكم في ليبيا، فلا يتوقع أن تكون هناك معركة حاسمة تنهي الصراع.

---

[1]- وليد ارتمية، "المشهد الليبي: استمرار تعقيدات الحل السياسي و العسكري"، ***مركز الجزيرة للدراسات*** (24 مارس 2016)، ص.2.

[2]- "قولت حفتر تستعيد مناطق واسعة من الهلال النفطي" (15 مارس 2017)، نقلا عن :

http://www.aljazeera.net/news/arabic/2017/3/14/%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D تاريخ التصفح: 2017/05/8. 16:42.

مخطط توضيحي لتعاقب الحكومات الانتقالية في ليبيا منذ تحولات 2011

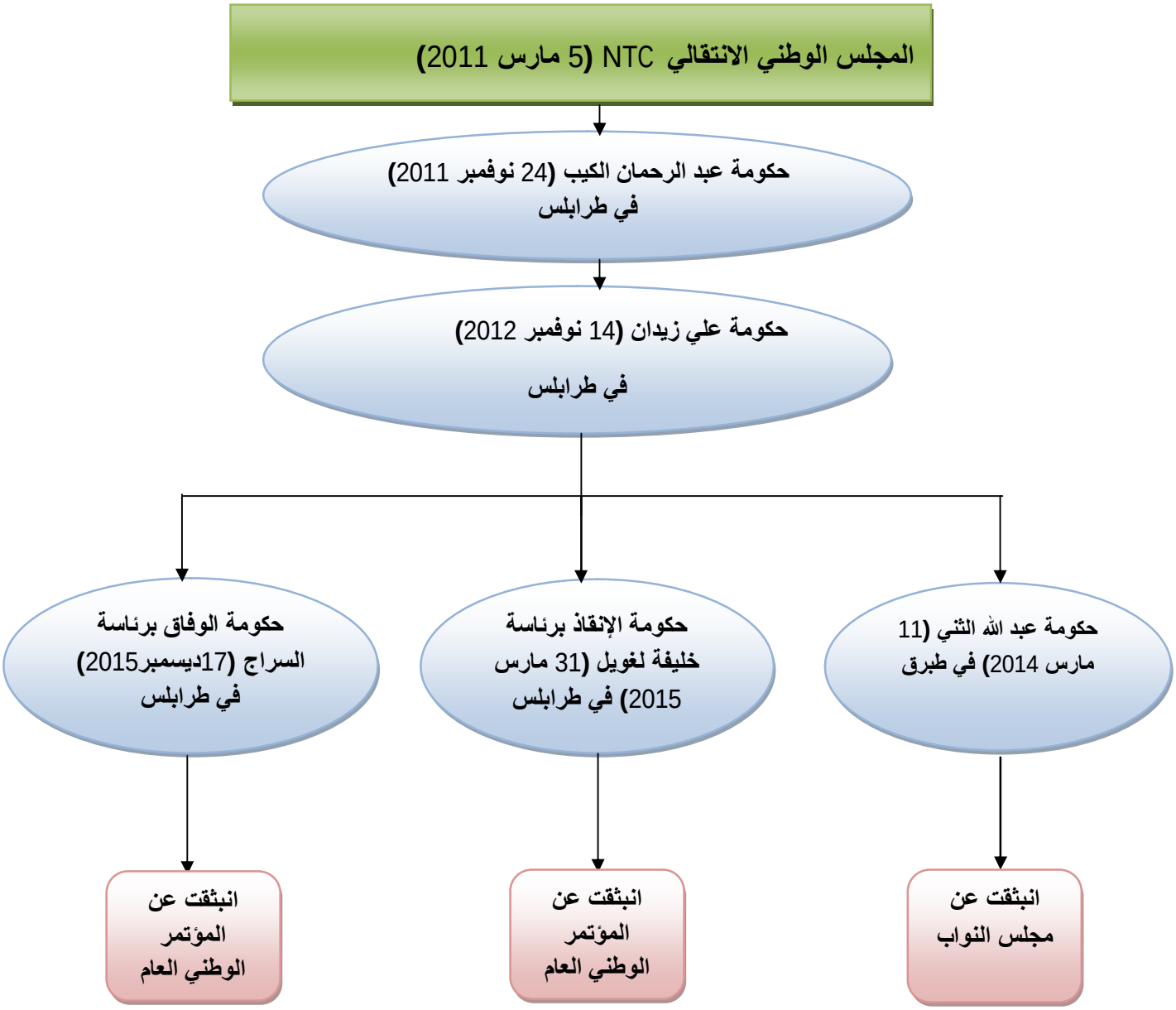

المصدر: من إعداد الطالبة الباحثة استنادا إلى معلومات متحصل عليها أثناء مقابلة مع المحلل السياسي الليبي "عادل عبد الكافي".

- **التحدي الاقتصادي بعد سقوط نظام معمر القذافي:**

أدت الفوضى التي عرفتها ليبيا إلى انخفاض الإنتاج النفطي للدولة الليبية، حيث أن انتاج حقل (الفيل النفطي)، تراجع بسبب مشاكل أمنية في العاصمة طرابلس، كما أن شركة "توتال" النفطية الفرنسية قامت بنقل جميع عامليها الأجانب في طرابلس إلى خارج ليبيا، خلال القتال العنيف الذي وقع في مطار طرابلس، ناهيك عن بعض المحتجين الذين أغلقوا ميناء البريقة النفطي في شرق البلاد، حيث استدعى الأمر لإيقاف شركة سرت للنفط و الذي يقدر إنتاجها ب43 ألف برميل يوميا، بالإضافة إلى غلق حقل الشرارة الذي يبلغ انتاجه 340 ألف برميل يوميا في جنوب غرب البلاد ومن هنا يتبين أن مقومات الدولة الأساسية تتعرض لخطر التقويض في ظل غياب حكومة مركزية قوية وجيش موحد.[1]

- **التحدي الاجتماعي بعد الإطاحة بنظام القذافي:**

تعتبر ليبيا مجتمعا قبليا مركب من عدد كبير من القبائل المختلفة، ورغم محاولة الدولة القيام بعمليات تحديث متواصلة منذ أكثر من نصف قرن، موسعة بذلك دائرة و نطاق التعليم إلا أن العامل القبلي برز بقوة و لم يختفي، حيث أن الثورة ذاتها ساعدت على صدارة مدن و قبائل معينة، وهذا ما يمكن اعتباره عملية انقسام واستقطاب اجتماعي وسياسي، حيث أنه في المرحلة الانتقالية تم تعزيز مكانة قبائل ومناطق معينة على حساب غيرها، مما جعل تحقيق المصالحة الوطنية أبرز تحديات بناء الانتقال و بناء ليبيا جديدة.[2]

ومن هنا يمكن القول أن أصعب المراحل التي مرت بها ليبيا، هي مرحلة الإطاحة بنظام القذافي ذلك أن ليبيا طيلة 42 سنة كانت دولة دون مؤسسات، والشعب كان مغيبا عن ممارسة حقوقه السياسية ومحروما من التعبير عن رأيه السياسي، مما دفع بالليبيين إلى ضرورة التأسيس لدولة المؤسسات بعد الثورة من أجل بناء دولة ديمقراطية، بعيدا عن التدخلات الأجنبية سواء الإقليمية أو الدولية، التي تدعم طرفا على حساب آخر، الأمر الذي يساهم أكثر فأكثر في زيادة الأوضاع الليبية تعقيدا، خاصة بعد الانقسامات السياسية التي عرفتها ليبيا.

[1] -أحمد عبيدات وآخرون، ***الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق*** (لبنان،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2012)، ص.401.

[2] -أحمد خميس كامل وآخرون، ***مرجع سبق ذكره***، ص ص.266-267.

المطلب الثاني: الجهود الدبلوماسية لإدارة رهانات المرحلة الانتقالية

أدى استمرار الصراع في ليبيا بعد تدخل حلف الناتو بين جميع الأطراف الليبية، المتمثلة في "فايز السراج" رئيس حكومة الوفاق و قائد القوات التابعة لمجلس النواب اللواء المتقاعد "خليفة حفتر" وحتى أغلب القوات المتحالفة معها، إلى استعصاء حسم المشهد الليبي عسكريا وذلك لاستمرار المقاومة السياسية والعسكرية التي تمنع سيطرة أي طرف على مقاليد الحكم في ليبيا.

فالسراج يطمح إلى بناء دولة ديمقراطية مدنية، و حفتر يرغب في أن تكون ليبيا دولة عسكرية، وهنا وقع الصدام جراء اختلاف الأهداف والأجندات، وعليه أصبح الحوار والجلوس إلى طاولة المفاوضات بمثابة الخيار الأمثل، الذي من شأنه أن يوصل البلاد إلى بر الأمان.

•المساعي الدولية لتسوية الأزمة الليبية:

- **مساعي الأمم المتحدة لتسوية الأزمة في ليبيا:**

شدد "مارتن كوبلر"، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا، على ضرورة أن تنصب الجهود الدولية في اتجاه واحد، تحت رعاية الأمم المتحدة وبدعم من مجلس الأمن الدولي، كذلك ضرورة دعم المسار السياسي وتنسيق المبادرات بشأن ليبيا، من أجل تحسين الأوضاع السياسية، الاقتصادية والاجتماعية بهذا البلد الذي يعاني تداعيات التصعيد العسكري، حيث أن التمسك بالاتفاق السياسي يعتبر الخيار الأمثل لتسوية الأزمة في ليبيا، كما أكد على أن اتفاق "الصخيرات" هو المرجع الأساسي لتحقيق تقدم بارز في المسار السياسي في ليبيا. [1]

- **مساعي الاتحاد الإفريقي لتسوية الأزمة في ليبيا:**

أولى الاتحاد الإفريقي أهمية كبيرة لتسوية الأزمة في ليبيا، وذلك من الخلال التنسيق و الأنشطة المكثفة التي أنجزها، حيث احتضنت العاصمة الكونغولية"برازافيل" قمة اللجنة رفيعة المستوى للاتحاد الإفريقي حول ليبيا، بتاريخ 27 جانفي 2017 وكانت بمشاركة حوالي 11 دولة إفريقية، من أجل بحث تطورات الملف الليبي والوصول إلى حل توافقي عاجل للأزمة المستمرة منذ سنة 2011، كما قام ممثل الاتحاد الإفريقي"ميرشوكيكويتي" خلال زيارة له لمجلس النواب في الشرق الليبي، بتقديم رؤيته حول

[1]- "كوبلر يلمح إلى إدخال تعديلات موسعة على الاتفاق السياسي الليبي"***بوابة الوسط***،(10افريل 2017)، نقلا عن: http://alwasat.ly/ar/news/libya/138488/ تاريخ التصفح: 2017/05/11. 19:18.

المصالحة الليبية وضرورة وضع آليات عاجلة لوضع حد للنزاع الليبي، الذي أعاق دور ليبيا الفاعل على الساحة الإفريقية.[1]

- **جهود جامعة الدول العربية لتسوية الأزمة في ليبيا :**

كان لجامعة الدول العربية دورا بارزا في دعم تدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا، حيث قامت بتقديم مذكرة إلى مجلس الأمن مطالبة فيها المجتمع الدولي لأن يتحرك، من أجل حماية المدنيين الليبيين من هجمات القذافي، كما ساعدت على جلب مرتزقة للقتال ضد القذافي، فصدر قرار مجلس الأمن رقم 1973، ومع سقوط النظام الليبي سنة 2011 وزادت الأمور تأزما في ليبيا أصبحت جامعة الدول العربية مجبورة لأن تساهم في تسوية الأزمة في ليبيا، حيث سعيت لأن تثبت وجودها في الملف الليبي من خلال تنسيق وتأطير المبادرات الفردية للدول الأعضاء، وكانت قد أعلنت في نوفمبر 2016 تعيين الدبلوماسي التونسي " صلاح الدين الجمالي" ليشغل منصب ممثلها في ليبيا، وذلك عقب بيان صادر عن الجامعة، بعد اجتماع عقد على مستوى المندوبين الدائمين، تفعيلا للقرار الصادر عن الدورة العادية ال 146 لمجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية، المتعلق بتعيين ممثل خاص للأمين العام في ليبيا.[2]

- **مساعي دول الجوار لتسوية الأزمة في ليبيا:**

تسعى دول الجوار الليبي، الجزائر، تونس و مصر إلى إيجاد مخرج للمأزق الليبي، الذي تعاني هذه الدول تبعاته، وذلك من خلال الاجتماعات و المبادرات التي تهدف إلى تقريب وجهات نظر الأطراف الليبية المتصارعة.

- **مساعي الجزائر لتسوية الأزمة الليبية :**

لعبت المقاربة الجزائرية دورا فعالا في محاولة تسوية الأزمة الليبية، في ظل الفوضى التي شهدتها ليبيا، من انتشار للسلاح وغياب مؤسسات سياسية وأمنية فعالة، بالإضافة إلى الأطراف الدولية والإقليمية حيث حاول كل طرف خدمة مصالحه على حساب استقرار ليبيا، بالمقابل ظلت الجزائر تؤكد على عدم

---

[1]- "صالح يبحث مع كيكوتي دور الاتحاد الإفريقي في حل الأزمة الليبية"، ***بوابة إفريقيا الإخبارية***،(28 جانفي 2017)، نقلا عن: *http://www.afrigatenews.net/content/%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD-%D9%8A%D8%A*
تاريخ التصفح: 2017/05/12. 18:57.

[2]- "الأزمة الليبية في الأجندة العربية و الإفريقية"، بوابة إفريقيا الإخبارية، (12 جانفي 2017)، نقلا عن :
http://www.afrigatenews.net/content/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B2%D9%8 تاريخ التصفح:
2017/05/8. 20:44.

التدخل في ليبيا و احترام سيادتها، وعلى ضرورة تغليب الطرق السلمية على العسكرية، من خلال تبني آلية الحوار السياسي، كخيار وحيد لتسوية الأزمة في ليبيا والذي توج باتفاق السخيرات كخطوة أساسية لبناء الاستقرار السياسي الليبي.

تنطلق المقاربة الجزائرية لإدارة الأزمة في ليبيا من مجموعة مضامين تتمثل فيما يلي:

1- حث كافة الأطراف الليبية الفاعلة على المشاركة في عملية الحوار، لتشكيل حكومة وطنية موحدة، بهدف وقف الاقتتال الداخلي ومنع تدفقات الجماعات الإسلامية المتشددة.

2- رفض كافة أشكال التدخل العسكري الأجنبي في ليبيا.

3- الدبلوماسية الجزائرية تنطلق من فكرة أنه لا يمكن اعتبار طرف ليبيي حائز للشرعية و المشروعية بشكل كامل و الأخر يفتقدها، فالجميع جزء من الأزمة وجزء من الحل، كما أيدت حكومة الوفاق بطرابلس.

4- ترى الجزائر أن معارضة مجلس النواب بطبرق لقوات فجر ليبيا بطرابلس و مجلس شورى ثوار بنغازي، واعتبارهما منظمتين إرهابيتين، أمر من شأنه أن يعرقل الحوار و التوصل إلى حل سياسي.

5- مبادرة الجزائر في جمع القوى السياسية الليبية الراغبة في الحوار، كطريق أمثل لوقف الاقتتال ونشر السلم و المصالحة.

6- تقوم المبادرة الجزائرية على جمع الفرقاء الليبيين أولا، ثم إيجاد آلية لجمع السلاح وقطع الطريق أمام تمدد انتشار الجماعات المسلحة عبر الحدود نحو الجزائر.[1]

كما يمكن تناول التحركات الجزائرية اتجاه الأزمة الليبية على مستويين أساسيين هما:

المستوى الأول: مستوى أطراف الأزمة الليبية

قامت الجزائر بانتهاج سياسة جديدة، من شأنها بناء علاقات جيدة مع كافة الأطراف الليبية، بما في ذلك قوى الشرق، ومن أبرز التحركات استقبال الجزائر اللواء السابق خليفة حفتر في 18 ديسمبر 2016، الذي اعتبر بمثابة اعتراف الجزائر بثقل الجيش الوطني في الشرق، وأهمية دوره في مستقبل البلاد و التي سبقها استقبال "عقيلة صالح" وعدد من نواب البرلمان الليبي في 26 نوفمبر 2016.[2]

---

[1]- عمر فرحاتي، يسرى اوشريف، ***مرجع سابق***، ص.233.

[2]- عبد اللطيف حجازي، "الوساطة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية.. الرؤية والتحركات، المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة" (9مارس2017)نقلا عن:

https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/2562/%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8 تاريخ التصفح: 8:30 .2017/05/8

المستوى الثاني: مستوى دول الجوار الليبي

شارك وزير الشؤون المغاربية و الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية "عبد القادر مساهل" اجتماع دول جوار ليبيا، و الذي جاء تحت عنوان،الجزائر على استعداد لتقاسم تجربتها في مسعى للمصالحة الوطنية مع الليبيين، وذلك بالعاصمة النيجيرية بتاريخ 19 أكتوبر 2016 بغرض توسيع الحوار الوطني الليبي و التواصل مع جميع الأطراف الفاعلة، من أجل التوصل إلى توافق أوسع بين أطراف ومكونات المجتمع الليبي، ذلك أنه لا بديل عن الحل السياسي في إطار الحوار الليبي- الليبي، فالاتفاق السياسي يعد الركيزة الوحيدة بين أيدي الليبيين.[1]

كما أن الوزير عبد القادر مساهل شارك في اجتماع ثلاثي مع وزيري خارجية مصر و تونس، الذي عقد في تونس لمدة يومين في 19 و 20 فيفري 2017، حيث تم خلاله التوصل إلى "إعلان تونس" الذي شدد على رفض أي حل عسكري للأزمة الليبية و أي تدخل خارجي في الشؤون الداخلية لليبيا، و التأكيد على إشراك كافة الأطراف في عملية الحوار، مهما كانت توجهاتهم أو انتماءاتهم السياسية بالإضافة إلى استقبال الوزير عبد القادر مساهل، وفدا ليبيا برئاسة العقيد سالم محمد جحا، وذلك في 15 فيفري 2017 بغرض التقريب أكثر فأكثر بين وجهات نظر ومواقف الأطراف الليبية.[2]

تمحورت جل النشاطات الدبلوماسية الجزائرية فيما يخص الشأن الليبي، حول نقطة أساسية تمثلت في الإسراع في مسار التسوية السياسية للأزمة الليبية، بما يحفظ وحدة ليبيا وسلامتها الترابية وكذا تماسك شعبها، كما توضح أن هناك توافق كبير بين الجزائر وروسيا في مواقفها حول تبني الحوار و المفاوضات و المصالحة الوطنية في إدارة الأزمات المنتشرة في منطقة الساحل وخاصة التطورات الأخيرة التي عرفتها ليبيا، وذلك لتجنب أي تدخل أجنبي أيا كان نوعه.[3]

من الملاحظ أن المجهودات التي تقوم بها الجزائر تترجم فعلا المقاربة الجزائرية القائمة على التوفيق وتقريب وجهات النظر بين الفرقاء الليبيين، تجسد ذلك من خلال الزيارات المكثفة التي قام بها

---

[1]- وزارة الشؤون الخارجية، "اجتماع دول جوار ليبيا: الجزائر على استعداد لتقاسم تجربتها في مسعى المصالحة الوطنية مع الأشقاء الليبيين "(19 أكتوبر 2016)، نقلا عن:*http://www.mae.gov.dz/news_article/4344.aspx* تاريخ التصفح: 2017/05/8. 9:18

[2]- وزارة الشؤون الخارجية،"السيد مساهل يستقبل وفدا ليبيا هاما يمثل" البيان المرصوص" (15 فيفري 2017)، نقلا عن: http://www.mae.gov.dz/news_article/4594.aspx تاريخ التصفح: 2017/05/9 . 23.12

[3]- وزارة الشؤون الخارجية، "الجزائر/ روسيا: توافق كبير في الرؤى حول النزاعات و الأزمات في المنطقة" (18 افريل 2017)، نقلا عن : http://www.mae.gov.dz/news_article/4745.aspx تاريخ التصفح: 2017/05/10. 9:30

الوزير عبد القادر مساهل إلى ليبيا، خاصة مدينة البيضاء في الشرق، ذلك في 19 أفريل 2017 حيث شرع في جولته التي استمرت حتى 22 أفريل 2017، و التي شملت مدن مختلفة، والتقى خلالها العديد من النشطاء الفاعلين في المشهد الليبي، من بينهم رئيس مجلس النواب الليبي، "عقيلة صالح" الذي أكد استعداده التام للمضي قدما لإيجاد حل سياسي ومستدام للأزمة في ليبيا، تمثلت المحطة الثانية في بنغازي، حيث حظي الوفد الجزائري بقيادة مساهل باستقبال عسكري بمقر القيادة العامة للقوات المسلحة الليبية حيث تحادث مع خليفة حفتر و ركز خلال الاجتماع على أهمية دعم الحوار الليبي-الليبي دون تدخل أجنبي من أجل وحدة واستقرار البلاد.[1]

و حمل البيان الختامي لدول جوار ليبيا في الجزائر مؤشرات إيجابية، نتيجة اللقاء الذي جمع رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني "فايز السراج"، وقائد الجيش الليبي "خليفة حفتر" في أبو ظبي يوم 2017/05/2، و الذي يقضي برفع التجميد المفروض على الأرصدة الليبية، في البنوك الخارجية فضلا عن الترحيب بمحادثات السراج و حفتر و رفض التدخل الأجنبي في ليبيا.[2]

كما احتضنت الجزائر اجتماع وزراء دول الجوار الليبي الحادي عشر بتاريخ 8 ماي 2017، حيث أن مبعوث الأمم المتحدة لدعم ليبيا "توني كوبلر"، أكد أن الاجتماع أبرز تطابقا في وجهات النظر بشأن تقدم المسار السياسي الحالي في ليبيا، و شدد على أن يكون ذلك دون أي تدخل أجنبي وأضاف أنه يتعين على المجتمع الدولي دعم ليبيا ومساعدتها وديا.[3]

وعليه يمكن القول أن الجزائر تطمح إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من خلال تحركاتها بشأن الأزمة في ليبيا أهمها:

-الإسراع في التوصل إلى حل سياسي للأزمة الليبية، وذلك لتخوف الجزائر من الأوضاع الأمنية المتردية في ليبيا و الذي سيزيد من أعبائها الأمنية.

---

[1]- وزارة الشؤون الخارجية،" جولة مساهل في ليبيا فرصة للاطلاع على استعداد الأطراف الليبية للحوار و المصالحة" (22 افريل 2017)، نقلا عن:http://www.mae.gov.dz/news_article/4756.aspx تاريخ التصفح: 2017/05/10. 10:30

[2]- "أسبوع ليبيا بواشنطن وتفاؤل دول الجوار ومن يمثل داعش في ليبيا؟"، **جريدة الوسط** (ع.77، 11 ماي 2017)، نقلا عن: http://alwasat.ly/ar/news/libya/141566/تاريخ التصفح: 2017/05/11 . 17:15.

[3]- وكالة الأنباء الجزائرية، "الأزمة في ليبيا: كوبلر يبرز تطابق وجهات النظر حول المسار السياسي الحالي"، نقلا عن: http://ar.aps.dz/algerie/42878-2017-05-08-18-29-56 تاريخ التصفح: 2017/05/8 . 20:15.

-تقديم الجزائر نفسها داخل ليبيا و أمام الأطراف الإقليمية و الدولية، على أنها وسيط محايد في الأزمة الليبية، وهو ما أهلها للعب دور الوسيط بين الأطراف المتنازعة في ليبيا.

-تأكيد الجزائر على أن تسوية الأزمة في ليبيا تكون بإرادة الليبيين أنفسهم، في الرغبة في التوصل إلى حل سياسي، من شأنه ضمان استقرار البلاد و نشر المصالحة الوطنية

-تأكيد الجزائر على أن تكون ليبيا دولة ديمقراطية موحدة، لأن انقسام ليبيا يؤثر سلبا على الأمن القومي الجزائري.

- **جهود مصر الدبلوماسية لتسوية الأزمة في ليبيا :**

ينطلق الموقف المصري من التطورات الراهنة للأزمة في ليبيا، والجهود الدبلوماسية لاستعادة الأمن و الاستقرار بها من محدد أساسي، متمثل في أن عملية الناتو غير المكتملة في ليبيا كانت لها عواقب وخيمة على الشعب الليبي، الذي أضحى مصيره في أيدي جماعات مسلحة متطرفة بالإضافة إلى محدد حماية الأمن القومي المصري، ذلك أن تردي الأوضاع الأمنية في ليبيا سيؤثر حتما بالسلب على مصر باعتبارها دولة مجاورة، وعليه فالتحرك الدبلوماسي المصري لإعادة الاستقرار إلى ليبيا عرف محطات مختلفة، حيث استضافت الاجتماع الوزاري الرابع لآلية دول الجوار في 25 أوت 2014، وهو الاجتماع الذي تبنت فيه الدول الأعضاء مبادرة مثرية، تمثل خارطة طريق للتحرك في اتجاه حل الأزمة الليبية، وذلك من أجل تحقيق الوفاق الوطني و المصالحة، فمصر تولت دور منسق فريق العمل السياسي على مستوى كبار المسؤولين المنبثق عن آلية دول الجوار.[1]

كما استضافت الاجتماع الوزاري العاشر لوزراء دول جوار ليبيا في القاهرة بتاريخ 21 جانفي 2017، بالإضافة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية،"أحمد أبو الغيط" والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، و ممثل الإتحاد الإفريقي، حيث خلص الاجتماع بالتأكيد على أنه لا وجود لحل بديل عن

[1]- ولاء مؤنس عبد الفتاح، "الجهود الدبلوماسية المصرية لعلاج الأزمة الليبية"، ***الهيئة العامة للاستعلامات*** (5 ماي 2017)، نقلا عن: http://www.sis.gov.eg/section/125/6815?lang=ar تاريخ التصفح: 2017/05/7. 19:10

التمسك بالاتفاق السياسي الليبي الموقع في 17 ديسمبر 2015 في مدينة السخيرات، كإطار وحيد للخروج من الأزمة الراهنة التي تعاني منها ليبيا.[1]

- **مساعي تونس لتسوية الأزمة في ليبيا :**

باعتبار تونس دولة من دول الجوار الليبي، فهي الأخرى كانت لها إسهامات في محاولة تسوية الأزمة في ليبيا، وذلك لما للأزمة من تداعيات على الحدود التونسية، تمثلت الجهود الدبلوماسية التونسية في دعم وزير الخارجية التونسي "خميس الجيهناوي"، لحكومة الوفاق الوطني برئاسة السراج، في إطار دول الجوار الليبي، حيث دعا إلى ضرورة انتهاج الحوار و التفاوض، لإنهاء الخلافات بين الفرقاء الليبيين و التوصل إلى حل سياسي توافقي، يمكن من إعادة الأمن و الاستقرار إلى ليبيا، كما قام الرئيس التونسي "الباجي قايد السبسي" كذلك بعقد قمة ثلاثية تجمع رؤساء تونس، الجزائر ومصر لإيجاد تسوية للأزمة.[2]

- **مساعي المغرب لتسوية الأزمة في ليبيا:**

يعتبر الاتفاق السياسي الليبي الذي تم التوصل إليه "بالصخيرات" في الرباط بتاريخ 17 ديسمبر 2015، أساس و إطار المسار السياسي في ليبيا، حيث كان للمغرب دورا بارزا في جلب الأطراف الليبية المتنازعة، المتمثلة في "فايز السراج" و "خليفة حفتر" لطاولة التفاوض، ومحاولة إقناعها لان توقع على اتفاق الصخيرات، الذي من شأنه تشكيل حكومة الوفاق، وأكد المغرب على أن الحل الوحيد لهذه الأزمة لن يكون إلا سياسيا، حظي اتفاق الصخيرات بدعم واعتراف المجتمع الدولي و مجلس الأمن .[3]

---

[1]- يوسف والي، "نص البيان الختامي لاجتماع وزراء خارجية دول جوار ليبيا بالقاهرة" (21 جانفي2017)، نقلا عن:*http://www.dotmsr.com/details/%D9%86%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D* تاريخ التصفح: 2017/05/7. 20:30

[2]- "سيالة يبحث مع نظيره التونسي مسعي تونس لحل الأزمة الليبية"، ليبيا المستقبل، نقلا عن: http://www.libya-al-mostakbal.org/10/13614/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D9%84%D8 تاريخ التصفح: 2017/05/17. 14:30.

[3]- هبة بريس، "اتفاق الصخيرات هو أساس وإطار المسارالسياسي في ليبيا" (10افريل 2017) ، نقلا عن : http://www.hibapress.com/details-101219.html تاريخ التصفح: 2017/05/11 . 14:26.

خلاصة الفصل الثالث:

- ✓ مثل قرارا مجلس الأمن رقم 1970 و 1973 غطاءا قانونيا للتدخل عسكريا في ليبيا و ذلك جراء تقديم جامعة الدول العربية مذكرة، تطالب فيها المجتمع الدولي لأن يتدخل من أجل وقف الانتهاكات في ليبيا، حيث جاء قرار مجلس الأمن رقم 1973 بفرض حضر جوي على ليبيا، بحجة حماية المدنيين من هجمات معمر القذافي، إلا أن ذلك كان مجرد ذريعة من أجل التدخل عسكريا في ليبيا، فالهدف الحقيقي كان يتمثل في الإطاحة بنظام الرئيس الليبي" معمر القذافي".
- ✓ كان لتدخل حلف الناتو في ليبيا جملة من التداعيات أبرزها، إسقاط نظام "معمر القذافي" داخليا، انتشار السلاح و الجماعات الإرهابية على دول الجوار وتدفق موجات الهجرة غير الشرعية وانتشار داعش" على المستوى الدولي، خاصة دول جنوب أوروبا.
- ✓ بعد الإطاحة بنظام "معمر القذافي" أصبحت ليبيا بصدد مواجهة أصعب تحديات بناء الدولة، لغياب المؤسسات طيلة 42 سنة.
- ✓ ترتب عن تدخل حلف الناتو و الإطاحة بنظام القذافي، تصارع القوى السياسية على السلطة في ليبيا، الأمر الذي ساعد على تدخل أطراف إقليمية و دولية لتدعم طرف على حساب طرف آخر كمصر و الإمارات، التي كانت تدعم "خليفة حفتر" بالسلاح، وسرعان ما غيرت هذه الدول من مواقفها عند فشل هذا الأخير وذلك لإرضاء مصالحها.
- ✓ مساهمة العديد من الدول و خاصة دول الجوار المتمثلة في الجزائر، تونس و مصر في محاولة التوصل إلى اتفاق سياسي من شأنه إيقاف الاقتتال بين الفرقاء الليبيين، حيث أن دول الجوار ترغب في أن تكون ليبيا موحدة على عكس الو.م.أ ، فرنسا و بريطانيا التي تريد لليبيا أن تكون دولة فدرالية.

الخاتمة

الخاتمة:

انطلقت هذه الدراسة من إشكالية مفادها معرفة كيف انعكس التدخل الدولي لحلف شمال الأطلسي على مسار الأزمة في ليبيا 2011. أفادت الفرضية الأولى بأن التدخل الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة أصبحت له أدوار جديدة، تمثلت في التدخل لدوافع إنسانية، كالتدخل في مختلف بؤر التوتر إذا ما اعتبر الوضع يهدد السلم والأمن الدوليين، كما أننا توصلنا إلى أن التدخل الدولي الإنساني يعتبر ذريعة الدول العظمى من أجل أن تتدخل في الشؤون الداخلية للدول الضعيفة، بغرض حمايتها من الانتهاكات التي تتعرض لها،وذلك تحت غطاء مسؤولية الحماية لكسب الشرعية الدولية، إلا أن الغرض الحقيقي من التدخل الدولي الإنساني، يكون من أجل التغيير في سياسات الدول المتدخل في شؤونهابما يخدم مصالح الدول المتدخلة.

أما في الفصل الثاني فقد تمكنا من إثبات الفرضية الثانية، التي تفيد بأن أهم إجراءات التدخل الدولي في ليبيا، تحت غطاء حلف "الناتو"، تمثلت في إسقاط نظام "معمر القذافي"، الذي عمر قرابة 42 سنة، عانت خلالها ليبيا من غياب العالة الاجتماعية،المتمثلة في التوزيع غير عادل للثروة، بالإضافة إلى غياب المؤسسات، وبعدها تمام البعد عن كل معالم الحياة السياسية، فالشعب الليبي لم يعرف مؤسسات المجتمع المدني، التي يعبر من خلالها عن انشغالاته واهتماماته، كما أن المعارضة كانت مغيبة طيلة فترة حكم "معمر القذافي"، كما توصلنا إلى أن القذافي قام بتأميم النفط وأعاد صياغة شروط المشاركة في قطاع النفط، الأمر الذي جعله يصطدم مع مصالح أمريكا،ناهيك عن فرنسا التي جرت نظيراتها من أجل دفع مجلس الأمن إلى اتخاذ قرار 1973، الذي يتيح التدخل وتمثلت دوافعها جراء ذلك في المصالح الشخصية للرئيس السابق "نيكولا ساركوزي".

أما في الفصل الثالث فقد استطعنا إثبات الفرضية الثالثة، التي ترى بأن لتدخل حلف الناتو في ليبيا جملة من التداعيات، ساهمت في إرساء وضع أمني متردي في ليبيا من جهة، وعلى دول الجوار الليبي و الدول الأوروبية من جهة أخرى، وتمثلت هذه التداعيات في إدخال ليبيا حالة فوضى، في ظل غياب السلطة المركزية التي من شأنها السيطرة على زمام الأمور، كما أن ليبيا أصبحت ملاذا آمنا للتنظيمات الإرهابية، الأمر الذي ساهم في انتشار الأسلحة والميليشيات والجماعات المسلحة العابرة للحدود والأوطان، حيث أثر هذا بشكل مباشر على أمن دول الجوار والدول الأوروبية.

وتجدر الإشارة إلى أن تدخل حلف الناتو في ليبيا فتح المجال أمام الأطراف الإقليمية المتمثلة في مصر و الإمارات العربية المتحدة، لأن تتدخل في ليبيا، من أجل دعم أحد الأطراف المتنازعة على السلطة، بعد الإطاحة بنظام "معمر القذافي" وذلك بما يخدم مصالحها.

الخاتمة:

ومن هنا تسنى لنا إثبات الفرضية الرئيسية،التي ترى بأنه تم اللجوء لتدخل حلف الناتو في ليبيا بذريعة مسؤولية الحماية، بغرض تحقيق مصالح الدول المتدخلة،فرغم أن تدخل الناتو جاء لغرض إنساني، وبدعوى الحد من انتهاكات حقوق الإنسان، إلا أن هدفه الأساسي، تمثل في إسقاط نظام معمر القذافي، الذي حارب التبعية للغرب ودافع عن فكرة أن إفريقيا للإفريقيين، وهو ما لا يتماشى مع مصالح الدول العظمى خاصة فرنسا و أمريكا.

ومنه تمكنا من الإجابة عن إشكالية بحثنا واستطعنا تبيان كيف انعكس التدخل الدولي لحلف شمال الأطلسي على مسار الأزمة في ليبيا، حيث أن الغياب الكلي لعمليات البناء في ليبيا خلال المرحلة الانتقالية، ساهم في بروز مقومات دولة فاشلة، فبعد سقوط نظام معمر القذافي أصبحت ليبيا تواجه أصعب تحديات بناء الدولة، لغياب المؤسسات السياسية طيلة 42 سنة، مما ساهم في تصارع القوى السياسية الليبية على السلطة، الأمر الذي استدعى انتهاج آلية الدبلوماسية و المفاوضات، من أجل تقريب وجهات نظر الفرقاء الليبيين، غرض التوصل إلى حل سياسي، من شأنه إيصال ليبيا إلى بر الأمان ومن أجل تفادي تدخل حلف الناتو مجددا.

قائمة المراجع

• قائمة المراجع:

1- باللغة العربية:

أولا:الموسوعات:

1. الكيالي، عبد الوهاب وآخرون .***موسوعة السياسة***، ج1 (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985).
2. أبوحج، آمنة. ***الموسوعة الجغرافية لبلدان العالم*** (الأردن، عمان : دار أسامة للنشر و التوزيع، 2008).

ثانيا:الكتب

1. الأحمر، المولدي. ***الجذور الاجتماعية للدولة الليبية الحديثة***(لبنان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2009).
2. الانباري، محمد خصير علي. ***مبدأ التدخل واستثناءات في القانون الدولي المعاصر***(لبنان، بيروت: منشورات الحلبيالحقوقية،2016).
3. أنبل،غي.***قانون العلاقات الدولية***(ترجمة :نور الدين اللباد، مكتبة مدبولي، 1999).
4. أو صديق، فوزي. ***مبدأ السيادة والتدخل لماذا وكيف؟***(الجزائر :دار الكتاب الحديث، 1999).
5. باناجة، سعيد أحمد. ***الوجيز في المنظمات الدولية والإقليمية*** (مؤسسة الرسالة، ط.2، د.م.ن.1987).
6. بكرا،إدريس. ***مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي المعاصر***(الجزائر :المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990).
7. بن عامر، تونسي. **قانون المجتمع الدولي المعاصر**(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2000).
8. بوحوش، عمار. الذنيبات، محمد محمود(***مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث***. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط.4، 2007).
9. بوراس، عبد القادر. ***التدخل الدولي الإنساني وتراجع مبدأ السيادة الوطنية***(الجزائر: دار الجامعة الجديدة، 2014).
10. الجنابي، غازي ناصر . ***التدخل الإنساني في ضوء القانون الدولي العام***(بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2010).
11. الجوجو، عبد الله حسن. ***الأنظمة السياسية المقارنة***(الجامعة المفتوحة،ط.1،د.م.ن،1996).

قائمة المراجع:

12. حافظ،غانم.مصطفى،محمد.***الوجيز في القانون الدولي العام***(القاهرة: دارالنهضة العربية،1979).
13. الحلبي، عصام أسامة.***التدخل الإنساني وفق قرارات الأمم المتحدة***(دمشق: دار الكتاب العربي ، ط2، 2006).
14. حمدان،جمال.***الجماهيرية العربية الشعبية الاشتراكية العظمى دراسة في الجغرافيا السياسية***(مصر ، القاهرة: مكتبة مدبولي، د.س.ن).
15. خير الدين، غسان مدحت.***القانون الدولي الإنساني: التدخل الدولي***(عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2012).
16. الدقاق، محمد سعيد. سلامة، حسن مصطفى. ***المنظمات الدولية المعاصرة***(الإسكندرية: منشاة المعارف، دس ن).
17. الرحباني، ليلى نقولا. ***التدخل الولي مفهوم في طور التبدل***(لبنان:منشورات الحلبي الحقوقية،ط.1، 2011).
18. رضا، يونس وعدي، محمد .***التدخل الهدام والقانون الدولي العام : دراسة مقارنة***(بيروت : المؤسسة الحديثة للكتب،2010).
19. شلبي، محمد. ***المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المناهج، الإقترابات والأدوات***(الجزائر :1997).
20. صافي،محمد يوسف.***مدى مشروعية لجوء الدول إلى التدابير العسكرية لمكافحة الإرهاب الدولي***(القاهرة: دار النهضة العربية، 2006).
21. الصواني، يوسف محمد و لاريمونت، ريكاردو رينيه. ***الربيع العربي الانتفاضة و الإصلاح والثورة***(لبنان، بيروت: منتدى المعارف، ط.1، 2013).
22. عبد القوي السيد، سامح. ***التدخل الدولي بين المشروعية و عدم المشروعية و انعكاساته على الساحة الدولية***(الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2012).
23. عبيدات، أحمد وآخرون. ***الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق***(لبنان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2012).
24. عوض صابر، فاطمة وعلي خفاجة،ميرفت.***أسس ومبادئ البحث العلمي***(الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، كلية التربية الرياضية، مكتبة الإشعاع الفنية، ط.1، 2002).
25. غريفثس، مارتن و اوكالاهان، تيري.ترجمة: مركز الخليج للأبحاث. ***المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية (*** الإمارات العربية المتحدة: 2008).
26. فرحاتي، عمر و أو شريف، يسرى. ***تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر***(الجزائر: الدار الجزائرية للنشر و التوزيع،ط.1، 2016).

27. الفقيه، منصور. ***التدخل الإنساني*** (مصر، القاهرة: دار النهضة العربية،ط.2005،2).
28. قطش، الهادي وأحمد إدريس، عبد الرحمان. ***أطلس الجزائر والعالم طبيعيا-بشريا-اقتصاديا-سياسيا*** (الجزائر، عين مليلة: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ،2011).
29. كامل، أحمد خميس و آخرون، ***الديمقراطية المتعثرة مسار التحركات العربية الراهنة من اجل الديمقراطية*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2014).
30. لوبيز، فليب سبال، ترجمة: نداه الصليبي الطويل . ***الجغرافيا السياسية للبترول*** (ابوظبي: كلمة للطباعة والنشر، ط1، 2013).
31. مختار، العالم، عز الدين، عبد السلام .***السياسية الخارجية الليبية تجاه إفريقيا: دراسة في التاريخ الدبلوماسي والعلاقات الدولية(1951-1977)*** (ليبيا،طرابلس: المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، 2009).
32. معتوق، احمد. **المتغيرات السياسية الإقليمية و الدولية و أثرها في السياسة الخارجية الليبية**(القاهرة: دار قباء 2008).
33. ميرزا، علي خضير. ***ليبيا الفرص الضائعة و الآمال المتجددة***(لبنان، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط.1،2012).
34. هنداوي، حسام احمد محمد . ***التدخل الدولي الإنساني***(القاهرة: دار النهضة العربية د.س.ن).
35. وناس،المنصف.***الشخصية الليبية ثالوث القبيلة والغنيمة والغلبة***(الدار المتوسطية للنشر،ط.1، 2014).

ثالثا:الرسائل و المذكرات الجامعية

أ/الرسائل:

1. الدراجين، إبراهيم زهير. ***جريمة العدوان ومدى المسؤولية القانونية الدولية عنها***، رسالة دكتوراه (القاهرة:جامعة عين شمس، كلية الحقوق، 2002).
2. زواشي، صورية.**أمن منطقة شمال إفريقيا في ظل الأزمة الليبية التحديات و التداعيات**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2015/2011).
3. العربي، وهيبة. **مبدأ التدخل الدولي الانساني في اطار المسؤولية الدولية**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في القانون الدولي(جامعة وهران:،كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014).

ب/المذكرات:

1. أبو الفضل، محمد مصطفى يوسف.**التجارة الخارجية للجماهيرية العربية الليبية**،مذكرة ماجستير(جامعة القاهرة، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، قسم الجغرافيا، 2007).
2. انبية، جمعة عمار. ***السياسة الخارجية الليبية في المنطقة العربية***، مذكرة ماجستير(جامعة الجزائر: معهد العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية ، 1994-1995).
3. جدو،فؤاد.**دور المنظمات غير الحكومية في النزاعات الدولية أنموذج منظمة أطباء بلا حدود**، مذكرة ماجيستير (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010/2009).
4. حمايدي، عزالدين. **دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية**، مذكرة ماجستير(جامعة قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2005).
5. عمروش، عبد الوهاب.**التدخل الانساني ومصير الدولة الوطنية في إفريقيا: دراسة حالة الصومال1992.2005**،مذكرة ماجيستير(جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2007/2006).
6. قديح، تيسير ابراهيم . **التدخل الدولي الإنساني دراسة حالة ليبيا 2011**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية(غزة: جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، 2013).

رابعا:المقالات

1. إدريس،أحمد. "الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي"، ***مركز الدراسات المتوسطية***(ع.6، سبتمبر 2011).
2. ارتمية،وليد."المشهد الليبي: استمرار تعقيدات الحل السياسي و العسكري"، ***مركز الجزيرة للدراسات*** (24 مارس 2016).
3. الانباري، أحمد عبد الأمير."دور الاتحاد الأوروبي في دعم التغيير في ليبيا: الدوافع و المكاسب المتوقعة"، ***دراسات دولية***(ع.62، د س ن).
4. البلوي، علي. "ساركوزي...جبهة ليبيا تفتح على فرنسا أبواب الثورة الإفريقية"(***الاقتصادية***، ع.416، 2014).
5. بن شنان، مصطفى.***انعكاسات التدخل الأجنبي في ليبيا***، ملتقى وطني حول مالي-ليبيا مبادرات الشام والخروج من الأزمات أي آفاق من أجل الاستقرار الجهوي(النادي الوطني للجيش، 12 جانفي 2016).

6. بوطالب، نجيب."الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية مقاربة سوسيولوجية للثورتين التونسية الليبية"(قطر، الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،17 أكتوبر 2011).
7. بومييه، برونو. "استخدام القوة لحماية المدنيين والعمل الإنساني: حالة ليبيا و ما بعدها"، ***المجلة الدولية للصليب الأحمر*** (ع.884،م.93، سبتمبر 2011).
8. جبر، حافظ عبد العظيم ."التطورات السياسية في ليبيا على إثر ثورة 17 شباط 2011 رؤية سياسية تحليلية"، ***مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية***(ع.38).
9. حساني،خالد."مبدأ السيادة بين التدخل الإنساني ومسؤولية الحماية"، ***المجلة الأكاديمية للبحث القانوني***(جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية: م.05 ، ع.01،2012).
10. حنفي،علي خالد."خرائط القوى القبلية و السياسية و الجهادية في ليبيا بعد الثورة"، ***مجلة أوراق الشرق الأوسط*** (ع.64 سبتمبر 2014).
11. الخطيب. معتز وآخرون." تنظيم الدولة الإسلامية: النشأة، التأثير، المستقبل، ملفات"(قطر: ***مركز الجزيرة للدراسات*** ، نوفمبر 2014).
12. دافيدسون، جيسون.**فرنسا وبريطانيا و التدخل في ليبيا تحليل متكامل**(مركز الإمارات للبحوث الإستراتيجية، ع.134).
13. دي هاس، هاينوسيغونا،ناندو."الهجرة و الثورة"، ***نشرة الهجرة القسرية***(2012).
14. ريستياني،داريو ك. "دور الجزائر في ليبيا: تطلع إلى التأثير دون التدخل"،***منبر ليبيا*** (11 مارس 2017).
15. الزاوي، محمد سليمان."التداعيات الإقليمية للأزمة الليبية"، ***مجلة رؤية تركية***(نوفمبر 2014).
16. سالم، بول و كادليك، امانداً."تحديات العملية الانتقالية في ليبيا"، ***مركز كارينغي للشرق الأوسط*** (جوان 2012).
17. شامي، رالف وآخرون." ليبيا بعد الثورة: التحديات و الفرص".***إدارة الشرق الأوسط و أسيا الوسطى صندوق النقد الدولي***(2012).
18. شاهين،علي شاهين."التدخل الدولي من أجل الإنسانية وإشكالاته"،**مجلة الحقوق الكويتية**(ع.04، ديسمبر2004).
19. شرقية، إبراهيم."إعادة إعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية"،***مرك زبروكنجر*** (الدوحة: ديسمبر2013).
20. الضريبي، أحمد طاهر."دور المنظمات الإقليمية في النزاعات الداخلية:دور مجلس التعاون الخليجي في الأزمة البحرينية نموذجا"، **مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية.**
21. عبيد، منى حسين . "أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا"، ***دراسات دولية***(ع. 51).

22. عفيف، أحمد خليف."الثورة الليبية شباط 2011-2013 الخصوصية وتحديات المرحلة الانتقالية"، ***دراسات العلوم الإنسانية و الاجتماعية*** (م.42، ع.3، 2015).
23. العوضي، بدرية عبد الله."الحالة في ليبيا"،***جريدة القبس الكويتية***(ع. 13599، 9أفريل 2011).
24. القماضي،جمعة. ***تقرير الشرق الأوسط رقم: 06***،" الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط".
25. قوي،بوحنيه."إستراتيجية الجزائر اتجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي"، ***مركز الجزيرة للدراسات***(3 جوان 2012).
26. كلاع،شريفة."التهميش القبلي و الطائفي كعامل لعدم تحقيق السلم الاجتماعي:حالة ليبيا"، ***مجلة الدراسات و البحوث الاجتماعية***(جامعة الوادي، ع.5، فيفري 2014).
27. مصعب، رولان." تداعيات الهجرة غير الشرعية على أوروبا و أبعادها"، ***مجلة الدفاع الوطني اللبناني***(ع.98، أكتوبر 2016).
28. مقالات إستراتيجية." رواية التعاون القطري الفرنسي الإسرائيلي في ليبيا"، ***مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية***(نوفمبر 2011).
29. منظمة فريدريش إيبرت."الجماعات الإسلامية في ليبيا حظوظ الهيمنة السياسية و تحدياته" (ألمانيا: 2015).
30. هامل، توفيق."الجزائر تعقيدات تجديد بنية السلطة و تحديات البيئة الأمنية"، ***مركز الجزيرة للدراسات***(31ماي 2015).
31. وايتنغ، مايكل."معمر القذافي..الأخ قائد الثورة قاهر الجماهير"، ***مجلة العرب الدولية***(الشركة السعودية للأبحاث و التسويق، ع. 1562، مارس2011).
32. ولد احمد سالم سيدي احمد، "أزمة شمال ماليي والاحتمالات المفتوحة"، ***مركز الجزيرة للدراسات***(الدوحة: 20 ديسمبر 2012).

خامسا:القرارات

1. مجلس الأمن القرار رقم 1970(2011) المؤرخ في 26 فيفري 2011، المتعلق بالسلام والأمن في إفريقيا(الوضع في الجماهيرية العربية الليبية).
2. جامعة الدول العربية القرار رقم (7298)، الصادر بتاريخ 2 مارس2011، بخصوص الحالة في ليبيا.
3. مجلس الأمن القرار رقم (1973)المؤرخ في 17 مارس 2011، المتعلق بالحالة في ليبيا.

قائمة المراجع:

سادسا: التقارير

1. تقرير الشرق الأوسط رقم:06،القماضيجمعة حول،" الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط".
2. تقرير الشرق الأوسط رقم:107 حول، "الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا و الشرق الأوسط: فهم الصراع في ليبيا"، **مجموعة الأزمات الدولية** (06جوان 2011).
3. التقرير العربي للتنمية الثقافية رقم:07 حول، "العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير أربع سنوات من التغيير العربي".
4. تقرير اللجنة الدولية لتقصي انتهاكات القانون الدولي المزعومة في ليبيا، المقدم لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (مارس 2012).
5. تقرير الهجرة الدولية لعام 2015حول،"الهجرة و النزوح و التنمية في منطقة عربية متغيرة"(2015).
6. تقرير بوغالم عباس، عن الملتقى الدولي، حول "ليبيا بعد أربع سنوات من الثورة: الحصيلة، المآلات و سبل الخروج من الأزمة" (تونس: من 03 إلى 04 جوان 2015).
7. تقرير رئيس البعثة طارق مترى ، حول بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا"(17 جويلية 2014).

سابعا :المؤتمرات الملتقيات والندوات

1. أميه،فتحي محمد. ***الفساد السياسي والإداري كأحد أسباب الثورات العربية دراسة تحليلية ثورة 17فبراير في ليبيا نموذجا***(مؤتمر فيلادلفيا الدولي السابع عشر: ثقافة التغيير: الأبعاد الفكرية- العوامل- التمثلات، 2012).
2. بوغالم،عباس.الملتقى الدولي:"ليبيا بعد أربعة سنوات من الثورة: الحصيلة، المآلات وسبل الخروج من الأزمة"(تونس: 2-3 جوان 2015).
3. مجموعة الأزمات الدولية، "البناء السليم على مجموعة مفاوضات جنيف"، ***تقرير الشرق الأوسط رقم 157***،(فيفري 2015).
4. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "ليبيا: تحديات بناء الدولة في الذكرى الثالثة للثورة سلسلة تقرير موقف"، ***المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات*** (قطر: فيفري 2011).

ثامنا: المحاضرات:

1. د.عفاني، عبد العزيز. "محاضرات غير منشورة في مادة الجوانب القانونية و السياسية و الدبلوماسية و الاقتصادية في إدارة النزاعات الدولية" (الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية 2016).

تاسعا: المواقع الالكترونية

أ/باللغة العربية:

1. مهدي،محمدعاشور.***قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة***، نقلاعن:http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/9.htm
2. المقريف، محمد يوسف.من كتاب "ليبيا من الشرعية الدستوري إلى الشرعية الثورية"فصول حول النظام الجماهيري وأكذوبة سلطة الشعبي (24 مارس 2009) نقلا عن: http://archive.libya-al-mostakbal.org/articles0309/dr_mohammad_elmgarief_asharea03_240309.html
3. المهير،خالد."جدل بليبيا بشأن سياستها الخارجية"(بنغازي : ليبيا المستقبل) (26جوان2009) نقلا عن موقع: http://archive.libya-al-mostakbal.org/NR2009/June2009/260609_aljazeeranet_almheer_libya_fpolicy.html
4. عبد الرحمان،حمدي."ثورة الجماهير و سقوط الجماهيرية في ليبيا" (***الاقتصادية***،ع.6346) نقلا عن موقع : http://www.alqet.com/2001/20/25_508317.html
5. كوش عمر،"كل جديد يأتي من ليبيا"، ***الاقتصادية***، (العدد 6346)، نقلا عن:http://www.aleqt.com/2011/02/25/article_508315.html
6. "ليبيا،اعتداءات المليشيات المتصاعدة يمكن أن ترقى لجرائم الحرب"، نقلا عن موقع:https://www.hrw.org/ar/news/2014/09/08/255111
7. تقرير الجزيرة حول: "المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا"، نقلا عن: http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2011/3/4/%D8%A7%D9%84%D9%85

قائمة المراجع:

8. يازجي، مجدي. "ليبيا..انفلات امني وانتشار للسلاح وتعدد للكتائب، محاولات جرت للسيطرة على الوضع الأمني وسط دفاع قادة الكتائب عن التشكيلات المسلحة "، نقلا عن موقع: http://www.alarabiya.net/arnorth-africa/libya/2013/10/10

9. أيوب،خليل السامي. "موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية "(ع.3564، 2011). نقلاعن موقع: http://www.ahewar.org/debat/show.art?aid=285741

10. دياب،أحمد."جدوى الاقتراب الأمني للهجرة غير الشرعية"، ***مجلة السياسة الدولية***(28 سبتمبر 2015).نقلا عن:http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/5361.aspx

11. مصباح،دينا."ليبيا بوابة الهجرة غير الشرعية لأوروبا"، ***مجلة بوابة الوسط صوت ليبيا***(2 فيفري 2014). نقلا عن: http://alwasat.ly/ar/news/investigations/2717/

12. عبد الشافي،عصام."تطورات الأوضاع في ليبيا و أبعاد الدور المصري"، ***المعهد المصري للدراسات السياسية و الإستراتيجية***(27 ديسمبر 2014)، نقلا عن: http://www.eipss-eg.org/%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%

13. غانمي، منية. "الخليفة حفتر..هل يخطط لانقلاب عسكري يوصله إلى حكم ليبيا؟" ***العربية CNN***(23 ماي 2016)، نقلا عن: https://arabic.cnn.com/world/2016/05/23/libya-khalifa-haftar

14. "صالح يبحث مع كيكوتي دور الإتحاد الإفريقي في حل الأزمة الليبية"، ***بوابة إفريقيا الإخبارية***(28 جانفي 2017)، نقلا عن: http://www.afrigatenews.net/content/%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD-%D9%8A%D8%A

15. "الأزمة الليبية في الأجندة العربية و الإفريقية"، بوابة إفريقيا الإخبارية(12 جانفي 2017)، نقلا عن : http://www.afrigatenews.net/content/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B2%D9%8

16. حجازي، عبد اللطيف."الوساطة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية.. الرؤية والتحركات، المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة(9مارس2017)نقلا عن: https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/2562/%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8

17. وزارة الشؤون الخارجية، "اجتماع دول جوار ليبيا: الجزائر على استعداد لتقاسم تجربتها في مسعى المصالحة الوطنية مع الأشقاء الليبيين "(19 أكتوبر 2016)، نقلا عن:http://www.mae.gov.dz/news_article/4344.aspx

قائمة المراجع:

18. وزارة الشؤون الخارجية،"السيد مساهل يستقبل وفدا ليبيا هاما يمثل" البيان المرصوص" (15 فيفري 2017)، نقلا عن: http://www.mae.gov.dz/news_article/4594.aspx
19. وزارة الشؤون الخارجية، "الجزائر / روسيا: توافق كبير في الرؤى حول النزاعات و الأزمات في المنطقة "(18 افريل 2017)، نقلا عن : http://www.mae.gov.dz/news_article/4745.aspx
20. وزارة الشؤون الخارجية،" جولة مساهل في ليبيا فرصة للاطلاع على استعداد الأطراف الليبية للحوار و المصالحة" (22 افريل 2017)، نقلا عن:http://www.mae.gov.dz/news_article/4756.aspx
21. "أسبوع ليبيا بواشنطن وتفاؤل دول الجوار ومن يمثل داعش في ليبيا؟"، **جريدة الوسط** (ع.77، 11 ماي 2017)، نقلا عن: http://alwasat.ly/ar/news/libya/141566/
22. وكالة الأنباء الجزائرية، "الأزمة في ليبيا: كوبلر يبرز تطابق وجهات النظر حول المسار السياسي الحالي"، نقلا عن: http://ar.aps.dz/algerie/42878-2017-05-08-18-29-56
23. عبد الفتاح ولاء مؤنس، "الجهود الدبلوماسية المصرية لعلاج الأزمة الليبية"، الهيئة العامة للاستعلامات(5 ماي 2017)، نقلا عن: http://www.sis.gov.eg/section/125/6815?lang=ar
24. والي،يوسف. "نص البيان الختامي لاجتماع وزراء خارجية دول جوار ليبيا بالقاهرة"(21 جانفي2017)، نقلا عن:http://www.dotmsr.com/details/%D9%86%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D
25. "سيالة يبحث مع نظيره التونسي مسعي تونس لحل الأزمة الليبية"، ليبيا المستقبل، نقلا عن: http://www.libya-al-mostakbal.org/10/13614/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D9%84%D8
26. بريس،هبة. "اتفاق الصخيرات هو أساس وإطار المسارالسياسي في ليبيا"(10افريل 2017)، نقلا عن : http://www.hibapress.com/details-101219.html
27. أنظر المادة 55 من ميثاق الأمم المتحدة الموقع بتاريخ 1945/06/26.على الرابط: http://www.un.org/ar/sections/un-charter/chapter-ix/index.html
28. العربية نت،"برقة وطرابلس وفزانلكل إقليم في ليبيا تاريخه"(7مارس 2012)، نقلا عن: https://www.alarabiya.net/articles/2012/03/07/199220.html
29. "قولت حفتر تستعيد مناطق واسعة من الهلال النفطي"(15 مارس 2017)، نقلا عن : http://www.aljazeera.net/news/arabic/2017/3/14/%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D

ب/ باللغة اللغة الأجنبية:

ouvrages :

1. Political transformation of libya under qadhafi, **Africa focus**,vol.4nr3-4 .

Sites:

1. barfibarak ,” who are the libyan rebel’s? inside their leadership structure”(new republic,30april 2011).At : ***https://newrepublic.com/article/87710/libya-rebels-qaddafi-ntc-saif***
2. carte des combats en Libye, disponible sur le site :*http://www.lemonde.fr/afrique/infographie/2011/03/08/carte-de-situation-en-lybie_1490269_3212.html*
3. Collon, michel. "comprendre la guerre en Libye-2-3investing action" ,p.2 disponible sur : *http://www.investigaction.net/Comprendre-la-guerre-en-Libye/*
4. gritten,David."key figures in lybia’srebel councel. At:***http://www.bbc.com/news/world-africa-12698562***
5. Sallé, Adrien. "libye :35% de sa production de pétrol à la France ? 2011"***http://abcmoteur.fr/actualites/petrole-libyen-rebelles-promis-35-pourcent-frnce/***

Articles :

1. “operations Odessey Dawn Libya, background and issues for congress”, *Congressional Research Service*(28 March 2011).
2. aftandilian, Greg.”united states policy towards the arab spring”,*meadleest center for peace development,and culture*.p14.
3. Ilimubuhanga, Jean De Dieu, *The prospect to international interventional legitimacy : case study of 2011 libyan armed conflict* (Kigali Independent University-Master Degree in Public International law 2014).

4. Varum,ViraandAnthony,cordsman,“the libyan uprising : an uncertain trajectory”, *center for strategic and international studies*(20 june 2011).
5. yonah,alexandre."magreb and sahel terrorism", *international center for terrorism studies at the potomac institute for policy studies*(january 2010).

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

1.فهرس المحتويات :

الشكر و العرفان	/
الإهداء	/
المقدمة	أ - ز
الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم التدخل الدولي الإنساني	8
تمهيد	9
المبحث الأول: مفهوم التدخل الدولي الإنساني	10
المطلب الأول: تعريف التدخل الدولي	10
المطلب الثاني: تفسير التدخل الدولي الإنساني	12
أولا: المفهوم الضيق للتدخل الدولي الإنساني	13
ثانيا: المفهوم الواسع للتدخل الدولي الإنساني	14
المطلب الثالث: التطور التارخي للتدخل الدولي الإنساني	16
أولا: مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى	16
ثانيا: مرحلة مابين الحربين (1918-1939)	18
ثالثا: مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية(1945- 1989)	19
المبحث الثاني: أشكال التدخل الدولي الإنساني و شروطه	20
المطلب الأول: أشكال التدخل الدولي الإنساني	20
أولا: التدخل العسكري	20
ثانيا: التدخل الإقتصادي	21
ثالثا: التدخل السياسي و الدبلوماسي	22
رابعا: التدخل الثقافي	22
المطلب الثاني: شروط التدخل الدولي الإنساني	23
المبحث الثالث: الأطر القانونية للتدخل الدولي الإنساني	25
المطلب الأول: مدى شرعية التدخل الدولي الإنساني	26
أولا: تعارض التدخل الدولي الإنساني مع مبادئ القانون الدولي وقواعده الآمرة	28
ثانيا: تعارض التدخل الإنسان مع اعتبارات حفظ السلم و الأمن الدوليين	30
المطلب الثاني: مصادر الشرعية الدولية للتدخل الدولي الإنساني(مقاربة قانونية)	31
أولا: الإطار القانوني للتدخل الدولي الإنساني في ظل ميثاق الأمم المتحدة	31
ثانيا: دور ومكانة قرارات مجلس الأمن	33

فهرس المحتويات:

خلاصة الفصل الأول	37
الفصل الثاني:التدخل الدولي الإنساني كآلية لإدارة الأزمة في ليبيا	38
تمهيد	39
المبحث الأول: خلفيات ودوافع الازمة في ليبيا	40
المطلب الأول: الأهمية الجيوسياسية لليبيا	40
المطلب الثاني: الأسباب الكامنة وراء اندلاع الأزمة في ليبيا	45
أولا: الأسباب التاريخية	45
ثانيا: الأسباب الاقتصادية	46
ثالثا: الأسباب السياسية	46
رابعا: الأسباب الاجتماعية وراء تأجيج الأزمة في ليبيا	54
المطلب الثالث: تطور الأزمة في ليبيا	59
المبحث الثاني: أهداف تدخل حلف الناتو في ليبيا	63
المطلب الأول: الأهداف السياسية من وراء تدخل حلف الناتو في ليبيا	64
المطلب الثاني: الأهداف الاقتصادية لتدخل الناتو في ليبيا	65
المطلب الثالث: الأهداف الأمنية من وراء تدخل الناتو في ليبيا	69
المبحث الثالث: المواقف الدولية إزاء الأزمة الليبية	70
المطلب الأول: مواقف الدول من الأزمة الليبية	70
أولا: مواقف الدول الغربية	71
ثانيا: مواقف الدول العربية	74
المطلب الثاني: مواقف المنظمات الدولية الحكومية اتجاه الأزمة في ليبيا	75
خلاصة الفصل الثاني	78
الفصل الثالث: تداعيات التدخل الدولي" الناتو" في ليبيا	79
تمهيد	80
المبحث الأول: أدوار حلف الناتو بين الأهداف المعلنة و الخفية في ليبيا	81
المطلب الأول: الأطر القانونية لتدخل الناتو في ليبيا	81
المطلب الثاني: انحراف لف الناتو عن التفويض الذي منحه القرار 1973	85
المبحث الثاني: نتائج تدخل حلف الناتو في ليبيا	89
المطلب الأول: نتائج تدخل حلف الناتو على الصعيد الداخلي	89
المطلب الثاني: نتائج تدخل حلف الناتو على الصعيد الإقليمي	93

فهرس المحتويات:

المطلب الثالث: نتائج تدخل حلف الناتو في ليبيا على الصعيد الدولي	97
المبحث الثالث: تداعيات الفترة الانتقالية في ليبيا بعد تدخل الناتو	98
المطلب الأول: تحديات ورهانات المرحلة الانتقالية في ليبيا	99
المطلب الثاني: الجهود الدبلوماسية لإدارة رهانات المرحلة الانتقالية	106
خلاصة الفصل الثالث	113
الخاتمة	116 - 114
قائمة المراجع	130 - 117
فهرس المحتويات	133 - 130
ملخص	/

2. فهرس الخرائط و الجداول والأشكال

- **الخرائط**

الرقم	العنوان	الصفحة
01	خريطة توضح حدود دولة ليبيا و أهم مدنها	41
02	خريطة توضح أقاليم ليبيا الثلاث	42
03	خريطة التوزيع القبائلي في ليبيا	58
04	خريطة توضح الدول التي تستورد النفط الليبي	67
05	خريطة توضح ضربات قوات حلف الناتو في ليبيا	87

- **الجداول**

الرقم	العنوان	الصفحة
01	جدول يوضح المواقف القبلية إزاء الثورة في ليبيا	56

- **الأشكال و المخططات**

الرقم	العنوان	الصفحة
01	شكل وضح نسب المياه في ليبيا	43
02	مخطط توضيحي لتعاقب الحكومات الانتقالية في ليبيا منذ تحولات 2011	104

- **قائمة المختصرات**

حلف شمال الأطلسي	North Atlantic TreatyOrginisation	N.A.T.O
المجلس الوطني الانتقالي	National Transitional Council	N.T.C

ملخص الدراسة

عالجت هذه الدراسة موضوع التدخل الدولي"الناتو" في ليبيا لسنة 2011، حيث هدفت إلى توضيح أسباب بروز الانتفاضة الشعبية، التي سرعان ما تحولت إلى نزاع مسلح بين قوات معمر القذافي و المعارضة، الأمر الذي استدعى تدخل القوى الدولية متمثلة في حلف الناتو، وذلك بطلب من جامعة الدول العربية، غرض وقف انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا.

كما تم التركيز على معرفة ما إذا كان هذا التدخل فعلا لأغراض إنسانية، وذلك من خلال تتبع وتحليل مجرى الأحداث في الفترة الممتدة من 2011 إلى 2017.

جاء التدخل الدولي في ليبيا في ظل حلف شمال الأطلسي، بتفويض من مجلس الأمن الدولي، ضمن قرار 1973، وذلك لتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية، إلا أن حلف الناتو انحرف عن التفويض الممنوح له من قبل مجلس الأمن الدولي، حيث تجسدت أدواره الحقيقة في إسقاط نظام معمر القذافي وذلك بعد سبعة أشهر من اندلاع الأزمة.

نتج عن إسقاط نظام معمر القذافي جملة من التداعيات، تمثلت أهمها في تردي الأوضاع الأمنية في ليبيا، حيث أصبحت هذه الأخيرة تعيش حالة فوضى، في ظل غياب السلطة المركزية، الأمر الذي أهلها لأن تكون ملاذا آمنا للجماعات الإرهابية، بالإضافة إلى أن الانفلات الأمني الذي عانت منه ليبيا، كان له تأثير مباشرا على الأمن القومي لدول الجوار متمثلة في الجزائر، تونس، مصر، مالي و كذلك الدول الأوروبية من خلال قضايا الهجرة غير الشرعية و الإرهاب.

تميزت عمليات حلف الناتو في ليبيا، كونها غير مكتملة، ذلك أنها عوض أن تعيد الأمن و الاستقرار في ليبيا زادت الوضع سوءا، حيث أن الأزمة لم تنتهي بسقوط نظام معمر القذافي، بل ساهم الأمر في إدخال ليبيا مرحلة انتقالية، عرفت جملة من التحديات تمثلت أبرزها في غياب عمليات دعم إعادة بناء ليبيا، سوى بعض الجهود الدبلوماسية التي أكدت على ضرورة انتهاج حل سياسي ليبي من شأنه تقريب وجهات النظر بين الفرقاء الليبيين.

RESUME DE L'ETUDE

Cette étude abordant la question de « l'OTAN » internationale ayant intervenu en Libye en 2011, vise à clarifier les raisons de l'émergence du soulèvement populaire, qui se transforma rapidement en un conflit armé entre les forces de MuammarGadhafi et l'opposition, ce qui a nécessité l'intervention des forces internationales représentées au sein de l'OTAN, et à la demande de la Ligue des États arabes, dans le but d'arrêter les violations des droits de l'homme en Libye.

Nous avons tenté de savoir est-ce cela était vraiment une intervention humanitaire, par le suivi et l'analyse du cours des événements pour la période 2011-2017.

L'intervention internationale en Libye sous l'OTAN était autorisée par le Conseil de sécurité des Nations Unies, conformément à la résolution 1973, visant à appliquer le principe de la responsabilité de protection, mais l'OTAN a dévié du mandat qui lui a été donné par le Conseil de sécurité de l'ONU, puisque son rôle en réalité était de renverser le système de Muammar Kadhafi après sept mois de l'éclatement de la crise.

Il en a résulté du renversement du régime de Muammar Kadhafi un certain nombre de répercussions, se concrétisant dans l'importance de la détérioration de la sécurité en Libye étant dernièrement dans un état de chaos en l'absence d'autorité centrale, devenant ainsi le sanctuaire des groupes terroristes, outre l'impact direct de cela sur la sécurité nationale des pays voisins; Algérie, Tunisie, Egypte, Mali, ainsi que les pays européens à travers les questions de l'immigration clandestine et le terrorisme.

les opérations de l'OTAN Caractérisées en Libye, étaient incomplètes, en aggravant la situation au lieu de rétablir la sécurité et la stabilité en Libye, alors que la crise n'a pas mis fin à la chute du régime de Muammar Gaddafi, mais a contribué à l'introduction de la transition de la Libye, connue sous le nom d'une série de défis, notamment en l'absence de soutien aux opérations de la reconstruction en Libye, hormis une partie des efforts diplomatiques, ayant souligné la nécessité de d'une solution politique en Libye en vue de rapprocher les différentes parties.